السلوك التجاري المسؤول

المشروع التجريبي المتعلّق بتنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

التقرير النهائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

OECD

معلومات عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي منظمة دولية تعمل على تحديد ملامح السياسات التي تعزز الرخاء والمساواة والفرص والرفاه للجميع. ونحن نعمل مع الحكومات وواضعي السياسات والمواطنين على وضع معايير دولية وإيجاد حلول قائمة على الأدلة لمجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتضطلع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعملها في مجال السلوك التجاري المسؤول من خلال مركزها المعني بالسلوك التجاري المسؤول. ويعمل المركز التابع لإدارة الشؤون المالية وشؤون المؤسسات في المنظمة، مع الحكومات والأعمال التجارية والعمّال والمجتمع المدني لتعزيز تنفيذ الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقعين: http://mneguidelines.oecd.org/ و www.oecd.org/

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

معلومات عن منظمة الأغذية والزراعة

إن منظمة الأغذية والزراعة هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الجوع. ويتمثل الهدف الذي نصبو إليه في تحقيق الأمن الغذائي للجميع وضمان حصول الجميع بصورة منتظمة على أغذية عالية الجودة وبكمية كافية من أجل التمتع بحياة مفعمة بالنشاط والصحة. وتضمّ المنظمة أكثر من 194 دولة عضوًا وهي موجودة في أكثر من 130 بلدًا في مختلف أنحاء العالم. وفي اعتقاد المنظمة أنّه بإمكان الجميع تأدية دور في سبيل وضع حدّ للجوع. وتقوم المنظمة بتعزيز سلاسل القيمة الزراعية المسؤولة الشاملة والفعّالة والمستدامة. كما أنها تدعم الاستثمارات المسؤولة في الزراعة والنظم الغذائية.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقعين: www.fao.org/economic/est/issues/investment
و www.fao.org/in-action/responsible-agricultural-investments

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

معلومات عن شركة Kumi Consulting الاستشارية

Kumi Consulting هي شركة استشارية معنيّة بقضايا الاستدامة ومتخصصة في العناية الواجبة والممارسات التجارية المسؤولة في سلاسل إمدادات السلع. ولقد دعمت الشركة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ المشروع التجريبي المتعلّق بالتوجيهات المشتركة بين المنظمتين بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع: www.kumi.consulting

KUMI

معلومات عن توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة

تشكّل توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة (التوجيهات) إطارًا مشتركًا لتطبيق الممارسات التجارية المسؤولة في سلاسل الإمدادات الزراعية. وتشمل التوجيهات وتستند إلى معايير عديدة قائمة منذ فترة طويلة تخصّ السلوك التجاري المسؤول، مثل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات، والإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلق بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية، ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي للأمم المتحدة الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية. وتتوجه التوجيهات إلى المؤسسات المحلّيّة والدولية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم العاملة على طول سلسلة الإمدادات الزراعية، من أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظمات المزارعين والتعاونيات والشركات المبتدئة إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات عن طريق الشركات الأم أو فروعها المحلّيّة، والمؤسسات والصناديق المملوكة من الدولة، والجهات الفاعلة المالية الخاصة، والمؤسسات الخاصة.

ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.mneguidelines.oecd.org/rbc-agriculture-supply-chains.htm

معلومات عن هذا التقرير

يوفر **القسم الأول** معلومات أساسية عن توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة (التوجيهات)، وعن عمل المنظمتين في مجال سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة وكيفية مساهمته في تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويصف **القسم الثاني** الأنشطة التجريبية التي جرى تنفيذها بين فبراير/شباط 2018 وأكتوبر/تشرين الأول 2019، بما فيها تحليل خط الأساس والتقدّم المحرز والندوات الإلكترونية للتعلّم من الأقران والاجتماعات الشخصية. ويتضمن هذا القسم معلومات عن المنهجية التي جرى من خلالها تحليل البيانات والمعلومات المستخدمة في هذا التقرير، وعن حدود هذا المشروع التجريبي.

ويعرض **القسم الثالث** نتائج المشروع التجريبي العام متّبعًا بنية إطار ممارسة العناية الواجبة المستند إلى 5 خطوات الوارد في التوجيهات. ويشمل التحليل في هذا القسم أيضًا مقارنات مع بيانات خط الأساس. ويتضمن هذا القسم النتائج الشاملة والمفصّلة لكيفية قيام المشاركين بتنفيذ التوصيات الواردة في التوجيهات. كما أنه يستخلص الدروس المستفادة في جميع مراحل المشروع التجريبي، بما في ذلك من خلال الندوات الإلكترونية للتعلّم من الأقران والاجتماعات الشخصية مع المشاركين في المشروع التجريبي والمجموعة المتنوعة من أصحاب المصلحة المهتمين بتعزيز استيعاب العناية الواجبة لمعالجة المخاطر في سلاسل القيمة الزراعية. ويحدد هذا القسم التحديات والفرص الرئيسية التي قد تواجهها الشركات عند ممارسة العناية الواجبة على أساس المخاطر.

ويقدّم **القسم الرابع** خلاصة النتائج التي توصّل إليها المشروع التجريبي.

ويلخّص **القسم الخامس** التوصيات الرئيسية للشركات وواضعي السياسات، لا سيما "البلدان المؤيدة للتوجيهات".

ويقترح **القسم السادس** الخطوات التالية التي ستتبع المشروع التجريبي.

بيان إخلاء المسؤولية

ستحافظ أمانتا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة وشركة Kumi Consulting على سرية جميع البيانات التي وفّرتها المنظمات المشاركة لإعداد هذا التقرير. ولا تنسَب البيانات إلى أي من المجيبين ويتم عرضها بشكل مجمّع.

ويجري نشر هذه الوثيقة تحت مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولا تعبّر الآراء والحجج الواردة في هذه الوثيقة بالضرورة عن الرأي الرسمي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولا تخلّ الوثيقة وأي خريطة واردة فيها بوضع أي إقليم أو بالسيادة عليه، وبترسيم الحدود والتخوم الدولية، وباسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

والأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبّر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو سلطاتها أو تعيين حدودها أو تخومها.

ويرجى اقتباس هذا المطبوع على النحو التالي:

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (2019)، المشروع التجريبي المتعلّق بتنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة: التقرير النهائي، OECD Publishing، باريس.

منظمة الأغذية والزراعة:
ISBN: 978-92-5-134126-1
رقم الوثيقة: CA6772AR

قُدِّمَتْ البيانات الإحصائية لإسرائيل من قِبل السلطات الإسرائيلية المعنية وتحت مسؤوليتها. وتستخدم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هذه البيانات دون المساس بوضع مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بموجب القانون الدولي.

الصورة مقتبسة عن: ©Shutterstock/Volkan Sezai Suda

وترد التصويبات المتعلّقة بمطبوعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الإنترنت على العنوان التالي: www.oecd.org/about/publishing/corrigenda.htm.

© منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة 2019.

ويُسمح باستنساخ أو تنزيل أو طبع محتوى تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للاستخدام الخاص ويمكن إدراج مقاطع من مطبوعات المنظمة وقواعد بياناتها وموادها المتعددة الوسائط في الوثائق والعروض والمدونات والمواقع الإلكترونية والمواد التعليمية الخاصة بشرط الإقرار بشكل ملائم بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة باعتبارهما المصدر وصاحبتا حقوق الطبع. وينبغي توجيه كل الطلبات المتعلّقة بالاستخدام العام أو التجاري وبحقوق الترجمة إلى العنوان التالي: rights@oecd.org. وينبغي توجيه طلبات الحصول على إذن لاستنساخ أجزاء من هذه المواد لأغراض الاستخدام العام أو التجاري مباشرة إلى مركز ترخيص حقوق التأليف والنشر (Copyright Clearance Center) على الموقع info@copyright.com أو إلى المركز الفرنسي للاستفادة من حقوق التأليف والنشر (Centre français d'exploitation du droit de copie) على الموقع contact@cfcopies.com.

المحتويات

تمهيد vii

التعاريف ix

قائمة المختصرات xi

موجز xiii

أولًا - معلومات أساسية 1

توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة 1

ثانيًا - المشروع التجريبي 2

الأنشطة التجريبية 2

منهجيات الدراستين الاستقصائيتين 5

حدود هذا التقرير 5

المشاركون في المشروع التجريبي 6

ثالثًا - نتائج المشروع التجريبي والدروس المستفادة 8

الخطوة 1- إنشاء نظم متينة لإدارة الشركات من أجل سلاسل الإمداد المسؤولة 8

الخطوة 2- تحديد المخاطر في سلسلة الإمدادات وتقييمها وترتيبها بحسب الأولوية 21

الخطوة 3- تصميم استراتيجية للاستجابة للمخاطر المحدّدة في سلسلة الإمدادات وتنفيذها 38

الخطوة 4- التحقّق من ممارسة العناية الواجبة في سلسلة الإمدادات 46

الخطوة 5- رفع التقارير عن ممارسة العناية الواجبة في سلسلة الإمدادات 49

رابعًا- الاستنتاجات 51

خامسًا- التوصيات 53

سادسًا- ما وراء المشروع التجريبي: الأنشطة المقترحة لتعزيز تنفيذ توجيهات منظمة

الملحق الأول- مواضيع دورات التعلّم من الأقران والدروس المستفادة الرئيسية 59

الملحق الثاني- الأدوات والموارد المتوافرة لدعم العناية الواجبة 61

تمهيد

تتعرّض الشركات التي تعمل في القطاع الزراعي لضغوط متزايدة من أجل معالجة الأضرار الاجتماعية والبيئية في سلاسل إمداداتها وإيجاد سبل لتحقيق المقاصد الحاسمة الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، ينطوي السياق الذي تعمل فيه الشركات على تنامي التحديات المتمثلة في ندرة الموارد، وتدهور التربة والمياه، وتغيّر المناخ، وتوقع ازدياد عدد سكان العالم إلى 11 مليار نسمة بحلول نهاية القرن. وتساعد توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة (التوجيهات) الشركات على مواجهة هذه التحديات عبر توفير إطار للعناية الواجبة على أساس المخاطر يرمي إلى تحديد المخاطر في سلاسل الإمدادات الزراعية العالمية ومعالجتها. ويعترف 39 بلدًا، فضلًا عن المجتمع المدني والعمال والأعمال التجارية، بالتوصيات الواردة في التوجيهات. وتستند هذه الأخيرة إلى المعايير القائمة من قبيل مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية والخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات، لمساعدة الشركات على تحقيق التوقعات الدولية المتعلّقة بالسلوك التجاري المسؤول في سلاسل القيمة الزراعية.

ولتعزيز العمل بهذه التوجيهات، أطلقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة مشروعًا تجريبيًا في عام 2018 مع شركات ومبادرات قطاعية متطوعة تعمل في مجال سلاسل الإمدادات الزراعية. ويضم المشاركون مؤسسات تعمل في مختلف أجزاء سلسلة القيمة وتكون مسؤولة عن إنتاج مجموعة واسعة من السلع الزراعية الغذائية وغير الغذائية مثل الموز ولحم البقر والكاكاو والقطن ومنتجات الألبان وزيت النخيل والصويا والسكر والتبغ من بين جملة منتجات أخرى، ونقلها وتحويلها. وترد في الصفحة 29 من هذا التقرير قائمة بالمشاركين الذين وافقوا على الإفصاح عن مشاركتهم في المشروع التجريبي.

وبالإضافة إلى تقييم كيفية قيام الشركات بتفسير وتنفيذ السلوك التجاري المسؤول ومبادئ العناية الواجبة، يسعى المشروع التجريبي إلى دعم الشركات لتكوين فهم أفضل لإطار ممارسة العناية الواجبة المستند إلى 5 خطوات الذي توصي به التوجيهات بغية إدارة المخاطر السائدة في سلاسل الإمدادات الزراعية بطريقة منهجية وشاملة. وسمح المشروع التجريبي أيضًا للشركات بتقاسم الدروس المستفادة والممارسات الجيّدة في تنفيذ العناية الواجبة بشكل صريح، وبطرح التساؤلات وتشارك الحلول لمعالجة الفجوات وأوجه عدم الاتساق.

ويعرض هذا التقرير النهائي النتائج الرئيسية للمشروع التجريبي. كما أنه يلخّص الدروس المستفادة والممارسات الجيّدة والتحديات التي تتعلّق بتنفيذ العناية الواجبة في سلسلة الإمدادات والتي حدّدها المشاركون في المشروع التجريبي، ويقدّم التوصيات والخطوات التالية لتقوم الشركات ويقوم واضعو السياسات بتعزيز استيعاب التوصيات الواردة في التوجيهات في القطاع الزراعي.

التعاريف

خط الأساس المعدّل

بيانات يتم جمعها من خلال الدراسة الاستقصائية الأساسية وتعديلها لاستبعاد ثلاث شركات لم تجب على الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز. ويضمن هذا التعديل إمكانية إجراء المقارنات بين المجموعة نفسها من الشركات التي أجابت على مسح خط الأساس والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز.

سلاسل الإمدادات الزراعية

هي نظام يشمل جميع الأنشطة والمنظمات والجهات الفاعلة والتكنولوجيات والمعلومات والموارد والخدمات التي تشارك في إنتاج المنتجات القائمة على الزراعة لعرضها في الأسواق الاستهلاكية. وهي تشمل قطاعات ما قبل الإنتاج الزراعي وما بعده، من الإمداد بالمدخلات الزراعية (مثل البذور أو الأسمدة أو الأعلاف أو الأدوية أو المعدات) إلى الإنتاج والمناولة بعد الحصاد والمعالجة والنقل والتسويق والتوزيع والبيع بالتجزئة. كما أنها تشمل خدمات الدعم مثل خدمات الإرشاد، والبحث والتطوير، والمعلومات عن الأسواق.

الشريك التجاري

يشار إلى الكيانات التي تربطها علاقة تجارية بمؤسسة ما على أنها «شريك تجاري».

العلاقة التجارية

يشمل مصطلح «العلاقة التجارية» العلاقات التي تقيمها مؤسسة ما مع الشركاء التجاريين، والكيانات في سلسلة الإمداد، وأي هيئات حكومية أو غير حكومية أخرى ترتبط مباشرة بعملياتها التجارية أو منتجاتها أو خدماتها.

مؤسسات ما بعد الإنتاج

هي مؤسسات تشارك في تجميع المنتجات القائمة على الزراعة وتجهيزها وتوزيعها وتسويقها. ويمكنها أن تشمل تجار الجملة أو التجار أو شركات النقل أو شركات التصنيع أو منتجي النسيج والوقود الأحيائي أو تجار التجزئة ومتاجر الأغذية.

العناية الواجبة

هي العملية التي تسمح للمؤسسات بأن تحدّد الآثار الضارة الفعلية والمحتملة للأنشطة التي تقوم بها وأن تقيّمها وتخفف من وطأتها وتقي منها وتوضح كيفية معالجتها كجزء لا يتجزأ من اتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال التجارية ونظم إدارة المخاطر. وترتبط العناية الواجبة بالآثار الضارة التي تسببها المؤسسات أو تشارك فيها، وكذلك بالآثار الضارة التي ترتبط مباشرة بعمليات المؤسسات أو منتجاتها أو خدماتها عن طريق علاقة تجارية.

العناية الواجبة المعززة

يجب أن تخضع مجالات الخطر الأعلى مثل المواقع أو المنتجات أو الشركاء التجاريين الذين يعدّون «حالة خطر» للعناية الواجبة المعززة. وقد تشمل العناية الواجبة المعززة التحقق الميداني من الظروف النوعية الخاصة بالمواقع أو المنتجات أو الشركاء التجاريين الذين يعدّون «حالة خطر».

التخفيف من وطأة الآثار

يشير «التخفيف من طأة الآثار» إلى الإجراءات المتخذة لتقليل الضرر أو إزالته في حال وقوع حدث سلبي. ويمكن أن تتخذ تدابير التخفيف من وطأة الآثار قبل وقوع حدث ما أو خلاله أو بعده من أجل الحد من حجم الضرر.

الوقاية

تشير «الوقاية» إلى الإجراءات المتّخذة منعًا لوقوع الضرر أو تكراره. بمعنى آخر، تُتخذ تدابير الوقاية قبل وقوع الضرر.

حالات الخطر

هي حالات تستدعي عملية العناية الواجبة المعززة. وقد يتضمن ذلك التحقق الميداني من الظروف النوعية الخاصة بالمواقع أو بالمنتجات أو بالشركاء التجاريين الذين يعدّون «حالة خطر».

الانتصاف

توفير سبل الانتصاف من الآثار السلبية.

الخطر

احتمال أن تتسبب المؤسسات بظهور آثار ضارة على الأشخاص والبيئة والمجتمع أو مشاركتها فيها أو ارتباطها بها مباشرة.

العناية الواجبة على أساس المخاطر

عندما تتناسب طبيعة العناية الواجبة ومداها مع نوع الآثار الضارة واحتمال ظهورها. وينبغي أن تحدد شدّة الآثار الضارة الفعلية والمحتملة مدى ضرورة العناية الواجبة وتعقيدها.

إدارة المخاطر

الوقاية من الآثار السلبية المحتملة والفعلية والتخفيف منها والانتصاف منها.

أصحاب المصلحة

يشمل أصحاب المصلحة الأشخاص أو المجموعات المتأثرة أو التي قد تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالإجراءات التي تتخذها المؤسسة ومحاوروها.

الموردون

جميع العلاقات التجارية التي توفّر منتجًا أو خدمة لمؤسسة ما بشكل مباشر أو غير مباشر.

مؤسسات ما قبل الإنتاج/ المؤسسات في المزارع

مؤسسات تشارك في الإنتاج الزراعي والمعالجة الأساسية بالقرب من المزارع. وقد تشمل المزارعين (بما في ذلك المزارع الأسرية الصغيرة إلى الكبيرة الحجم ومنظمات المزارعين والتعاونيات والمؤسسات الخاصة) والشركات التي تستثمر في الأراضي وتدير المزارع مباشرة.

قائمة المختصرات

CPLCC	Consentement préalable donné librement et en connaissance de cause
CRE	Conduite responsable des entreprises
ESG	Critères environnementaux, sociaux et de gouvernance
FAO	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture
FMCG	Les biens de consommation rapide
KPI	Indicateur de performance clé
OCDE	Organisation de coopération et de développement économiques
ODD	Objectifs de développement durable
OIT	Organisation internationale du travail
OSC	Organisation de la société civile
PGC	Produit de grande consommation
SIG	Système d'information géographique
UNGP	Principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme

موجز

تم إطلاق التوجيهات في عام 2016 إثر عملية تشاورية متعددة أصحاب المصلحة دامت سنتين وقادتها أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة منظمة الأغذية والزراعة. وتشكّل التوجيهات إطارًا مشتركًا ومقياسًا قابل للتطبيق عالميًا لمساعدة المؤسسات التي تعمل على طول سلاسل الإمدادات الزراعية على تحديد الآثار الضارة والتخفيف منها والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي فبراير/شباط 2018، أطلقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة مشروع تنفيذ تجريبي لاختبار التطبيق العملي للتوجيهات ولتزويد الشركات والمبادرات القطاعية بالمعلومات من أجل فهم الطريقة التي تنفذ فيها الشركات التوصيات الواردة في التوجيهات. وبدأ المشروع بإجراء دراسة استقصائية أساسية في ربيع 2018 للشركات المشاركة ومبادرات سلسلة الإمدادات من أجل تقييم مدى معالجة المشاركين للتوصيات الواردة في التوجيهات. وقامت نتائج التقرير الأساسي[1] وما لحقه من تحليل ومناقشة مع المشاركين، بإثراء نطاق الأنشطة الأخرى التي تم الاضطلاع بها أثناء المشروع التجريبي. وشملت هذه الأنشطة سلسلة من الندوات الإلكترونية للتعلّم من الأقران والاجتماعات الشخصية التي سمحت للمشاركين ومجموعة أوسع من أصحاب المصلحة بتبادل الخبرات ومناقشة الحلول بغية التصدي للتحديات التي جرى تحديدها. وأجريت دراسة استقصائية ثانية عن التقدم المحرز في ربيع 2019 بغية فهم التقدم الذي أحرزته الشركات في تنفيذ التوصيات الواردة في التوجيهات.

ويناقش هذا التقرير النُهج المتبعة حاليًا إزاء السلوك التجاري المسؤول داخل سلاسل الإمدادات الزراعية العالمية. كما أنه يعرض الدروس المستفادة من مشروع التنفيذ، بما في ذلك الأمثلة على الممارسات الجيّدة. ويحدد التقرير أيضًا بعض التحديات الرئيسية التي تعترض الشركات وأصحاب المصلحة فيها عند تنفيذ العناية الواجبة على أساس المخاطر ومعالجة المخاطر والآثار المحتملة في عملياتها وعلاقاتها التجارية الأوسع.

تتبع شركات عديدة في سلاسل الإمدادات الزراعية نهجًا معقدًا إزاء السلوك التجاري المسؤول، ولكن استراتيجيات العناية الواجبة مدفوعة في الكثير من الأحيان بالضغوط الخارجية

وكوّنت شركات عديدة مشاركة في المشروع التجريبي فهمًا معمقًا لكيفيّة اتصال قضايا التنمية المستدامة بعملياتها التجارية واتخذت خطوات للالتزام بالسلوك التجاري المسؤول من خلال تطوير التزامات سياسية قوية. وأنشأت هذه الشركات نظم إدارة متينة وعمليات لتنفيذ هذه الالتزامات وضمان مساءلة الإدارة العليا. وتم تحديد ذلك بوضوح في الدراسة الاستقصائية الأساسية، واستمرت الشركات المشاركة في المشروع التجريبي منذ ذلك الحين بتعزيز التزامها بالسلوك التجاري المسؤول. وشمل ذلك تقوية النُهج المتبعة في قضايا مثل الرفق بالحيوانات والحاجة إلى إدراج منظور جنساني في العناية الواجبة. وبيّنت الشركات المشاركة في المشروع التجريبي التي وفّرت أو أنتجت سلعًا أساسية مختارة (الكاكاو وزيت النخيل والصويا والسكر والتبغ) عن التزام قوي جدًا بالسياسات ذات الصلة بالسلوك التجاري المسؤول والموصى بها في التوجيهات.

وشدّدت الشركات على أن مشاركتها في المشروع التجريبي دعم التزاماتها بما يجري من تحسين لممارسات العناية الواجبة. وشملت الإجراءات المحدّدة التي اتخذها المشاركون في سياق المشروع التجريبي، إجراء حوارات داخل منظماتهم حول التحديات التي جرى تحديدها أثناء مشاركتهم في المشروع التجريبي أو تطوير عمليات وسياسات رسمية جديدة وتنفيذها. وأفادت شركات عديدة بأن المشروع التجريبي أتاح لها فرصة إجراء المقارنات مع تجارب الشركات الأخرى وأدواتها وممارساتها الجيدة والاستفادة منها لدعم التحسينات الجارية في الطريقة التي تعالج فيها العناية الواجبة في سلسلة الإمداد.

[1] المشروع التجريبي المتعلّق بتنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة، التقرير الأساسي http://mneguidelines.oecd.org/Baseline-Report-on-OECD-FAO-Guidance-For-Responsible-Agricultural-Supply-Chains.pdf

ولكنّ معظم التغيّرات التي أجرتها الشركات في سياق المشروع التجريبي قد تأثرت بعوامل أخرى خارجة عن نطاق مشاركتها في هذا المشروع، وكانت مدفوعة بها. وكانت هذه العوامل خارجية من قبيل إدخال متطلبات قانونية جديدة وزيادة الضغط الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني، وداخلية مثل التغيّرات في استراتيجية العمل.

وشددت الشركات المشاركة، ولا سيما شركات السلع الإستهلاكية السريعة التنقل والشركات التي تتعامل مع المستهلكين مباشرة، على عدد المرّات التي تُتخذ فيها الإجراءات ردًا على ضغط خارجي تمارسه منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام عند إعرابها عن القلق إزاء حالات التأثير الضار على البيئة والمجتمع وحقوق الإنسان. ويضطلع أصحاب المصلحة هؤلاء بدور رئيسي في تحفيز الشركات على معالجة الثغرات في ممارساتها الخاصة بالسلوك التجاري المسؤول. ولكن يمكنهم أيضًا أن يدفعوا الشركات إلى إسناد الأولوية لقضايا فردية بطريقة تفعالية بدلًا من تعزيز اتباع نهج شامل متواصل إزاء العناية الواجبة يكون من شأنه التركيز على معالجة هذه القضايا حيث هناك احتمالات كبيرة بأن يتم إلحاق الضرر بالأشخاص أو البيئة.

لا تزال هناك ثغرات في كيفيّة ترجمة الشركات للالتزامات السياسية إلى إجراءات التنفيذ

خلصت الدراسة الاستقصائية الأساسية إلى أن شركات كثيرة تملك سلاسل إمدادات واسعة ومعقدة جدًا، وتعتمد مجموعة من ممارسات الشراء المختلفة، ولديها مستويات متباينة من التأثير على الإدارة أو من التحكم بأجزاء من سلسلة الإمداد. وعلى سبيل المثال، يعمل الكثير من شركات السلع الإستهلاكية السريعة التنقل والشركات التي تتعامل مع المستهلكين مباشرة، ضمن عدّة سلاسل إمداد بالسلع ويتزوّدون من موردين من حول العالم. وحتمًا، فإن المشاكل التي تواجهها هذه الشركات واسعة النطاق ومعقدة. وبالنسبة إلى الشركات التي تعمل في المراحل الأولى ما قبل الإنتاج، يستلزم التعامل مع مئات أو آلاف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للحرص على تحديد المخاطر ومعالجتها بطريقة ملائمة، توافر قدر كبير من الموارد أو الابتكار. وأفادت نسبة 57 في المائة من الشركات المشاركة في المشروع التجريبي بأنها تتزوّد بالمنتجات الزراعية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى حد ما. وقد تفتقر المؤسسات المالية التي تستثمر في الأراضي وتوفّر رأس المال للشركات على طول سلسلة الإمداد، إلى القدرة على تقييم جميع المخاطر الكامنة في حافظاتها. بالتالي، يُعدّ إسناد الأولوية لإجراءات تقييم المخاطر وإدارتها، على النحو الموصى به في التوجيهات، أمرًا أساسيًا.

وقامت الشركات طيلة فترة تنفيذ المشروع التجريبي، بتبادل الممارسات الجيّدة والأمثلة على كيفية ترجمتها لالتزاماتها إلى إجراءات من أجل تقييم المخاطر وإدارتها. ويشمل ذلك مثلًا إنشاء نظم داخلية لجمع البيانات والمعلومات المتعلّقة بالمخاطر، واستخدام التكنولوجيا، وإقامة الشراكات مع أصحاب المصلحة الخارجيين، واستخدام الموظفين الميدانيين لرصد المخاطر وإثراء العمل مع الموردين.

ولكن لا تزال هناك ثغرات كبيرة بين الالتزامات السياسية التي تقوم بها الشركات وترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة في مجال العناية الواجبة من قبيل استراتيجيات تقييم المخاطر وإدارتها. وتظهر هذه الثغرات في الشكل 1 الذي يبيّن مدى معالجة المشاركين لما تغطيه التوجيهات من معايير شاملة ومجالات فيها مخاطر محدّدة، في سياساتهم وأنشطتهم المتعلّقة بتقييم المخاطر وإدارتها. واتخذت شركات عديدة التزامات سياسية جديدة في سياق المشروع التجريبي بما يتماشى مع التوصيات الواردة في التوجيهات. ولكن يعتمد تنفيذ الالتزامات السياسية التي تقوم بها الشركات في الكثير من الأحيان اعتمادًا كبيرًا على القبول الداخلي والتأييد في المنظمة، وكذلك على الإجراءات التي يتخذها الموردون والشركاء التجاريون على طول سلسلة القيمة.

الشكل 1- نسبة الشركات التي تناولت المعايير الشاملة ومجالات الخطر المحدّدة التي تغطيها التوجيهات، في سياساتها وأنشطتها لتقييم المخاطر وإدارتها في الدراسة الاستقصائية الأساسية ونسبة التحسين في الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز.

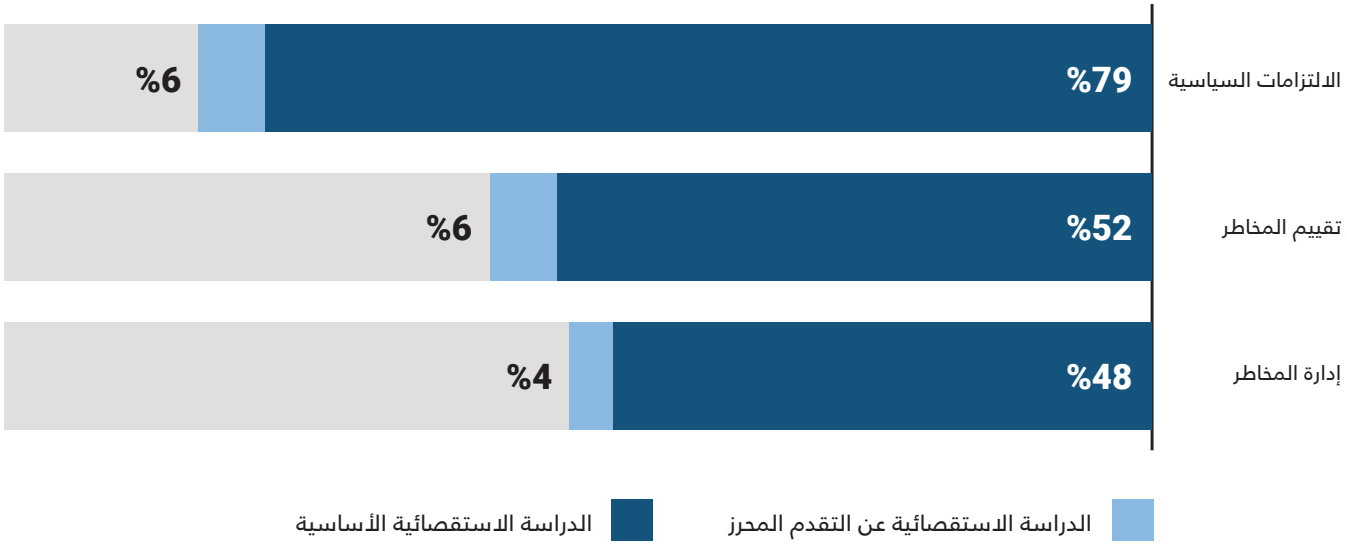

وتتسم الثغرات بين التزامات الشركات والإجراءات التي تتخذها من جهة والتوصيات الواردة في التوجيهات من جهة أخرى بأهمية خاصة بالنسبة إلى قضايا من قبيل الأمن الغذائي والتغذية، وحقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية، وتقاسم المنافع المتأتية من عمليات الشركات. وتحتل جميع هذه القضايا مكانة محورية في العديد من أهداف التنمية المستدامة ويعتبرها أصحاب المصلحة مهمة جدًا للسلوك التجاري المسؤول في سلاسل الإمدادات الزراعية. كما أنها من أكثر القضايا تعقيدًا وصعوبة عند معالجتها حيث إنها تستلزم مراعاة المقايضات المحتملة (مثلًا بين استخدام الأراضي من جانب المجتمعات المحلّيّة والأولويات التنموية للحكومة)، ووضوح حيازة الأراضي، ومشاركة المجتمعات المحلّيّة والعمال. بالتالي، يمكن للافتقار إلى نُهج العناية الواجبة الفعالة إزاء هذه القضايا أن يزيد من المخاطر المحتملة التي تحدق بالمجتمعات المحلّيّة في مناطق الإنتاج الزراعي وبالشركات التي تعمل في هذه المناطق أو تتزوّد فيها. كما أنه يسلّط الضوء على الحاجة إلى انخراط أصحاب المصلحة على نطاق أوسع لدعم تنفيذ التقييم الفعّال للمخاطر المتعلّقة بهذه القضايا والتخفيف منها.

تتطلب التحديات المنهجية تعاونًا أوثق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين

إن بعض التحديات التي تواجهها الشركات، كتلك المرتبطة بحقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية، والعمالة غير النظامية، وعمل الأطفال، والتمييز ضد الفئات الضعيفة من قبيل النساء والعمال المهاجرين، منتشرة على نطاق واسع في القطاع الزراعي. وبالنسبة إلى العديد من الشركات، تعتبر إدارة هذه التحديات أمرًا محوريًا للمحافظة على «قبول اجتماعي» طويل الأجل للعمل في البلدان التي تتزوّد فيها ولحماية الشركة من المخاطر التشغيلية والتي تمسّ سمعتها. ولكن تعترف شركات عديدة أيضًا بأن قدرتها على التخفيف بفعالية من المخاطر المتصلة بهذه القضايا بمفردها محدودة نظرًا إلى التحديات المنهجية والسياقية. ويشكل التعاون ما قبل المنافسة على طول سلسلة الإمدادات وعبرها، نهجًا توصي به التوجيهات.

وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية لحماية حقوق الحيازة والحقوق الخاصة بالموارد على عاتق الحكومات، تعمل الشركات في الكثير من الأحيان أو تتزوّد في بلدان لا تعالج فيها الأطر القانونية حقوق الحيازة والحقوق الخاصة بالموارد معالجة ملائمة. وفي هذه الحالات، توصي التوجيهات بأن تركّز الشركات على إدارة المخاطر بطريقة مباشرة وعلى تعزيز الممارسات الجيّدة حتى عندما لا تتوافر المعايير والخطوط التوجيهية الوطنية. وقد يتطلب ذلك من الشركات أن تكون مستعدة للعمل والتعاون مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة وأن تنظر في إقامة شراكات مبتكرة معها.

ولقد أقامت بعض الشركات علاقات مع الشركاء على الأرض، مثل منظمات المجتمع المدني المحلّيّة (على غرار المنظمات غير الحكومية ومنظمات العمال) والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، ونُفّذت برامج متعددة أصحاب المصلحة للبحث عن حلول للقضايا الصعبة والمنهجية التي تواجهها في سلاسل إمداداتها. ولقد تبيّن للعديد من الشركات أنه يمكنها من خلال العمل مع هؤلاء الشركاء أن تحرص على أن يكون نهج إدارة المخاطر الذي تتبعه مناسبًا لمستوى المخاطر المحدّدة ومدى تعقيدها في السياق المحلي. وشددت الشركات أيضًا على أنه يمكن للتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الحكومية المحلّيّة أن يشكل مصدرًا للدعم في الكثير من الأحيان.

إن اعتماد الشركات الواسع النطاق على الخطط المعتمدة على صعيد القطاع أو على منصات الأطراف الثالثة قد يؤثر على العناية الواجبة الفعالة

تعتمد الشركات اعتمادًا واسع النطاق على الخطط المعتمدة على صعيد القطاع مثل أطر المراجعة وإصدار الشهادات، أو على الجهات الموفّرة للمعلومات عن المخاطر، أو على منصات مراقبة الموردين لدعم العناية الواجبة في سلاسل إمداداتها. وتستخدم شركات عديدة الخطط المعتمدة على نطاق القطاع لتحديد المخاطر أو تأمين الثقة بأنه تم التخفيف من المخاطر المحتملة. ويُنظر إلى برامج إصدار الشهادات والمبادرات القطاعية في التوجيهات على أنها مورد يمكن للشركات أن تستخدمه لدعم جهودها المتعلّقة بالعناية الواجبة. وبالفعل، يمكن للتعاون القطاعي أن يؤدي دورًا مهمًا في تعزيز أوجه الكفاءة في جمع المعلومات عن المخاطر وتنفذ خطة لمعالجة المخاطر والتخفيف منها. ولكن تنص التوجيهات بوضوح أيضًا على أن الشركات تبقى مسؤولة عن ضمان العناية الواجبة الفعالة والتخفيف من المخاطر في سلاسل إمداداتها وأنه لا يمكن إسناد هذه المسؤولية إلى كيانات أخرى. وحدد المشروع التجريبي ثلاثة تحديات خاصة تتعلّق بالاعتماد على الخطط المعتمدة على نطاق القطاع.

- أولًا، لا يتم دائمًا تصميم الأطر المعيارية التي تستخدمها الخطط المعتمدة على نطاق القطاع لمعالجة المجموعة الواسعة من القضايا التي يمكن أن تواجهها الشركات في سلاسل إمداداتها والتي تظهر في التوجيهات. ويولّد النهج المنهجي الواحد للجميع الذي تعتمده خطط عديدة (مثلًا في ما يتعلّق بآليات التأمين) تحديات أمام الشركات الساعية إلى معالجة قضايا تخصّ منطقة معيّنة أو سياق محدّد.
- ثانيًا، لا توفّر معظم خطط الأطراف الثالثة تفاصيل كافية عن المخاطر القائمة في سلسلة الإمدادات وعن كيفية إدارتها على الأرض. وتركّز خطط عديدة على تحديد ما إذا كانت تستوفى بعض المعايير (مثل معيار إصدار الشهادات) بدلًا من تقديم المعلومات عن المخاطر للشركات. ويولّد ذلك تحديات أمام شركات ما بعد الإنتاج الساعية إلى تكوين فهم معمّق لكيفية معالجة الموردين للمخاطر الرئيسية، ما يحد بالتالي من قدرتها على تشاطر هذه المعلومات مع أصحاب المصلحة من قبيل الحكومات والمستثمرين والعملاء وعلى التأثير على الموردين لتغيير الإجراءات أو تنفيذها.
- وأخيرًا، يمكن للشركات أن تختار من بين مجموعة واسعة من الخطط المعتمدة على نطاق القطاع لدعم عملية العناية الواجبة الخاصة بها. ولكن الخطط المختلفة تعالج مجموعات مختلفة من القضايا، وبعضها يناسب سلعًا أو مخاطر معيّنة من غير سواها. ويمكن أن يترتب عن ذلك تكاليف كبيرة على الشركات في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده على السواء، لا سيما على الأعمال التجارية الصغيرة وصغار المنتجين مثل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

ولكن يجب الاعتراف بأن هذه التحديات لا تخص القطاع الزراعي وحده، ويمكن القيام بعدّة مقارنات مع قطاعات أخرى. فقد ركّز العمل الذي اضطلعت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في قطاعي المعادن والملبوسات والأحذية على العمل مع الخطط المعتمدة على نطاق القطاعين ومع الشركات وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم مواءمة هذه الخطط مع توجياهات كل قطاع بشأن العناية الواجبة. والفرصة سانحة أمام المنظمة لتطبيق الدروس المستفادة من عملها على القطاع الزراعي.

لا توفر الشركات حتى الآن المعلومات ذات الصلة الكافية عن المخاطر وممارسات العناية الواجبة في تقاريرها العلنية

ولدى معظم الشركات المشاركة عمليات خارجية معقدة لرفع التقارير، ولكن يبقى الإبلاغ العلني عن الآثار الفعلية والمحتملة في سلاسل إمداداتها وكيفيّة تنفيذ خطوات العناية الواجبة الموصى بها في التوجيهات محدودًا. وفي الكثير من الأحيان، تقلق الشركات من الأثر الذي قد يترتب عن الإفصاح عن هذه المعلومات على عملها

التجاري، لا سيما في ما يتعلّق بالسرّية التجارية وسمعة العلامة التجارية. ولكن يعتبر رفع التقارير العلنية الدقيقة وذات الصلة وفي الوقت المناسب أمرًا مهمًا جدًا بالنسبة إلى أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك الأعمال التجارية نفسها والحكومات والمستثمرين ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلّيّة المتضررة. ولا يتماشى رفع التقارير العلنية بشأن الآثار الفعلية والمحتملة التي جرى تحديدها والخطوات المعتمدة لتحديد هذه الآثار وتقييمها وإدارتها مع التوصيات الواردة في التوجيهات فحسب، بل يساعد الشركات أيضًا على بناء الثقة في العناية الواجبة في سلسلة إمداداتها ومع المجتمعات المحلّيّة المتضررة. ولأصحاب المصلحة الخارجيين دور يؤدونه في دعم إدخال التحسينات على عملية رفع التقارير عبر توفير الوضوح والاتساق الأكبر في توقعاتهم المتعلّقة بالمعلومات التي يرغبون في أن تقدمها الشركات، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسرية الأعمال التجارية والسلامة والشواغل الأخرى المتعلّقة بالتنافسية.

توصيات بشأن أولويات التحسين

يسلّط هذا التقرير النهائي الضوء على الخطوات التي تتخذها الشركات لتنفيذ عملية العناية الواجبة الفعالة في جميع مراحل سلسلة الإمدادات. وفي حين لا تزال التحديات قائمة، هناك إجراءات عملية يمكن اتخاذها لمعالجة الثغرات المحدّدة وتعزيز تنفيذ مبادئ السلوك التجاري المسؤول في سلاسل الإمدادات الزراعية.

توصيات للشركات

- ينبغي للشركات التي تملك أو تدير عملية الإنتاج أن تعزز نهجها الرامي إلى معالجة المخاطر الرئيسية الموجودة في المراحل الأولى من سلسلة الإمداد. وينبغي أن تسعى الشركات أيضًا إلى إقامة شراكات فعالة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الأرض، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والخبراء ذوي المعرفة المعمّقة للثقافة المحلّيّة والديناميكيات الاجتماعية، حيث أمكن. ويُعدّ مكوّن التعاون والتشاور وإقامة الشراكات مع الأطراف الثالثة مكوّنًا مهمًا من نهج العناية الواجبة الموصى به في التوجيهات، ويجب أن يشكّل مجال عمل وبحث متواصل في ظل استمرار أصحاب المصلحة بتعزيز استيعاب التوصيات المتعلّقة بالعناية الواجبة. وقد ترغب الشركات أيضًا باستكشاف استراتيجيات التجارة والاستثمار والتنمية للبلدان الأصلية لمعرفة كيف يمكن ربطها بتطبيق العناية الواجبة على نطاق أوسع في البلدان المضيفة.
- إيلاء اهتمام أكبر لوجهات نظر المجتمعات المحلّيّة المحتمل تأثرها طوال عملية العناية الواجبة، من أجل الاسترشاد بها لدى تحديد المخاطر وترتيبها بحسب الأولوية وتقييمها ولدى تطوير خطط إدارة المخاطر وتنفيذ إجراءات الانتصاف عند الاقتضاء. علاوة على ذلك، ينبغي للشركات أن تدعم الوصول إلى الآليات القائمة للتظلّم وتسوية المنازعات مثل نظام جهات الاتصال الوطنية والمحاكم وآليات المساءلة الدولية. ويمكن أن تعمل الشركات أيضًا مع منظمات المجتمع المدني لوضع قائمة بمؤشرات العناية الواجبة من أجل تتبّع التقدم الذي تحرزه هذه الشركات في إدارة المخاطر على الأرض.
- استكشاف السبل الكفيلة بتشجيع استيعاب التوصيات الواردة في التوجيهات في سلسلة الإمدادات. ويمكن أن يشمل ذلك مثلًا تشجيع مجموعات الصناعة التي تكون الشركات عضوًا فيها على مواءمة معاييرها وأطرها مع التوجيهات ودعم العمل الجاري مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. وينبغي لشركات ما بعد الإنتاج أن تستفيد من وضعها كمشترية للعمل بصورة أوثق مع الموردين (المباشرين وغير المباشرين على السواء) بغية ضمان تنفيذ التوصيات المتعلّقة بالعناية الواجبة تنفيذًا فعالًا من جانب مورديها وشركائها التجاريين، بما في ذلك من خلال إدماج توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة في العقود المبرمة مع الموردين. وينبغي أن تقر الشركات بأن بعض الموردين قد يفتقرون إلى الموارد أو القدرات اللازمة لتنفيذ جميع متطلبات العناية الواجبة بمفردهم، ويتعيّن عليها بالتالي أن تدعمهم، بما في ذلك من خلال التدريب وبناء القدرات.
- العمل بصورة استراتيجية مع «نقاط الاختناق» أو «نقاط المراقبة» في سلسلة الإمدادات، مثل التجار والمصدّرين والمجمّعين وبورصات السلع الأساسية ومجهّزي المنتجات. ويمكن تحقيق ذلك أيضًا بالتعاون مع الأقران في القطاع ومع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل واضعي السياسات، لتعزيز الوضوح والتحسينات في ظروف ما قبل الإنتاج.

- مواصلة استكشاف التكنولوجيات الجديدة (مثل تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية وتكنولوجيا السجلات الموزّعة، بما فيها تكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية) والاستفادة منها لرسم خرائط سلاسل الإمدادات وتحديد المخاطر والآثار وتقييمها وإدارتها ورصدها. ويمكن لمركز السياسات المتعلّقة بتكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية[2] (Blockchain Policy Centre) التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادئ الذكاء الاصطناعي[3] الخاصة بالمنظمة أن تشكل موارد مفيدة للشركات.
- بما أن سنة واحدة فقط قد انقضت بين الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز، يمكن للمشاركين في المشروع التجريبي أن يتطوعوا للمشاركة في تقييم المتابعة الذي سيجرى في بداية عام 2021 من أجل النظر في كامل التقدم المحرز على مدى ثلاث سنوات. ومن شأن ذلك أن يسمح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بجمع المزيد من التوصيات المفيدة والممارسات الجيّدة لمشاركتها مع مجموعات أصحاب المصلحة كافة.

توصيات لواضعي السياسات

- دعم الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة القضايا الصعبة والمنهجية وتوسيع نطاق تنفيذ العناية الواجبة في القطاع. ويجب أن ترتبط الأنشطة حيث يكون ذلك مناسبًا، بالمنصات والمبادرات القائمة للحد من الازدواجية.
- الاستعانة بالدروس المستفادة من هذا المشروع التجريبي وعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الرامي إلى تعزيز سلاسل الإمداد المسؤولة في آسيا والسلوك التجاري المسؤول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[4] وعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الاستثمار الزراعي المسؤول، بما في ذلك برنامجها الإطاري، لتعزيز الاستثمار المسؤول في نظم الزراعة والأغذية[5]، بغية استكشاف أوجه التآزر والفرص المتاحة لمواجهة التحديات المشتركة في سلاسل القيمة الزراعية. ويجب أن ترتبط الجهود بعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة ذي الصلة في النظم الغذائية العالمية وبالتنسيق والتعاون المتواصلين مع المنظمات والمبادرات الدولية الأخرى.
- النظر في دعم تقييم مواءمة خطط القطاع الزراعي مع التوصيات الواردة في التوجيهات بالاستناد إلى الدروس المستفادة من تجارب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في قطاعات أخرى. ويمكن للحكومات أن تعزز الاتساق العالمي عبر تشجيع الخطط المعتمدة على نطاق القطاع والرامية إلى المشاركة في تقييمات المواءمة بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو الاعتماد على نتائج هذه التقييمات لاستخدامها في أنشطة المشتريات العامة أو التمويل المدعوم من الدولة أو في رصد الأحكام المتّصلة بالبيئة والعمل في الاتفاقات التجارية.
- دعم جمع البيانات النوعية القابلة للمقارنة والمتعلّقة بمخاطر سلاسل الإمدادات والعناية الواجبة، ونشرها والإبلاغ عنها لكي تسترشد بها الشركات والمستثمرين في عملية صنع القرارات.
- توفير التدريب وبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني بغية توعيتها حول توقعات الشركات المتعلّقة بالعناية الواجبة والدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المنظمات في دعم عمل الشركات مع المجتمعات المحلّيّة والحكومات.

---

[2] "Is there a role for blockchain in responsible supply chains?"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (سبتمبر/أيلول 2019) https://mneguidelines.oecd.org/is-there-a-role-for-blockchain-in-responsible-supply-chains.htm . ولمزيد من المعلومات عن مركز السياسات المتعلّقة بتكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يرجى زيارة الموقع: http://www.oecd.org/daf/blockchain/

[3] مبادئ الذكاء الاصطناعي الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي https://www.oecd.org/going-digital/ai/principles/

[4] يعمل برنامج سلاسل الإمداد المسؤول في آسيا، وهو عبارة عن شراكة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يموّلها الاتحاد الأوروبي، مع الشركاء في آسيا لتعزيز احترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق العمل، ومعايير العمل التجاري المسؤول في سلاسل الإمدادات العالمية. ويهدف مشروع السلوك التجاري المسؤول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز النمو الذكي والمستدام والشامل في الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عبر دعم ممارسات السلوك التجاري المسؤول بما يتماشى مع صكوك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: https://mneguidelines.oecd.org/globalpartnerships/

[5] Overview of the FAO Umbrella Programme: Supporting Responsible Investments in Agriculture and Food Systems (RAI) http://www.fao.org/in-action/responsible-agricultural-investments/umbrella-programme/en/

الأنشطة المقترحة لمواصلة تعزيز تنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات المسؤولة

استنادًا إلى نتائج المشروع التجريبي والدروس المستفادة منه، ثمة فرص عديدة لتعزيز استيعاب التوجيهات، وتشمل:

i. تقييمًا لمواءمة المبادرات القطاعية بغية تحديد السبل الكفيلة بتعزيز التقارب العالمي والفعالية في الخطط التي تنفّذ التوصيات الواردة في التوجيهات.

ii. تشاطر المعارف وتطوير الأدوات العملية لتنفيذ التوجيهات والعناية الواجبة، بما في ذلك من خلال التدريب ومبادرات بناء القدرات.

iii. البحث والتحليل في القضايا الرئيسية في سلاسل الإمدادات الزراعية وكيفية مساهمة التوجيهات في معالجتها. ويمكن أن تشمل المواضيع من جملة أمور أخرى: تغيّر المناخ؛ والآثار المترتبة عن تنفيذ معايير السلوك التجاري المسؤول على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ والمخاطر الناشئة عن استخدام التكنولوجيا في سلاسل الإمدادات الزراعية؛ والتحديات المتبقية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية؛ والبحوث المتعلّقة باستيعاب العناية الواجبة والآثار المترتبة عنها.

vi. برنامجًا تستضيفه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة يركّز على المجالات التي يمكن أن تستفيد فيها المنظمتان من معارفهما وقدراتهما لمعالجة الثغرات في ممارسات العناية الواجبة. ويمكن لهذا البرنامج أن يدعم مجموعات العمل والعمل الجماعي بين مختلف المنصات/البرامج لمواجهة التحديات في مجال العناية الواجبة وتعزيز سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة.

أولًا - معلومات أساسية

توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بدعم من فريق استشاري متعدد أصحاب المصلحة معني بالزراعة، بوضع توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة (التوجيهات) لمساعدة المؤسسات على احترام المعايير القائمة الخاصة بالسلوك التجاري المسؤول على طول سلاسل الإمدادات الزراعية. وتشكل هذه التوجيهات التي صدرت في عام 2016، إطارًا مشتركًا ومعيارًا قابل للتطبيق عالميًا من أجل مساعدة المؤسسات التي تعمل على طول سلاسل القيمة الزراعية، بما في ذلك المؤسسات المحلّيّة والأجنبية، والخاصة والعامة، والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، على التخفيف مما يترتب عنها من آثار ضارة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وتم تطوير التوجيهات لتلبية حاجة ماسة إلى الإرشاد بشأن السلوك التجاري المسؤول في القطاع الزراعي. وتم تحديد هذه التوجيهات على أنها بارزة بصورة خاصة في ظل استمرار نمو القطاع وزيادة الاستثمارات في الإنتاج الزراعي. وتستند التوجيهات إلى معايير السلوك التجاري المسؤول القائمة منذ فترة طويلة وتدمجها، مثل الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية، ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية. ويدعم البرنامج الإطاري[6] لمنظمة الأغذية والزراعة أيضًا تطبيق مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي وتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة عبر تعزيز الوعي والقدرات

[6] Overview of the FAO Umbrella Programme: Supporting Responsible Investments in Agriculture and Food Systems (RAI) http://www.fao.org/in-action/responsible-agricultural-investments/umbrella-programme/en/

للقيام باستثمارات مسؤولة في الزراعة والنظم الغذائية. ولقد التزمت البلدان المؤيدة لتوصيات مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلّقة بالتوجيهات، بتعزيز استيعاب إطار هذه التوجيهات وتنفيذه على نطاق واسع فيها وخارجها. وكان 40 بلدًا[7] قد قام بهذا الالتزام وقت نشر هذا التقرير.

ويمكن للأعمال التجارية أن تستخدم عمليات العناية الواجبة، عندما يتم تنفيذها بشكل فعال، لإدارة المخاطر المتصلة بعملياتها وللتخفيف من مخاطرها التشغيلية والمالية والتي تمس سمعتها. وباعتمادها إطار ممارسة العناية الواجبة المستند إلى 5 خطوات الموصى به في التوجيهات، تستطيع الشركات أن تساهم أيضًا بصورة استباقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيًا - المشروع التجريبي

أطلقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة في بداية عام 8102 مشروعًا تجريبيًا مع شركات ومبادرات قطاعية متطوعة لاختبار التطبيق العملي للتوجيهات وفهم كيف تقوم الشركات بتنفيذ التوصيات الواردة فيها. وقام فريق استشاري متعدد أصحاب المصلحة معني بالزراعة، بقيادة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبدعم من نواب الرؤساء في الأعمال التجارية والجهات المستثمرة والمجتمع المدني، بتقديم المشورة والملاحظات عن طريق أمانتي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للمساعدة على تشكيل الأنشطة التجريبية والعمل مع المشاركين عن طريق الندوات الإلكترونية للتعلّم من الأقران. وأحيط الفريق الاستشاري بشكل منتظم طوال فترة تنفيذ المشروع التجريبي بالدروس المستفادة من هذا المشروع.

وطوال فترة تنفيذ المشروع التجريبي، أتيحت للمشاركين الفرصة لتبادل خبراتهم والمساعدة على تحديد الممارسات الجيّدة في معالجة التوصيات الواردة في التوجيهات من خلال نهج تعاوني وتفاعلي. ووفّر المشروع التجريبي للشركات فرصة عقد حوارات معمّقة مع نظرائها في بيئة آمنة وسرّية لمناقشة النجاحات والتحديات في مجال العناية الواجبة في سلسلة الإمدادات والتعلّم من الآخرين.

ويعرض هذا التقرير الأنشطة والدروس الرئيسية المستفادة من المشروع التجريبي. كما أنه يلخّص التغيّرات التي اعتمدتها الشركات منذ بداية المشروع ويعرض الممارسات الجيّدة لبذل العناية الواجبة الفعالة في سلسلة الإمدادات. ويسلّط التقرير الضوء أيضًا على الثغرات والتحديات المتبقية في النهج الذي تتبعه الشركات إزاء السلوك التجاري المسؤول ويقدم التوصيات بشأن كيفية التصدي لها.

الأنشطة التجريبية

الدراسة الاستقصائية الأساسية

أنجزت الشركات والمبادرات القطاعية المشاركة في المشروع التجريبي دراسة استقصائية أساسية في ربيع 2018 كان من شأنها تقييم كيف تنفذ الشركات والمبادرات القطاعية التوجيهات وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة. وتمحورت الأسئلة حول إطار الخطوات الخمس الوارد في التوجيهات. وهدفت الدراسة الاستقصائية أيضًا إلى تحديد الثغرات والفرص المحتملة لتحسين تنفيذ العناية الواجبة في سلاسل الإمدادات الزراعية.

[7] الأرجنتين وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وإسرائيل وألمانيا وآيرلندا وآيسلندا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية والدانمرك وسلوفينيا والسويد وسويسرا وشيلي وفرنسا وفنلندا وكازاخستان وكرواتيا وكندا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة واليابان واليونان حتى 29 أكتوبر/تشرين الأول 2019 -https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD LEGAL-0428

وعرضت نتائج الدراسة الاستقصائية الأساسية في التقرير الأساسي[8] الذي نشر في أكتوبر/تشرين الأول 2018. وتم الاسترشاد بهذه النتائج في الأنشطة التجريبية اللاحقة، بما فيها الدورات السبع للتعلّم من الأقران التي عقدت بين خريف 2018 وصيف 2019 والاجتماعين الشخصيين اللذين نظمهما المشاركون في المشروع التجريبي وأصحاب المصلحة الآخرين في يونيو/حزيران 2018 ومارس/آذار 2019.

الدورات والندوات الإلكترونية للتعلّم من الأقران

عقدت في سياق المشروع التجريبي سبع دورات إلكترونية للتعلّم من الأقران شارك فيها المشاركون في المشروع التجريبي. وتناولت هذه الدورات التحديات والثغرات التي حددتها الشركات في الدراسة الاستقصائية الأساسية.

وترتبط بعض التحديات الأهم التي جرى تحديدها بالثغرات بين الالتزامات السياسية للشركات وكيفية ترجمتها إلى إجراءات لتقييم المخاطر وإدارتها. وتم تنظيم دورتين للتعلّم من الأقران حول هذا الموضوع بغية مناقشة الطريقة التي يمكن فيها للشركات أن تدمج إطار ممارسة العناية الواجبة المستند إلى 5 خطوات في نظم الإدارة وعملياتها والتحقق منها. وركّزت المواضيع التي تناولتها الدورات الأخرى للتعلّم من الأقران على تحديات رئيسية أخرى كتلك المرتبطة برسم خرائط سلسلة الإمدادات وإمكانية تتبع هذه السلسلة وفهم نُهج إدارة المخاطر والممارسات الجيّدة المتعلّقة بالعمل غير النظامي والموسمي والأسري. وناقشت دورات أخرى الفرص المتاحة لدعم العناية الواجبة الفعالة عبر مثلًا استكشاف تجارب الشركات في تعزيز التعاون من الأطراف الثالثة، ودور المؤسسات المالية في دعم الممارسات الزراعية المسؤولة، والطريقة التي يمكن فيها للتوجيهات أن تساعد على تحقيق الأهداف التنموية الأوسع كأهداف التنمية المستدامة.

وفي كل دورة تم وضع قائمة بالأدوات القائمة والموارد المتوافرة لدعم تنفيذ إجراءات العناية الواجبة. وتم كذلك تحديد الفرص المتاحة لتطوير أدوات جديدة يمكنها أن تدعم الشركات. وعلى سبيل المثال، تشكّلت خلال المشروع التجريبي مجموعة عمل مؤلفة من أربع شركات ومبادرة قطاعية واحدة قامت مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بإعداد كتيّب يسلّط الضوء على الروابط بين التوجيهات وأهداف التنمية المستدامة من قبيل الحياة في البر (الهدف 15) والعمل اللائق (الهدف 8) والاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف 12)[9].

وترد قائمة كاملة بالمواضيع التي جرت تغطيتها في دورات التعلّم من الأقران في الملحق الأول. ويمكن الاطلاع على قائمة بالأدوات والموارد المتاحة لدعم العناية الواجبة والتي تم تحديدها خلال دورات التعلّم من الأقران في الملحق الثاني.

وتم تنظيم ثلاث ندوات إلكترونية إضافية لمناقشة النتائج الأولية للدراستين الاستقصائيتين اللتين تم إجراؤهما خلال المشروع التجريبي ولتحديد الخطوات التالية المحتملة للبناء على نتائج المشروع التجريبي. وشمل ذلك ندوة إلكترونية تم تنظيمها مع الفرق التي تقود العمل في قطاعي المعادن والملبوسات والأحذية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل التباحث مع المشاركين في الفرص المتاحة لإجراء تقييم مواءمة للمبادرات القطاعية على ضوء التوصيات الواردة في التوجيهات. ويمكن إيجاد المزيد من المعلومات عن تقييم المواءمة في الخطوة الرابعة في هذا التقرير وفي القسمين الخامس بعنوان «التوصيات» والسادس بعنوان «ما وراء المشروع التجريبي: الأنشطة المقترحة لتعزيز تنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة».

---

[8] المشروع التجريبي المتعلّق بتنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة، التقرير الأساسي http://mneguidelines.oecd.org/Baseline-Report-on-OECD-FAO-Guidance-For-Responsible-Agricultural-Supply-Chains.pdf

[9] كتيّب «slaoG tnempoleveD elbaniatsuS eht eveihca pleh nac ti woH :sniahC ylppuS larutlucirgA elbisnopseR rof ecnadiuG OAF-DCEO ehT» https://mneguidelines.oecd.org/Brochure-How-the-OECD-FAO-Guidance-can-help-achieve-the-Sustainable-Development-Goals.pdf

الاجتماعات الشخصية

عُقدت ستة اجتماعات بحضور المشاركين خلال المشروع التجريبي، بما في ذلك اجتماعين كانت المشاركة فيهما مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة:

- **إطلاق المشروع التجريبي (فبراير/شباط 2018):** عقد اجتماع استهلالي لمناقشة أهداف المشروع التجريبي وتحديد المجالات ذات الأولوية (مثل القضايا والمخاطر والتحديات المحدّدة) التي ستتم معالجتها عن طريق المشروع.
- **اجتماع بحضور المشاركين في المشروع التجريبي (يونيو/حزيران 2018):** ناقش هذا الاجتماع نتائج الدراسة الاستقصائية الأساسية، وقدم التعقيبات على التقرير الأساسي، وناقش المواضيع ذات بالأولوية بالنسبة إلى دورات التعلّم من الأقران.
- **المائدة المستديرة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة حول سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة (يونيو/حزيران 2018):** تخلل المائدة المستديرة المتعددة أصحاب المصلحة عروضًا ومداخلات للأعضاء في الفريق الاستشاري المعني بالزراعة، وواضعي السياسات، ومنظمة العمل الدولية، والمجتمع المدني، والباحثين، والشركات، والمبادرات القطاعية. ويسّرت المائدة المستديرة عقد مناقشة ديناميكية حول مواضيع محدّدة تتعلّق بالعناية الواجبة في سلسلة إمدادات القطاع الزراعي وسمحت للمشاركين بتبادل الآراء حول مواضيع محدّدة سيتم إسناد الأولوية لها لمواصلة التعلم بشأنها في إطار المشروع التجريبي.
- **اجتماع بحضور المشاركين في المشروع التجريبي (مارس/آذار 2019):** تم تنظيم اجتماع للمشاركين في المشروع التجريبي من أجل مناقشة بنية الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز والحصول على التعقيبات بشأن عملية المشروع التجريبي ونهجه.
- **اجتماع بحضور المشاركين في المشروع التجريبي (أكتوبر/تشرين الأول 2019):** عُقد اجتماع أخير للمشاركين في المشروع التجريبي من أجل تبادل الآراء حول المشروع ومناقشة أنشطة المتابعة المحتملة.
- **المائدة المستديرة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة حول سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة (أكتوبر/تشرين الأول 2019):** عقدت مائدة مستديرة عند انتهاء المشروع التجريبي من أجل مناقشة النتائج والخطوات التالية المحتملة للنهوض بتنفيذ التوصيات الواردة في التوجيهات مع المندوبين القطريين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمجتمع المدني والنقابات والباحثين والأعمال التجارية.

الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز

في ربيع 2019، أنجزت 24 من أصل 27 شركة مشاركة في المشروع التجريبي دراسة استقصائية عن التقدم المحرز. وكان الهدف من هذه الأخيرة فهم التغيّرات التي أجرتها الشركات في تنفيذ التوصيات الواردة في التوجيهات منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية في عام 2018 وتقييم الطريقة التي ساهم فيها المشروع التجريبي في فهم الثغرات والتحديات في ممارسات العناية الواجبة والأعمال التجارية المسؤولة التي يعتمدها المشاركون والتصدي لها .

ولأغراض هذه الدراسة الاستقصائية، تم تعريف التقدم على أنه الخطوات التي يتخذها المشاركون من أجل تعزيز ممارساتهم الخاصة بالعناية الواجبة بما يتماشى مع التوجيهات. ولم يُتوقّع من المشاركين أن يكونوا قد اعتمدوا إطار ممارسة العناية الواجبة المستند إلى 5 خطوات اعتمادًا كاملًا، وفقًا لاعتراف التوجيهات بأن العناية الواجبة تتطلب إحداث تحسن تدريجي مع مرور الوقت.

وتمحورت الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز، مثلها مثل الدراسة الاستقصائية الأساسية، حول إطار الخطوات الخمس الوارد في التوجيهات واستندت إلى أسئلة طرحت في الدراسة الاستقصائية الأساسية. وفي بعض الحالات، تضمنت الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز أسئلة إضافية لم يتم إدراجها سابقًا في الدراسة الاستقصائية الأساسية من أجل تكوين فهم أدق لتعامل الشركات مع القضايا والتوصيات الواردة في التوجيهات.

منهجيات الدراستين الاستقصائيتين

يستند التحليل والنتائج في هذا التقرير إلى نتائج الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز، وإلى محتوى حوارات المتابعة التي أجريت مع فرادى المشاركين والدورات السبع للتعلّم من الأقران التي عقدت في سياق المشروع التجريبي. وتم إخفاء هوية المشاركين الذين وفّروا المعلومات وتحليل هذه الأخيرة بشكل مجمّع. بالتالي، لا تُنسب نتائج الدراستين الاستقصائيتين الواردة في هذا التقرير إلى أي مجيب فردي.

وتم تحليل الردود على كل سؤال وارد في الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز على نطاق جميع الشركات المشاركة ولو أن أسئلة الدراستين الاستقصائيتين لا تنطبق بالضرورة على جميع المجيبين. فبعض الأسئلة تخص أنواعًا معيّنة من الشركات أو السلع على وجه التحديد أو قد لا تنطبق على النطاق الذي اختاره بعض المشاركين. وتم أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان في التحليل الوارد في هذا التقرير، لذا تلخّص النتائج المجمعة الردود «القابلة للتطبيق» فقط.

وتضمنت الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز ردودًا كمية ونوعية من المجيبين. وتم استخدام الردود الكمية لتحليل الاتجاهات والمجالات الرئيسية ولعرض البيانات عن النهج الذي تتبعه الشركات في مجال العناية الواجبة في سلسلة الإمداد. ووفّرت الردود النوعية لمحة عامة وصفية عن كيفية ممارسة الشركات للعناية الواجبة في سلاسل إمداداتها، وبالنسبة إلى الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز، عن سياق وأسباب حدوث التغيير أو عدم حدوثه منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية.

حدود هذا التقرير

هدفت الأنشطة التجريبية إلى جمع المعلومات عن كيفيّة اعتماد الشركات المشاركة في المشروع التجريبي للسلوك التجاري المسؤول وممارسات العناية الواجبة بما يتماشى مع التوصيات الواردة في التوجيهات. واتسمت الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز بأهمية محورية في جمع البيانات الكمية والنوعية عن ممارسات الشركات لتسترشد بها الأنشطة التجريبية وإجراءات المتابعة المحتمل اتخاذها بعد المشروع. ولكن تجدر الإشارة إلى أن المعلومات التي تم جمعها وعرضها في هذا التقرير تشوبها بعض أوجه النقص.

أولًا، كانت الفترة المنقضية بين الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز قصيرة. وفي حين اتخذت شركات كثيرة خطوات مهمة لتعزيز نهجها إزاء السلوك التجاري المسؤول، شدد العديد منها على أن تغيّرات كثيرة تستلزم وقتًا أطول لتنفيذها. وإن معظم الشركات المشاركة في المشروع التجريبي هي مؤسسات متعددة الجنسيات تعمل في مناطق جغرافية متعددة، وفي بعض الأحيان في العديد من سلاسل إمدادات السلع. ويحتاج تطوير السياسات والعمليات والأطر الجديدة للعناية الواجبة إلى الوقت، وفي معظم الحالات، إلى مشاورات داخلية طويلة وموافقة نهائية من الإدارة العليا. ولكن تمت هيكلة الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز للإفادة عن الحالات التي حدث فيها التغيير من خلال تنفيذ إجراءات محدّدة، وعن الاعتبارات الأولية التي يرجّح أن تؤدي إلى تغيير في المستقبل بعد انتهاء فترة المشروع التجريبي.

ثانيًا، كانت المشاركة في المشروع التجريبي مفتوحة للشركات من جميع الأحجام، من المؤسسات الزراعية إلى الشركات العالمية للسلع الإستهلاكية السريعة التنقل، والتي تعمل على طول سلاسل الإمدادات الغذائية وغير الغذائية. ويسمح ذلك بأن تلتقط الأنشطة معلومات قيّمة عن الشركات في مختلف القطاعات وسلاسل الإمدادات وأن تعرضها. ولكن تنوّع المنظمات المشاركة يحد بشكل حتمي من إمكانية مقارنة البيانات والمعلومات. وبالمثل، اختارت بعض الشركات المحافظة على نطاق محدّد طيلة مشاركتها في المشروع التجريبي، مع اختيار قضية أو سلعة أو منطقة معيّنة للتركيز عليها عند الإجابة على أسئلة الدراستين الاستقصائيتين. وسمح ذلك للشركات بأن تستكشف التحديات ذات الأولوية بمزيد من التعمّق بدلًا من التركيز على جميع عملياتها، ولكنه ولّد أيضًا قيودًا إضافية على إمكانية مقارنة البيانات بين المشاركين في المشروع.

وأخيرًا، فإن قابلية مقارنة نتائج الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز منخفضة بسبب اختلاف حجم العيّنة من الشركات المشاركة في التحليل. فقد شاركت سبعة وعشرون شركة في الدراسة

الاستقصائية الأساسية مقارنة بأربعة وعشرين في الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز. بالتالي، جرى تكييف جميع المقارنات بين البيانات التي تم جمعها في الدراستين الاستقصائيتين لاستثناء الشركات الثلاث التي لم تشارك في الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز وضمان إمكانية المقارنة بين المجموعة نفسها من الشركات التي قدمت الردود على الدراستين الاستقصائيتين على السواء.

المشاركون في المشروع التجريبي

تطوعت سبع وعشرون شركة وسبع مبادرات قطاعية بالمشاركة في المشروع التجريبي وأنجزت الدراسة الاستقصائية الأساسية في عام 2018. كما أنجزت 42 شركة الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز في إطار مشاركتها في المشروع التجريبي. ويشمل المشاركون في هذا الأخير شركات السلع الغذائية وغير الغذائية مثل العلامات التجارية العالمية، وتجار التجزئة، والمنتجين، والمؤسسات المالية المستثمرة في الأراضي والمشاريع الزراعية، وموردي المدخلات، فضلًا عن البرامج والجمعيات والتعاونيات القطاعية الساعية إلى دعم أعضائها لتعزيز ممارسات التزوّد المسؤول. وكانت معظم الشركات المشاركة في هذا المشروع التجريبي مؤسسات كبيرة متعددة الجنسيات. وشاركت مؤسسات متوسطة الحجم وتعاونيات أيضًا في المشروع التجريبي.

وترد أدناه قائمة بالشركات والمبادرات القطاعية التي وافقت على الكشف عن اسمها كمشاركة في المشروع التجريبي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة.

الشركات	المبادرات القطاعية
AB Sugar	Better Cotton Initiative
AgDevCo	Bonsucro
Ahold Delhaize	Commodity Club Switzerland
Ajinomoto Co., Inc.	المائدة المستديرة عن زيت النخيل
Aquila Capital	المائدة المستديرة عن الرابطة الرشيدة للصويا
Arla Foods	Swiss Platform for Sustainable Cocoa
Bananos Ecológicos de la Línea Noroeste (BANELINO)	Swiss Trading and Shipping Association
Bayer	
British American Tobacco PLC	
Caldenes Agropecuaria	
CEMOI	
Crédit Agricole du Maroc	
Danone	
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	
Fyffes	
Japan Tobacco International	
Mars Wrigley Confectionery	
Nestlé	
Philip Morris International	
Rabobank	
الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والانتاج الحيواني (سالك)	
Sime Darby Plantation Berhad	
Syngenta	

ويبيّن الشكل 2 مكانة الشركات المشاركة في المشروع التجريبي في سلسلة الإمدادات. وإن الشركات التي تعمل في مراحل ما قبل الإنتاج هي مؤسسات زراعية أو منظمات وتعاونيات للمزارعين أو شركات تستثمر في الأراضي وتتحكم مباشرة بعملية إنتاج السلعة (السلع) التي توفّرها. وتشمل شركات ما بعد الإنتاج كلاً من المجهزين، وتجار الجملة، ومصنّعي الأغذية والأعلاف والمشروبات، وتجار التجزئة. وهناك أيضًا بعض الشركات التي تعمل في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده في سلسلة الإمدادات. ويشار إليها في الشكل 2 بإسم «شركات ما قبل الإنتاج وما بعده». وتشمل «الشركات الشاملة لعدّة قطاعات» المشاركة في المشروع التجريبي موردي المدخلات على سبيل المثال. وشاركت في المشروع التجريبي أيضًا مؤسسات مالية عديدة تستثمر في الأراضي والمشاريع الزراعية.

الشكل 2- الشركات المشاركة في المشروع التجريبي بحسب مكانتها في سلسلة الإمدادات (المشاركون في الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز فقط).

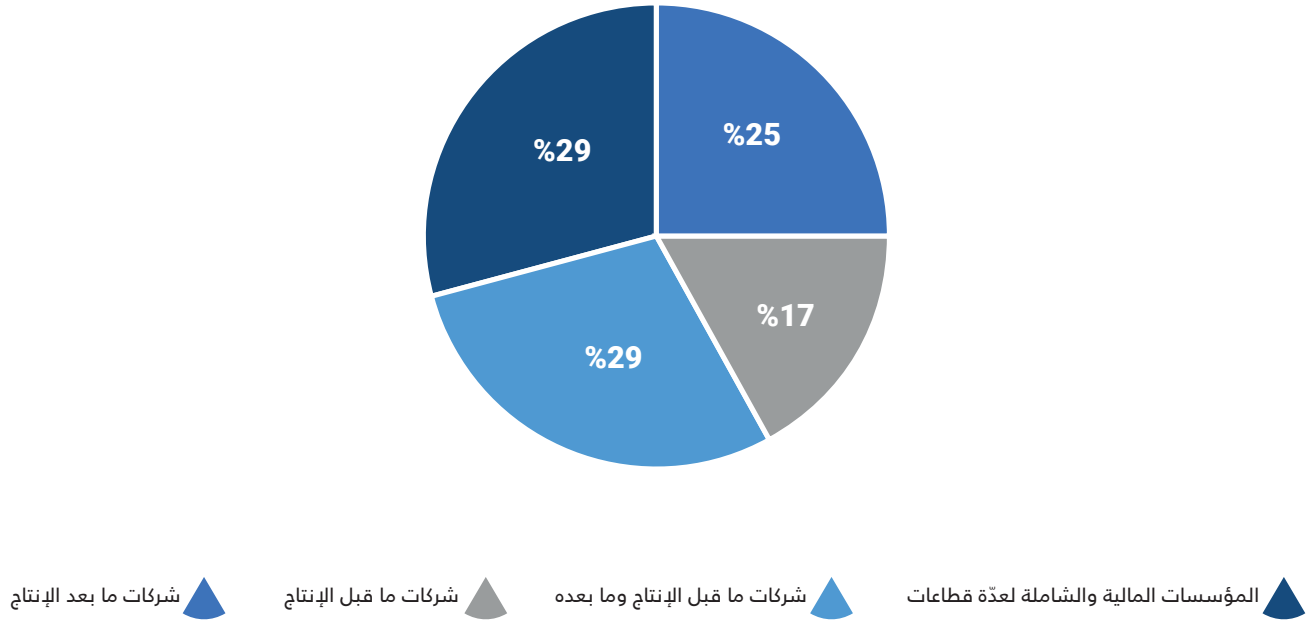

ثالثًا - نتائج المشروع التجريبي والدروس المستفادة

الخطوة 1- إنشاء نظم متينة لإدارة الشركات من أجل سلاسل الإمداد المسؤولة

النتائج الرئيسية والدروس المستفادة

- تواصل الشركات اتخاذ الخطوات لتعزيز التزاماتها السياسية بالسلوك التجاري المسؤول وتحسين الإجراءات المتبعة للوفاء بهذه الالتزامات. ولكن لا تزال هناك ثغرات في كيفيّة قيام الشركات بمعالجة الالتزامات بقضايا محدّدة مثل الأمن الغذائي والتغذية، وحقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والابتكار.
- •لقد زاد الإبلاغ عن السياسات وبناء القدرات من خلال التدريب والحوافز بغية الامتثال لمتطلبات السياسات داخل الشركات. وأفاد نصف الشركات المشاركة بزيادة انخراط الإدارة العليا في مجال السلوك التجاري المسؤول طوال فترة تنفيذ المشروع التجريبي.
- لا تزال الشركات تواجه تحديات من أجل ضمان أن يبلّغ موردوها والجهات المتلقية لاستثماراتها وشركاؤها التجاريون بمتطلبات السياسة وأن يعتمدوها بطريقة فعالة.
- يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي دورًا مهمًا في دعم العناية الواجبة وتبحث شركات عديدة مشاركة في المشروع التجريبي في استخدام التكنولوجيا في نظمها لإدارة المخاطر. ولقد اعتمدت أغلبية الشركات المشاركة أو تنظر في اعتماد التكنولوجيات الجديدة لدعم تتبع المخاطر في سلاسل إمداداتها وتقييمها وإدارتها ورصدها.

التقدم المحرز في الالتزامات السياسية بالسلوك التجاري المسؤول

توصي التوجيهات بأن تعتمد الشركات سياسات السلوك التجاري المسؤول التي تبيّن التزامات الشركة بتحديد المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة والفعلية في عمليات سلسلة الإمدادات والتصدي لها والتخفيف منها. وتحدد التوجيهات أيضًا قضايا معيّنة يوصى بإدراجها في الالتزامات السياسية للشركات.[10] ولاحظت الدراسة الاستقصائية الأساسية أن جميع الشركات المشاركة قد اتخذت التزامات سياسية بالسلوك التجاري المسؤول ولكن هناك تباين في نطاق هذه الالتزامات وفي مدى معالجة توصيات محدّدة ترد في التوجيهات وتتعلّق بمحتوى السياسات.

وأفادت غالبية الشركات المشاركة في المشروع التجريبي عن إحراز تقدم في تعزيز التزاماتها السياسية بالسلوك التجاري المسؤول منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية. وقد اعتمدت جميع الشركات المشاركة تقريبًا (88 في المائة) أو اتخذت خطوات لاعتماد التزامات رسمية جديدة على الرغم من الوقت القصير الذي انقضى منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز. ويقدم الشكل 3 بيانًا تفصيليًا بالخطوات التي اتخذتها الشركات من أجل تعزيز التزامها السياسي بالسلوك التجاري المسؤول في سياق المشروع التجريبي..

الشكل 3- نسبة الشركات التي أفادت عن إحراز تقدم في ما يتعلّق بالالتزامات السياسية بالسلوك التجاري المسؤول في الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز.

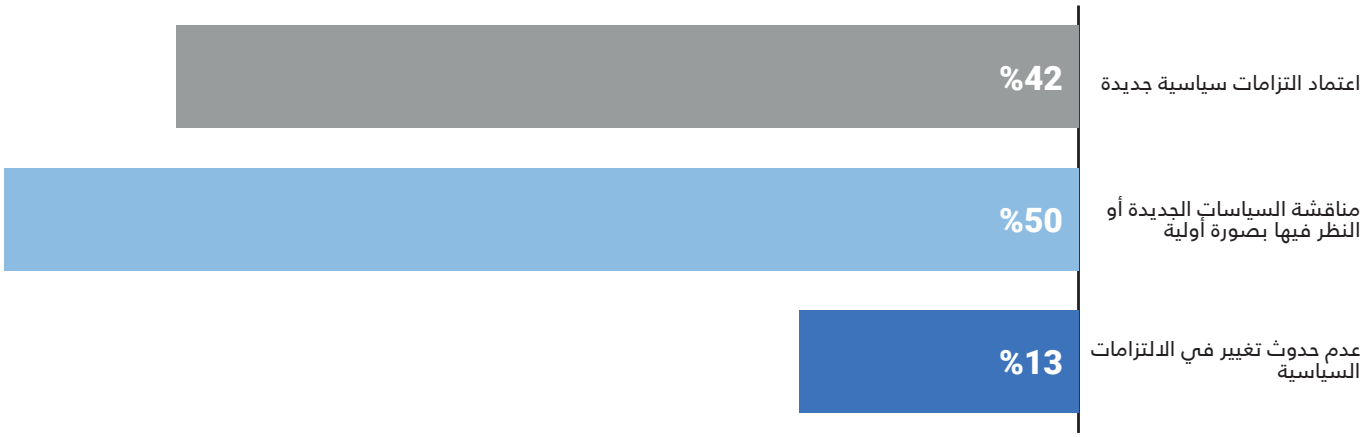

قام 75 في المائة من الشركات، خلال المشروع التجريبي، بتعزيز التزاماتها بالمعايير الشاملة الستة الموصى بها في التوجيهات[11] والالتزام بالامتثال لجميع القوانين الوطنية المعمول بها. وتشمل هذه النسبة الشركات التي عززت التزاماتها القائمة بالسلوك التجاري المسؤول والشركات التي اتخذت خطوات لمعالجة القضايا التي لم تعالج سابقًا في السياسات المتعلّقة بالسلوك التجاري المسؤول في بداية المشروع التجريبي.

[10] المؤسسة النموذجية لسلاسل إمدادات زراعية مسؤولة، الصفحات 25 إلى 29، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

[11] المعايير الشاملة للسلوك التجاري المسؤول الموصى بها في التوجيهات هي: (1) تقييم الأثر، (2) والكشف عن المعلومات، (3) والمشاورات، (4) وتقاسم المنافع، (5) وآليات التظلم، (6) والمساواة بين الجنسين. وتوصي التوجيهات أيضًا بالالتزام بالامتثال لجميع القوانين الوطنية المعمول بها.

الشكل 4- نسبة الشركات التي اعتمدت التزامات شاملة بالسلوك التجاري المسؤول، مع إظهار نسبة الشركات التي عالجت كل مجال من المجالات في الدراسة الاستقصائية الأساسية ونسبة التحسّن في اعتماد هذه الالتزامات من جانب المشاركين في الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز

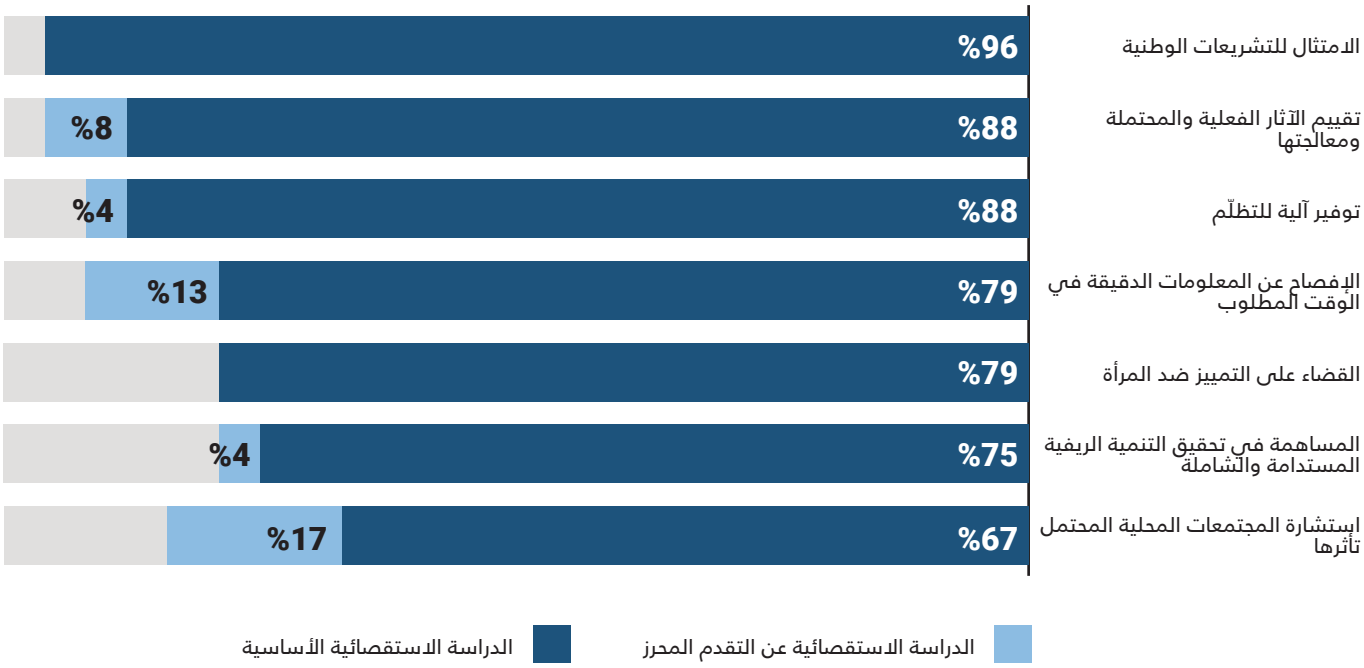

وارتبط التقدم الأكبر الذي أحرزته الشركات بالالتزامات السياسية (1) باستشارة المجتمعات المحلّيّة، (2) والإفصاح عن المعلومات الدقيقة عن المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية والتي تطال حقوق الإنسان في الوقت المطلوب، (3) وتقييم الآثار المترتبة عن عمليات الشركة ومعالجتها. ولقد تم تحديد جميع هذه المجالات على أنها تشكل ثغرات مشتركة في الدراسة الاستقصائية الأساسية.

وشكلت استشارة المجتمعات المحلّيّة بصورة خاصة، واحدًا من الالتزامات الشاملة التي اعترفت الشركات بأنها تمثل خطوة مهمة بالنسبة إلى العناية الواجبة. وخلال دورات التعلّم من الأقران، ناقشت الشركات كيف يمكن للعمل مع المجتمعات المحلّيّة المحتمل تأثرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعملياتها أن يتسم بأهمية محورية للمحافظة على «القبول الاجتماعي» بالعمل. وتم الاعتراف بالحاجة إلى الحرص على أن تكون السياسات محدّدة بشكل جيّد وعلى أن تبلّغ إلى أصحاب المصلحة وتترجم إلى إجراءات تشغيلية فعالة لتقييم المخاطر وإدارتها. واعترفت الشركات أيضًا بأنه قد يلزم تكييف السياسات المؤسسية الشاملة مع السياق المحدّد الذي تحصل فيه مختلف العمليات عندما تعمل الشركات في قطاعات ومناطق جغرافية مختلفة.

وخلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي، أحرزت الشركات أيضًا تقدمًا في كيفية معالجة معايير السلوك التجاري المسؤول الموصى بها في التوجيهات في قضايا محدّدة. وبصورة خاصة، تبيّن مقارنة مع نتائج الدراسة الاستقصائية الأساسية أنه تم إحراز تقدم كبير في الطريقة التي تعالج فيها الشركات قضايا (1) الرفق بالحيوانات، (2) والمساواة بين الجنسين، (3) والحوكمة في التزاماتها السياسية. ويظهر ذلك في الشكل 5. وقام أكثر من 80 في المائة من الشركات المشاركة بإدراج هذه القضايا في سياساتها أو باتخاذ خطوات لإدراجها فيها. وبصورة خاصة، تجدر الإشارة إلى أن المساواة بين الجنسين تشكل مبدأ رئيسيًا من مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، وتعترف بها التوجيهات على أنها من العوامل الأهم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ويعتبر التزام جميع الشركات المشاركة تقريبًا (91 في المائة) بهذه القضية أمرًا مهمًا في العمل على تحقيق أهداف التنمية العالمية.

ولقد وضعت شركات عديدة في سلاسل الإمدادات الزراعية التزامات تتعلّق بالحماية البيئية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والصحة والسلامة، وحقوق العمل. ولكن يبقى اعتماد السياسات التي تعالج بعض القضايا الرئيسية الأخرى التي تم تسليط الضوء عليها في التوجيهات، ضعيفًا نسبيًا. وتشمل هذه القضايا على سبيل المثال الأمن الغذائي والتغذية؛ وحقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية؛ والتكنولوجيا والابتكار.

.

الشكل 5- نسبة الشركات التي اعتمدت معايير السلوك التجاري المسؤول في قضايا محدّدة في الدراسة الاستقصائية الأساسية ونسبة التحسّن في اعتماد هذه المعايير في الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرزأ.

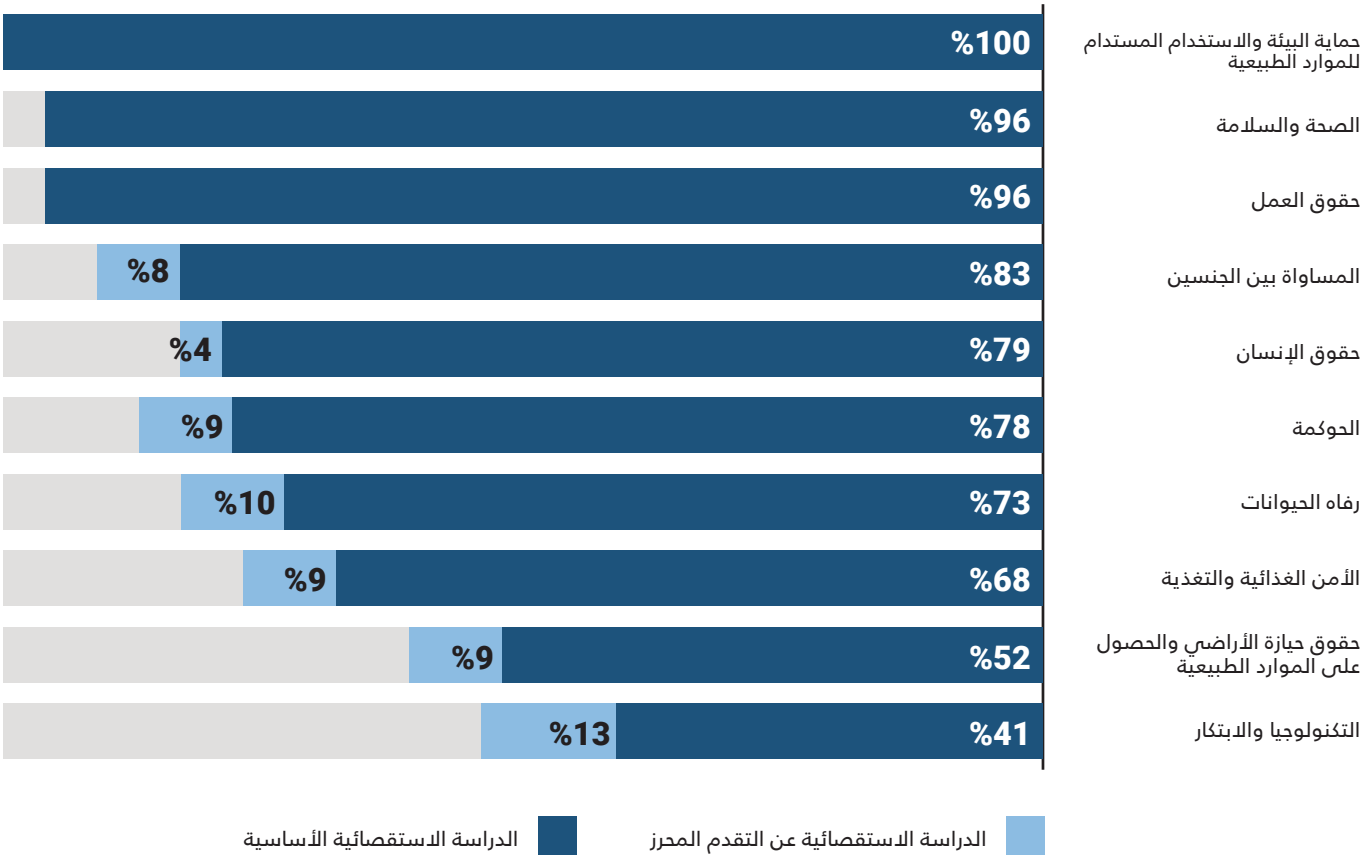

وفي مستهل المشروع التجريبي، كان أكثر بقليل من نصف المشاركين قد اتخذ التزامات بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد التزم العديد من المشاركين أيضًا بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة والخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات. وتعهّد عدد أقل من الشركات بالتزامات بمبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، والإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلق بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، ومعايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولي. ومنذ ذلك الحين، أفادت بعض الشركات (29 في المائة) باتخاذ التزامات تتعلّق بمعظم المعايير الدولية الواردة في التوجيهات باستثناء معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولي ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.

وتراعي التوجيهات جميع هذه الأطر الدولية القائمة، ولا سيما مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.[12] ولكن أقر العديد من المشاركين بأنهم لم يكونوا ملمين

[12] مقدمة، النطاق، الصفحات 16-18، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

بمبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي قبل المشاركة في المشروع التجريبي. وأعلنت شركات أخرى أنها كانت قد سمعت سابقًا بأمر مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي ولكنها كانت تتمتع بفهم محدود لكفية تنفيذها بطريقة عملية في إطار عملية العناية الواجبة.

تحديد الروابط بين العناية الواجبة وأهداف التنمية المستدامة

تؤدي أهداف التنمية المستدامة دورًا رئيسيًا في نظرة الشركات إلى السلوك التجاري المسؤول. وبتنفيذها إطار ممارسة العناية الواجبة المستند إلى 5 خطوات الموصى به في التوجيهات، تستطيع الشركات أن تساهم بصورة استباقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأتاح المشروع التجريبي فرصة لتقوم الشركات بتحديد الروابط القائمة بين تنفيذ التوصيات الواردة في التوجيهات ومقاصد أهداف التنمية المستدامة.

وبعد الدورة الأولى للتعلّم من الأقران حول «معالجة الثغرات بين الالتزامات السياسية وإجراءات التنفيذ»، تشكّلت خلال المشروع التجريبي مجموعة عمل مؤلفة من أربع شركات ومبادرة قطاعية واحدة ووضعت مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة أداة عملية تسلّط الضوء على الروابط بين التوجيهات وأهداف التنمية المستدامة من قبيل الحياة في البر (الهدف 15) والعمل اللائق (الهدف 8) والاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف 12).[13]

الشكل 6- إطار ممارسة العناية الواجبة المستند إلى 5 خطوات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إنشاء أنظمة إدارية قوية في الشركات:

يمكن للأعمال التجارية أن تشير إلى أهداف التنمية المستدامة في سياسات الشركة وتسلط الضوء على الطريقة التي تساعد بها العناية الواجبة على تحديد المخاطر ومعالجتها كي لا يتم تقويض أهداف التنمية المستدامة. وتساعد الأنظمة الإدارية القوية على تعميم المسؤوليات من أجل الإجراءات الخاصة بالعناية الواجبة وأهداف التنمية المستدامة في شتى الشعب، مع وجود المساءلة على مستوى مجلس الإدارة.

رفع تقارير بشأن العناية الواجبة في سلسلة الإمداد:

يتضمن رفع التقارير علنيًا التبليغ عن المخاطر التي تم العثور عليها. ويبني ذلك الثقة والمصداقية في ما يخص التزامات الأعمال التجارية بالسلوك التجاري المسؤول وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحديد المخاطر الموجودة في سلسلة الإمداد وتقييم هذه المخاطر وترتيبها بحسب الأولوية:

يمكن للأعمال التجارية، عن طريق تحليل عملياتها وعلاقاتها التجارية، أن تحدد أكثر المخاطر شدة وطريقة تأثير هذه المخاطر على أهداف التنمية المستدامة. وعن طريق تحديد ماهية المخاطر وموضعها، يمكن للأعمال التجارية أن تعرف على أي هدف من أهداف التنمية المستدامة يكمن تأثيرها الأكبر. وتساعد عملية تقييم المخاطر على ترتيب الإجراءات بحسب الأولوية-في المواضع التي تكون فيها المخاطر أشد.

التحقق من العناية الواجبة في سلسلة الإمداد:

إن التحقق يمكّن الأعمال التجارية من تقييم فعالية وأثر العناية الواجبة التي تبذلها، مما يمكّن بدوره من قياس الإنجازات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

إعداد وتنفيذ استراتيجية من أجل الاستجابة للمخاطر المحددة:

يمكّن إعداد استراتيجية وتنفيذها الأعمال التجارية من الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. وما يعظّم مساهمة الأعمال التجارية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي التدابير الاستباقية للوقاية من الآثار الضارة، بما في ذلك العمل على الأسباب الرئيسية. وتسهل العناية الواجبة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة منهجية.

إدماج:

- **المشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة**
- **المنظور الجنساني في العناية الواجبة.**

[13] كتيّب «The OECD-FAO Guidance for Responsible Agricultural Supply Chains: How it can help achieve the Sustainable Development Goals»
https://mneguidelines.oecd.org/Brochure-How-the-OECD-FAO-Guidance-can-help-achieve-the-Sustainable-Development-Goals.pdf

الالتزامات السياسية بحسب السلعة

يبيّن الجدول 1 مدى قيام الشركات التي تنتج أو توفّر محاصيل مختارة من السلع الزراعية، بالتزامات سياسية بحلول نهاية المشروع التجريبي لمعالجة عوامل خطر محدّدة ترتبط في الكثير من الأحيان بهذه المحاصيل. وتشمل الردود الواردة في الجدول إجابات قدمتها مجموعة مختارة من المشاركين في المشروع التجريبي الذين هم في غالبيتهم شركات ما بعد الإنتاج أو شركات للسلع الإستهلاكية السريعة التنقل.

وتم تطوير البيانات عبر دمج البيانات التي بلّغت عنها المجموعة المختارة نفسها من الشركات في الدراسة الاستقصائية الأساسية، مع التغيّرات المبلّغ عنها في الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز والتي حدثت في مجالات لم تجري معالجتها سابقًا في الدراسة الاستقصائية الأساسية. ويستند التحليل إلى البيانات التفصيلية بحسب السلع المختارة التي حددتها الشركات المشاركة (حددتها الشركات نفسها في محادثات المتابعة أو عبر استعراض المعلومات المتوافرة للعموم) على أنها سلعًا رئيسية. ولا يوفّر الجدول قائمة كاملة بجميع السلع في سلاسل إمدادات الشركات المشاركة.

الجدول 1- نسبة الشركات المشاركة التي توفّر أو تنتج سلعًا أساسية (مختارة) والتي وضعت التزامات سياسية للتصدي لمخاطر محدّدة بحلول نهاية المشروع التجريبي.

● %70< ◖ %70-40 ○ %40>

الالتزامات السياسية	الكاكاو	زيت النخيل	الصويا	السكر	التبغ
الامتثال للتشريعات الوطنية	●	●	●	●	●
تقييم الآثار الفعلية والمحتملة ومعالجتها	●	●	●	●	●
الإفصاح عن المعلومات الدقيقة في الوقت المطلوب	●	●	●	●	●
استشارة المجتمعات المحلّيّة المحتمل تأثرها	◖	●	●	●	●
المساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والشاملة	◖	◖	◖	◖	●
توفير آلية للتظلم	●	●	●	●	●
القضاء على التمييز ضد المرأة	●	●	●	◖	●
حقوق الإنسان	●	●	●	●	●
حقوق العمل	●	●	●	●	●
الصحة والسلامة	●	●	●	●	●
الأمن الغذائي والتغذية	●	●	●	●	◖
حقوق الحيازة	◖	◖	◖	◖	◖
البيئة	●	●	●	●	●
الحوكمة	●	●	●	●	●
التكنولوجيا والابتكار	○	○	◖	○	◖
المساواة بين الجنسين	●	●	●	◖	●

ملاحظة: تشمل الردود الواردة في الجدول إجابات قدمتها مجموعة مختارة من المشاركين في المشروع التجريبي الذين هم في غالبيتهم شركات ما بعد الإنتاج أو شركات للسلع الإستهلاكية السريعة التنقّل. وقامت البيانات المستخدمة في الجدول 1 لإظهار التقدم المحرز باستخدام بيانات خط الأساس المعدلة لتشمل فقط الشركات التي قدمت ردودًا على الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز على السواء.

ويتوزّع عدد الشركات التي جرى تحليلها في كل سلعة على النحو الآتي:

الكاكاو: 5 **زيت النخيل:** 8 **الصويا:** 4 **السكر:** 5 **التبغ:** 3

وكما هو مبيّن في الجدول 1، أحرزت الشركات في سلاسل إمدادات السلع الخمس بعض التقدم في معالجة معايير السلوك التجاري المسؤول الموصى بها في التوجيهات والتي ستدرج في الالتزامات السياسية للشركات. ولكن لا يزال هناك ثغرات تتعلّق بالأمور التالية:

i. **حقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية:** أفادت بعض الشركات بإحراز تقدم في معالجة هذا الموضوع في سياساتها ولكن لا يزال هناك ثغرات على مستوى السلع الخمس. وأشير بصورة خاصة إلى وجود ثغرات في مجال السياسات في الشركات العاملة في سلاسل إمدادات الكاكاو وزيت النخيل، حيث قامت شركة واحدة في سلاسل إمدادات الكاكاو وأكثر بقليل من ثلث الشركات في سلاسل إمدادات زيت النخيل بمعالجة هذه القضية في سياساتها تباعًا.

ii. **المساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والشاملة:** تعهّد حوالي نصف الشركات (ما بين 40 و60 في المائة) العاملة في سلاسل إمدادات السكر والصويا والكاكاو وزيت النخيل بالتزامات سياسية تتعلّق بالتنمية الريفية المستدامة والشاملة.

iii. **التكنولوجيا والابتكار:** تبقى هذه القضية الأقل معالجة من جانب الشركات. ويورد 39 في المائة فقط من الشركات إشارة إلى هذه القضية في سياساتها.

الأسباب التي دفعت الشركات إلى إحداث تغييرات في التزاماتها السياسية

أفادت الشركات بأن مشاركتها في المشروع التجريبي ساهمت بطريقة إيجابية في تحسين سياساتها المتعلّقة بالسلوك التجاري المسؤول. ولكن أشارت شركات عديدة إلى أنه لا يمكن نسب جميع التغيرات السياسية فقط إلى مشاركتها في المشروع التجريبي. فقد أدّت عوامل أخرى دورًا كبيرًا في ذلك. وهي تشمل:

- **اعتماد متطلبات قانونية جديدة:** إن المتطلبات القانونية المتعلّقة بقضايا سلسلة الإمدادات تزداد صرامة ويتوقع بشكل متزايد من الشركات أن تعزز التزاماتها بالسلوك التجاري المسؤول وبالعناية الواجبة في سلسلة الإمداد. ويشكّل القانونان الفرنسيان بشأن مكافحة الرشوة (سابين 2) وواجب اليقظة مثلين أشارت إليهما الشركات. وعلى الرغم من أنه لم يؤتى على ذكره صراحة في تحليل التقدّم، دخل القانون الهولندي بشأن العناية الواجبة إزاء عمالة الأطفال حيّز التنفيذ في مايو/أيار 2019 ويعد مثلًا آخر على القوانين التي ستؤثر على كيفيّة معالجة الشركات للسلوك التجاري المسؤول في عملياتها.
- **الضغط الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام:** أحدثت بعض الشركات تغيّرات سياسية كنتيجة للضغط الذي تمارسه المجموعات المنظمة للحملات وللمشاورات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي سلّطت الضوء على الثغرات في السياسات ونظم الإدارة القائمة.
- **الاستعراضات الداخلية للسياسات القائمة:** كان لدى العديد من الشركات التزامات قائمة قبل المشروع التجريبي بتحسين السياسات المتعلّقة بالسلوك التجاري المسؤول وممارسات التزوّد المسؤول. وأعلنت بعض الشركات أيضًا أنها كانت تراجع بالفعل سياساتها المتعلّقة بالسلوك التجاري المسؤول في إطار استراتيجيتها الخاصة بالاستدامة.
- **التغيرات في استراتيجية العمل:** أفادت شركات أخرى بأن التحوّل في احتياجات العمل وأولوياته قد حفّز مراجعة السياسات القائمة. ويشمل هذا التحول مثلًا توسيع نطاق الأنشطة ليشمل أسواقًا أو مناطق جغرافية جديدة، وعمليات الدمج مع أعمال تجارية أخرى أو الاستحواذ عليها.

التحديات والفرص التي تم تحديدها في ما يتعلّق بالالتزامات السياسية:

- لا تزال شركات عديدة تفتقر إلى الالتزامات الصريحة بمعالجة المخاطر المرتبطة بحقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي والتغذية، والتكنولوجيا والابتكار. وبالنسبة إلى شركات ما بعد الإنتاج، لا يعتبر الرابط بين عمليات الشركة والقضايا التي تتعلّق بمراحل ما قبل الإنتاج رابطًا مباشرًا مقارنة بمراحل الإنتاج في سلسلة الإمدادات ويبقى التأثير الذي يمكنها أن تمارسه على إدارة المخاطر ذات الصلة محدودًا.
- بالنسبة إلى الشركات التي تمارس رقابة مباشرة على عملية الإنتاج، يمكن أن يكون تحديد العلاقة بين عمليات الشركة والآثار الفعلية المترتبة عن بعض القضايا التي يجري تسليط الضوء عليها في التوجيهات أمرًا صعبًا. وقد يكون ذلك صحيحًا بشكل خاص عندما تتوقف شدّة المخاطر على عوامل سياقية مثل التشريعات الوطنية أو المحلّيّة الخاصة بحيازة الأراضي، أو عندما يمضي وقت طويل بين تنفيذ مشروع ما وبروز أثر سلبي من قبيل الآثار الطويلة الأجل المترتبة على الأمن الغذائي للمجتمعات المحلّيّة.
- اعترفت الشركات بالمساهمة الإيجابية للمشروع التجريبي في دعم إدخال التحسينات على السياسات ونظم الإدارة فيها. ولكن كانت غالبية التغيرات في السياسات المتعلّقة بالسلوك التجاري المسؤول التي بلّغ عنها المشاركون، مدفوعة بعوامل أخرى تتخطى نطاق المشاركة في المشروع التجريبي. وبصورة خاصة، يمكن لشركات عديدة أن تجري التغيّرات كردة فعل على الضغوط الخارجية، لا سيما التي تمارسها منظمات المجتمع المدني والحكومات. وفي حين يمكن لأصحاب المصلحة هؤلاء أن يؤدّوا دورًا مهمًا في دفع الشركات إلى اعتماد ممارسات أقوى تتعلّق بالأعمال التجارية المسؤولة، يمكن أن يعني ذلك أيضًا أنه يتم إسناد الأولوية للقضايا التي تواجه فيها الشركات القدر الأكبر من الضغط بدلًا من القضايا التي تكون فيها مخاطر إلحاق الضرر هي الأكبر (ولهذا توصي التوجيهات الشركات بترتيب جهودها بحسب الأولوية). وفي الكثير من الأحيان، تقوم المنظمات المنظمة للحملات باستهداف الشركات بحملات قائمة على «قضية واحدة» الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتماد الشركات منظورًا ضيّقًا مماثلًا في ترتيب المخاطر بحسب الأولوية.
- لا يزال هناك ثغرات في مدى تصدّي الشركات التي توفّر بعض المحاصيل السلعية المعروفة بارتباطها ببعض المخاطر (مثل الكاكاو وزيت النخيل والصويا والسكر والتبغ)، لهذه المخاطر في التزاماتها السياسية. وتتواجد هذه الثغرات المرتبطة بالالتزامات السياسية في المؤسسات التي تتعامل مع المستهلكين مباشرة وشركات السلع الإستهلاكية السريعة التنقل بصورة أساسية. وحتى لو تمت إزالة مستويات عديدة من مرحلة الإنتاج في سلسلة الإمداد، يمكن للافتقار إلى السياسات التي تعالج هذه القضايا أن يولّد تحديات في طريقة تنفيذ شركات ما بعد الإنتاج لعمليات تقييم المخاطر ذات الصلة وإدارتها. ويمكن أن يقيّد ذلك مثلًا كيفية إبلاغ التوقعات المتعلّقة بالعناية الواجبة إلى الموردين وكيفية إدراجها في العقود المبرمة معهم. وقد يشير ذلك أيضًا لبعض أصحاب المصلحة إلى أن التزام الشركة بمعالجة هذا النوع من القضايا ضعيف وأنه لا يجب بالتالي إسناد الأولوية لمعالجة القضية المطروحة.
- أظهرت الشركات التزامات قوية بحماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة في التحليل الأساسي وتحليل التقدّم المحرز على السواء. وشدّدت شركات عديدة على أن التزاماتها بهذه المواضيع وارتباطها بالقضايا الاجتماعية مدفوعة بقوة من تزايد بروز الاعتبارات المتعلّقة بتغيّر المناخ في سلاسل الإمدادات الزراعية. ولكن أشارت الشركات إلى أن التوجيهات لا توفر فرصة للتشديد صراحةً على هذه الروابط، بما في ذلك كيفية معالجتها في سياسات الشركات، ويبقى مدى تناول التوجيهات للمخاطر البيئية محدودًا. وفي التنفيذ المستقبلي للأنشطة، هناك فرصة لتقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بتسليط الضوء على الطريقة التي يدعم فيها اعتماد ممارسات السلوك التجاري المسؤول في سلاسل الإمدادات الزراعية الإجراءات التي تتخذها الشركات للتخفيف من خطر تغيّر المناخ والصمود في وجهه.

الإطار 1: التصدي للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترابطة من خلال سياسة مؤسسية شاملة

اختارت إحدى الشركات المشاركة نطاقًا ضيّقًا للقضايا من أجل المشاركة في المشروع التجريبي حيث إنها قررت التركيز على أوضاع وظروف العمل في سلسلة إمداداتها. واعتمدت الشركة خلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي، سلسلة جديدة من المبادئ للنهوض بالزراعة المستدامة والمسؤولة. وتهدف الالتزامات السياسية الجديدة إلى تسريع وتيرة الابتكار ودعم المزارعين في سلسلة إمدادات الشركة لإدارة التحديات المتصلة بالآثار البيئية، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغيّر المناخ.

واعترفت الشركة في التزاماتها الجديدة، بأن التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها المزارعون في مراحل ما قبل الإنتاج مترابطة وتتطلب بالتالي إيجاد إطار سياساتي يعالج المخاطر ذات الصلة بطريقة أكثر شمولًا. وتسعى الشركة إلى تحقيق ذلك عبر دعم المزارعين مباشرة لتحسين طريقة زراعة المحاصيل وحمايتها. ويركّز هذا النهج الجديد أيضًا على استراتيجية متعددة أصحاب المصلحة تنطوي على العمل مباشرة مع المزارعين، وكذلك مع الأوساط الأكاديمية والمجموعات البيئية، لدعم هذا الهدف.

نظم الإدارة الداخلية لدعم العناية الواجبة

يشكّل إنشاء هيكل قوي للإدارة الداخلية أمرًا أساسيًا لتنفيذ الالتزامات السياسية تنفيذًا فعالًا داخل الشركة. ويتّسم ضمان توافر الموارد المالية والبشرية المناسبة ومشاركة الإدارة العليا مشاركة قوية في تحقيق أهداف العناية الواجبة بأهمية حاسمة، في حين أنه يمكن لتطوير هياكل الإبلاغ الداخلي الواضحة التي تيسّر الاتساق والتواصل بين مختلف الإدارات والفرق أن يضمّن دعم أنشطة العناية الواجبة بشكل ملائم.

وتم تحديد ترجمة الالتزامات السياسية إلى إجراءات التنفيذ على أنها واحدة من أهم الثغرات في التقرير الأساسي. وتناولت دورتان من الدورات السبع للتعلّم من الأقران («معالجة الثغرات بين الالتزامات السياسية وإجراءات التنفيذ» الجزئين الأول والثاني) هذا الموضوع بهدف تحديد الأمثلة على الممارسات الجيّدة والتحديات القائمة التي تواجهها الشركات. وركّزت الدورتان على الأمثلة العملية على كيفيّة معالجة الشركات لمخاطر محدّدة مثل إزالة الغابات، والأمن الغذائي والتغذية، وحيازة الأراضي، ورفاه الحيوانات. وأقرت الشركات والمبادرات القطاعية المشاركة في هاتين الدورتين بأن تطوير أطر الإدارة القوية لتنفيذ العناية الواجبة يشكل خطوة أولى ضرورية لضمان تنفيذ السياسات المؤسسية تنفيذًا عمليًا فعالًا.

الإطار 2: تطوير إطار عملي للإدارة من أجل معالجة الثغرات في السياسات

وصفت واحدة من الشركات المشاركة كيف أن لفت منظمات المجتمع المدني الاهتمام بالمخاطر والآثار في سلسلة الإمدادات قد دفع الشركة إلى مراجعة سياساتها وإطار الإدارة الداخلية فيها لضمان ترجمة الالتزامات السياسية إلى إجراءات عملية يمكن أن تستخدمها الفرق الداخلية لإدارة المخاطر عند تحديدها.

وكان الهدف من ذلك تطوير إطار شامل لا يكون من شأنه تمكين الشركة من الرد بمزيد من الفعالية على المزاعم المرتبطة بالآثار الضارّة فقط، بل أيضًا من اتخاذ تدابير استباقية لإحداث التغيير وتحقيق الامتثال في مختلف سلاسل الإمداد. ولدعم تنفيذ إطار الإدارة، تم وضع خطوط توجيهية داخلية توضّح التوقعات الشاملة للشركة وتدعم فرق التزوّد المسؤولة عن سلاسل إمدادات فردية في قطاع الأعمال من أجل ترجمتها إلى أساليب وإجراءات عمليّة مختلفة لمعالجة المخاطر.

وقامت الشركات طوال فترة تنفيذ المشروع التجريبي، بتعزيز نظم الإدارة الداخلية من أجل تنفيذ العناية الواجبة. وبصورة خاصة، بلّغت الشركات عن حدوث التغيّرات التالية منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية:

- **زيادة توافر الموارد المالية لدعم العناية الواجبة:** أشارت بعض الشركات في التحليل الأساسي إلى أن الميزانية المخصصة لبذل العناية الواجبة لم تكن دائمًا كافية وافتقرت في الكثير من الأحيان إلى التناسق من سنة وأخرى. ولم تتغيّرت ميزانيات العديد من الشركات منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية، ولكن أفاد ربع الشركات المشاركة بأنه تم إتاحة موارد إضافية.
- **تنفيذ أنشطة التدريب وبناء القدرات للموظفين والموردين من أجل دعم الامتثال لمتطلبات السياسة:** خلصت الدراسة الاستقصائية الأساسية إلى أنه لم يتم إسناد الأولوية دائمًا للتدريب المتعلّق بالسلوك التجاري المسؤول داخل الشركات، ولكن خلصت الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز إلى أن 71 في المائة من الشركات بلّغت عن تنفيذ دورات تدريبية جديدة أو النظر فيها. وتباين محور تركيز التدريب بين الشركات، ولكنه ركّز في غالب الأحيان على حقوق العمل وحقوق الإنسان.
- **تعزيز التواصل وهياكل الإبلاغ داخل الشركات:** خلصت الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز إلى أن أكثر من نصف المشاركين أشاروا إلى زيادة نسبة تبليغهم عن سياساتهم لأصحاب المصلحة الداخليين.
- **زيادة انخراط الإدارة العليا:** بلّغ نصف المشاركين عن أنه ينظر إلى الإدارة العليا في شركاتهم على أنها تشارك بقدر أكبر في معالجة القضايا المتعلّقة بالعناية الواجبة في سلسلة الإمدادات.

الإطار 3: يمكن لتحديد المسؤوليات وهياكل الإبلاغ الواضحة أن يدعم تنفيذ الالتزامات السياسية ضمن الأعمال التجارية بفعالية أكبر

الاستدامة راسخة على مستوى مجلس الإدارة كجزء من الاستراتيجية المؤسسية التي تعتمدها شركة ما. وتقع مسؤولية التوجّه المستدام للشركة على عاتق عضو مجلس الإدارة المعني بالموارد البشرية والتكنولوجيا والاستدامة وبالوظيفة المتعلّقة بالصحة والسلامة والاستدامة المؤسسية. ويجري التنفيذ العملي بدعم من الغايات غير المالية ومؤشرات الأداء على طول سلسلة الإمداد، وذلك بالاستناد إلى تعريف واضح للمسؤوليات في الهيكل المؤسسي وتحديد مجالات النشاط الرئيسية باستخدام تحليل الأهمية النسبية. وتضمن السياسات المؤسسية أن تكون مبادئ الاستدامة فيها راسخة في العمليات التجارية وأن يجري تنفيذها عن طريق نظم الإدارة ولجانها وعملياتها.

نظم الضوابط والشفافية والعمل مع الشركاء التجاريين

كما هو مبيّن في الشكل 7، اعتمد 29 في المائة من الشركات خلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي نظمًا جديدة لتتبع المعلومات عن عمليات العناية الواجبة وتوثيقها، ونظر حوالي نصف الشركات في تنفيذ نظم جديدة لإدارة المعلومات عن العناية الواجبة في سلسلة الإمدادات. ويسلّط ذلك الضوء على الوعي المتزايد لدى المشاركين بالحاجة إلى تعزيز إدارة المعلومات الخاصة بالعناية الواجبة.

الشكل 7- نسبة الشركات التي اعتمدت نظمًا داخلية جديدة لتتبع المعلومات عن العناية الواجبة وتوثيقها في سياق المشروع التجريبي.

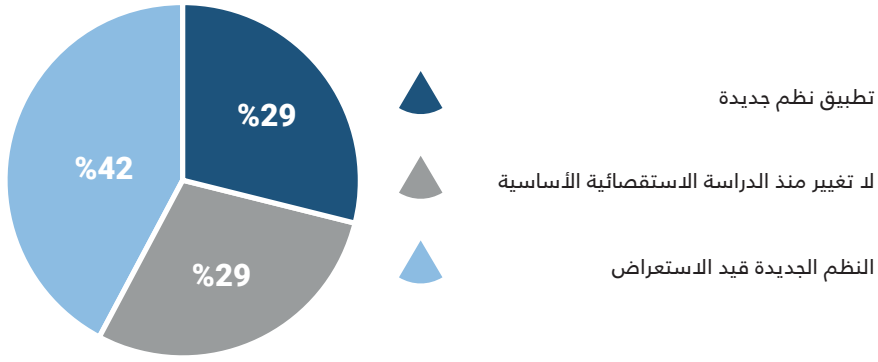

واتخذت الشركات التي تعهّدت بالتزامات سياسية جديدة، خطوات لتبليغ هذه الالتزامات إلى أصحاب المصلحة التجاريين الرئيسيين. ويظهر الشكل 8 أن 36 في المائة من المشاركين أدرجوا متطلبات سياسية جديدة في الاتفاقات التعاقدية المبرمة مع الموردين والجهات المتلقية للاستثمار والشركاء التجاريين. وكما هو مبيّن في الشكل 9، اعتمد العدد نفسه من المشاركين شروطًا تقضي بإدراج الموردين والجهات المتلقية للاستثمار والشركاء التجاريين التوقعات نفسها في اتفاقاتهم التجارية منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية.

الشكل 8- نسبة الشركات التي أدرجت في سياق المشروع التجريبي متطلبات سياسية جديدة في العقود المبرمة مع الموردين أو الجهات المتلقية للاستثمار أو الشركاء التجاريين.

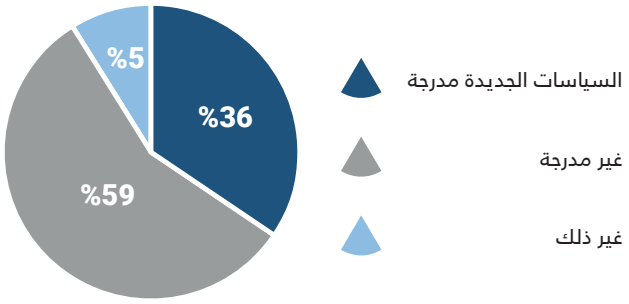

الشكل 9- نسبة الشركات التي أفادت بالطلب إلى الموردين أو الجهات المتلقية للاستثمار أو الشركاء التجاريين تطبيق المعايير نفسها في العقود التي يبرمونها.

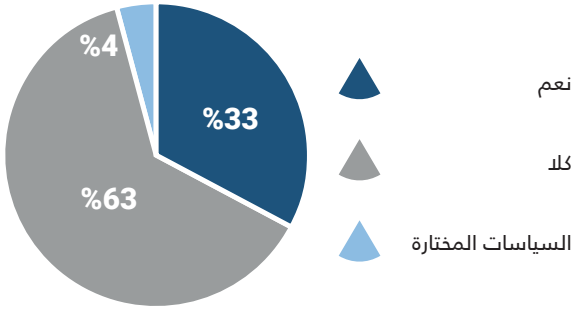

وركّزت إحدى دورات التعلّم من الأقران على «دور المؤسسات المالية في دعم الممارسات الزراعية المسؤولة» واستكشفت نهج المؤسسات المالية الرامي إلى إنشاء نظم الإدارة الداخلية لدعم العناية الواجبة في سلسلة الإمدادات. ويشمل ذلك مثلًا تطوير نظام قوي للإدارة البيئية والاجتماعية من أجل دعم إدارة الآثار البيئية والاجتماعية المترتبة عن الأنشطة المموّلة، ورصد الآثار وتقييمها، وإثراء عملية بناء القدرات في مجالات ذات صلة بالقطاع الزراعي مثل تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين وإدارة الموارد الطبيعية. وأفادت المؤسسات المالية بتطوير إجراءات وخطوط توجيهية أكثر تحديدًا من شأنها أن تدعم العملاء في تنفيذ تدابير إدارة المخاطر. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات والخطوط التوجيهية خطوطًا توجيهية محدّدة لتحسين كفاءة الطاقة، واستخدام المياه في الري، وإدارة النفايات على سبيل المثال.

بالتالي، يمكن أن يدعم ذلك العملاء في مواجهة التحديات النموذجية في بعض البيئات وأن يؤثر على الإنتاج الزراعي المحلي من خلال الجفاف والظواهر المناخية المعاكسة الأخرى مثلًا.

استخدام التكنولوجيا لدعم العناية الواجبة

أفادت جميع الشركات تقريبًا بأنها اعتمدت أو نظرت في اعتماد التكنولوجيات الجديدة في مجال العناية الواجبة بهدف دعم تتبع المخاطر البيئية والاجتماعية وتقييمها وإدارتها ورصدها. ونظرت واحدة من دورات التعلّم من الأقران في كيفية تطبيق الشركات لبعض الأدوات التكنولوجية المتوافرة من أجل دعم تحقيق أهداف العناية الواجبة. وتشمل الأدوات التي شدّدت عليها الشركات أثناء دورات التعلّم من الأقران وفي الدراسة الاستقصائية عن التقدّم المحرز ما يلي:

- **تكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية:** اعتمدت سبع شركات أو هي بصدد اعتماد التكنولوجيا القائمة على قواعد البيانات التسلسلية لدعم تتبع السلع الرئيسية في سلاسل إمداداتها. وإن عصير الليمون ومنتجات الألبان والبيض والتبغ هي بعض الأمثلة على السلع التي يجري فيها اختبار تكنولوجيا التتبع القائمة على قواعد البيانات التسلسلية من أجل إتاحة إمكانية تعقّبها. وأقرّ المشاركون بأن استخدام تكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية وحدها لا يشكل بديلًا للعناية الواجبة. ولكن خلصت الشركات إلى أن تطبيق هذه التكنولوجيا يساعدها على توفير المعلومات عن مصدر منتجاتها للمستهلكين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي المقابل، يمكن أن يضيف ذلك قيمة تجارية على المنتج. ويمكن إدراج التتبع بواسطة تكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية في النُهج القائمة التي تعتمدها الشركات لتعقّب أداء الموردين والموردين الفرعيين. وبالنسبة إلى الشركات التي تعمل على طول سلاسل إمدادات معقّدة، هناك فرصة لإنشاء نظم تتبع متكاملة رأسيًا. ويمكن لهذه الأخيرة أن تعزز العمل مع الموردين في مراحل ما قبل الإنتاج لدعم أنشطة العناية الواجبة مثل تحديد علامات الإنذار والمخاطر الكبرى في سلسلة الإمدادات.
- **الرصد بالأقمار الاصطناعية:** تستخدم بعض الشركات التصوير بواسطة الأقمار الاصطناعية وتحليل نظام المعلومات الجغرافية لتتبع المخاطر البيئية الرئيسية في سلاسل إمداداتها وللمساعدة على الوفاء بالالتزامات المتعلّقة بالسلوك التجاري المسؤول. ويرد وصف لأحد الأمثلة في الإطار 5.
- **تطبيقات الهواتف المحمولة:** يمكن استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة لمجموعة متنوعة من الأغراض، من جمع البيانات عن الإنتاج إلى إنشاء نظم الدفع بواسطة الهاتف المحمول وتلقي الشكاوى من العمال في سلاسل الإمدادات ومعالجتها. ويرد وصف لأحد الأمثلة في الإطار 6.
- **حفظ السجلات الرقمية:** لقد شدّدت شركات عديدة تعمل على مستوى عالمي على الحاجة إلى دعم الإبلاغ عن المعلومات الرئيسية في الوقت المناسب من أجل دعم صنع القرارات على المستوى المؤسسي. وأفادت بعض الشركات بزيادة استخدام النظم الرقمية للتحول من المستندات الورقية إلى السجلات الإلكترونية أو الرقمية بغية تيسير تشاطر المعلومات داخل المنظمة.

الإطار 4: كيف يمكن استخدام الرصد بالأقمار الاصطناعية لتقوية الالتزامات بالتوريد المسؤول

ناقشت إحدى الشركات كيف أقامت شراكة مع مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة لاستخدام تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية وتحليل نظام المعلومات الجغرافية لتتبع التغيّرات في الغطاء النباتي والاضطرابات في الغطاء الحرجي المتّصلة بإنتاج زيت النخيل. ومن خلال تحديد النقاط الساخنة في مجال إزالة الغابات ورصدها، يستطيع الرصد بالأقمار الاصطناعية أن يولّد معلومات رئيسية عن التغيّرات البيئية وأن يدعم الشركة في نهجها الرامي إلى إسناد الأولوية للمجالات العالية المخاطر وتقييمها وفي عملها مع الموردين لإدارة المخاطر قبل أن تتحوّل إلى آثار ضارّة كبيرة.

وتقرّ الشركة بأن تكنولوجيا الاستشعار عن بُعد هذه لها حدودها لا سيما عند النظر في القضايا الاجتماعية المتّصلة بإنتاج زيت النخيل، كانتهاكات حقوق الإنسان وأوضاع العمل السيئة وظروفه. ولكن تعتقد الشركة أن استخدام هذه التكنولوجيا المقترن بالرصد الوثيق على الأرض، يتيح لها وسيلة مهمة لتحقيق التزامها بتوفير زيت النخيل المسؤول 100 في المائة.

الإطار 5: استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة لرصد المخاطر في المزرعة

أطلقت إحدى الشركات العالمية تطبيقًا على الهاتف المحمول جرى تجريبه في باكستان ثم بدأ استخدامه في عشرة بلدان أخرى، لتحسين طريقة جمع البيانات عن المزارعين. ويقوم التطبيق برصد مؤشرات الاستدامة وقياسها ويحلّ محل الأعمال المكتبية التقليدية، الأمر الذي يؤدّي إلى ترشيد الوقت الذي يخصصه التقنيون الميدانيون لرصد الاستدامة. وتبيّن للشركة أن التطبيق وما يجمعه من بيانات يساعد على الوفاء بالتزامات الاستدامة بشكل أفضل ويضمن احترام المعايير في المزارع التي تتزوّد منها الشركة. وعلى سبيل المثال، ساعد التطبيق على تحديد العديد من القضايا المتعلّقة بإزالة الغابات ومعايير العمل في سلاسل الإمدادات. ونتيجة لذلك، تمكّنت الشركة من تطوير إجراءات التخفيف من الأثر المستهدفة بغية معالجة القضايا.

آليات التظلّم

تنبّه آليات التظلّم المؤسسات بخصوص حالات الانحراف عن المعايير ذات الصلة وتساعد على تحديد المخاطر والآثار الضارة. ويسلّط ذلك بدوره الضوء على المخاطر الرئيسية التي لم تتم معالجتها أو النظر فيها بشكل مناسب. وتنصح التوجيهات بأنه ينبغي تيسير وصول العمّال وجميع الأشخاص المحتمل تأثّرهم بالآثار الضارة المترتبة عن عدم احترام المؤسسة لمعايير السلوك التجاري المسؤول، إلى آليات التظلّم.[14]

وخلصت الدراسة الاستقصائية الأساسية إلى أن معظم الشركات (88 في المائة) كان لديها التزام سياسي بتأمين وصول أصحاب المصلحة المتأثرين إلى إحدى آليات التظلّم. ولكن كان هناك أيضًا تباينات في كيفيّة تنفيذ الشركات لهذا الالتزام السياسي بالتحديد. وأفاد أكثر من نصف الشركات المشاركة بامتلاك عملية تظلّم رسميّة متاحة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، ولكن أقرّ أكثر من ثلث الشركات بالافتقار إلى عملية رسمية لتلقي الشكاوى من أصحاب المصلحة الخارجيين (مقارنةً مثلًا بموظفي الشركة الذين تتوافر لهم عمليات راسخة لتسوية المظالم) ومعالجتها.

ولقد أجرى 33 في المائة من الشركات تغييرات في آليات التظلّم الخاصة بها منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية. ولقد وجد عدد من تلك الشركات التي أجرت تغييرات في آلياتها سبلًا لتوسيع نطاق هذه الأخيرة حتى يتمكّن عدد أكبر من أصحاب المصلحة من الوصول إليها ورفع الشكاوى عند الحاجة.

التحدّيات والفرص التي جرى تحديدها في ما يتعلّق بنظم الإدارة الداخلية وآليات التظلّم:

- لقد اتخذت الشركات التزامات بتتبّع المعلومات عن ممارساتها الخاصة بالعناية الواجبة وحفظها وبإبلاغ أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل المورّدين والجهات المتلقية للاستثمار والشركاء التجاريين، عن توقعاتها. ولكن غالبًا ما يتوقّف تنفيذ هذه الالتزامات إلى حد كبير على كيفية اعتماد المورّدين لمعاييرهم ونظمهم الخاصة من أجل النهوض بالالتزامات في عملياتهم وعمليات مورّديهم وشركائهم التجاريّين. وفي ظل استمرار الشركات في تعزيز التزاماتها بالسلوك التجاري المسؤول، فإنه من الأهمية بمكان أن تحرص على أن يشارك مورّدوها والجهات المتلقّية للاستثمار وشركاؤها التجاريون في تحقيق توقعاتها المتعلّقة بالبيانات التي يجب توفيرها وأن يعملوا بشكل متّسق معها. ويمثّل الحرص على إدماج متطلّبات واضحة في الاتفاقات التعاقدية الخطوة الأولى التي يمكن للشركات أن تتّخذها لتحقيق هذا الهدف. ويشكّل العمل مع الموردين على تعزيز قدرتهم الداخلية عن طريق التدريب مثلًا، فرصة للنهوض بممارسات السلوك التجاري المسؤول لدى الجهات الفاعلة على طول سلسلة الإمداد.
- توفّر التكنولوجيات الجديدة دعمًا قيّمًا للشركات في مجال جمع مجموعة متنوّعة من البيانات عن المخاطر في سلاسل الإمداد، في الوقت الحقيقي في غالب الأحيان. ويمكن للاستثمار في هذه التكنولوجيات أن يكون مكلفًا، ولكن هناك فرص للتعاون بين الجهات الفاعلة التي تعمل على طول سلسلة الإمدادات نفسها على النحو المبيّن في الندوات الإلكترونية للتعلّم من الأقران. وعلى سبيل المثال، يمكن للموردين ولعملائهم في مراحل ما بعد الإنتاج أن يعملوا معًا على إنشاء منصّات رقمية مشتركة تدعم تحديد المخاطر وترتيبها بحسب الأولوية

[14] القسم 1-5 من الخطوة 1، صفحة 33، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

وتطوير الإجراءات لإدارة المخاطر حيثما لزم الأمر. ولا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تحلّ محلّ مسؤولية الشركة في الحرص على معالجة المخاطر على الأرض بطريقة ملائمة، ولكن يمكنها أن تساعد على تحقيق أوجه الكفاءة في كيفية جمع الشركات للمعلومات المتعلّقة بالمخاطر وتقاسمها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

- لقد أحدثت الشركات عددًا من التغيّرات الإيجابية لتعزيز آليات التظلّم الخاصة بها منذ الدراسة الاستقصائية الأساسيّة. وبصورة خاصة، تم التركيز على تعزيز إمكانية وصول طائفة أوسع من أصحاب المصلحة إلى آليات الانتصاف بهدف مساعدة الشركات على تحديد المخاطر المتّصلة بعملياتها ومعالجتها بمزيد من الفعالية. ولقد اتبعت الشركات نُهجًا مختلفة لتعزيز آليات التظلم الخاصة بها، بما في ذلك زيادة استخدام التكنولوجيا من قبيل تطبيقات الهواتف المحمولة والخطوط الساخنة لتحسين النفاذ. ولكن لا تزال التحديات قائمة. وعلى سبيل المثال، فإن مستويات الأمّيّة في بعض المواقع التي تعمل فيها الشركات عالية أو لا تشعر المجموعات داخل المجتمع المحلّيّ (مثل النساء أو الأقليات الإثنية) بأنه في مقدورها أن تستخدم آليات التظلّم. ويلزم إيلاء المزيد من الاهتمام لإمكانية الوصول إلى آليات التظلّم ولشموليتها، مع الحرص على أن تكون مصمّمة بشكل فعّال حسب السياقات المحلّيّة.

الخطوة 2- تحديد المخاطر في سلسلة الإمدادات وتقييمها وترتيبها بحسب الأولوية

النتائج الرئيسية والدروس المستفادة

لا يزال رسم خرائط سلسلة الإمدادات وتتبّعها يمثّلان تحدّيًا بالنسبة إلى العديد من الشركات بغض النظر عن مكانتها في سلسلة الإمدادات. ويتفاقم هذا التحدي من جرّاء نسبة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في العديد من سلاسل الإمدادات (ولا سيما الكاكاو والفاكهة والسكر والتبغ). وأفادت غالبية الشركات المشاركة في المشروع التجريبي بأنها تتزوّد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

لقد اعتمد معظم الشركات عملية داخلية لتحديد مخاطر سلسلة الإمدادات وتقييمها، وخلصت الدراسة الاستقصائية عن التقدّم المحرز إلى أنه على الرغم من مدّة المشروع التجريبي المحدودة، قام حوالي نصف الشركات المشاركة بتعزيز النهج المتّبع لتقييم مخاطر سلسلة الإمدادات منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية. ولكن يعرّف حوالي ربع الشركات المشاركة «المخاطر العالية» و«علامات الإنذار» بما يتماشى مع الأمثلة الواردة في التوجيهات.[15]

قامت الشركات منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية، بتوسيع نطاق تقييمها للمخاطر ليشمل بعض القضايا الرئيسية التي لم تتم معالجتها سابقًا. ولكن لا يزال هناك ثغرات في كيفية ترجمة الشركات لالتزاماتها السياسية إلى إجراءات تقييم للمخاطر المتعلّقة بالقضايا الرئيسية.

يمكن للتعاون مع الأطراف الثالثة، مثل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمبادرات القطاعية، أن يكون قيّمًا خلال عملية تحديد المخاطر وترتيبها بحسب الأولوية وتقييمها. ولكن لا يزال هناك تحديات تتعلّق بكيفية اعتماد الشركات على الخطط المعتمدة على نطاق القطاع عند ممارسة العناية الواجبة.

رسم خرائط سلسلة الإمدادات

يتطلّب رسم خرائط سلسلة الإمدادات التعرّف على مختلف الجهات الفاعلة المعنيّة بسلسلة الإمدادات من أجل تحديد من أين وممن يجب جمع العلومات لتسترشد بها عمليّة العناية الواجبة.[16] ويشكّل ذلك مكوّنًا رئيسيًا من عملية العناية الواجبة التي توصي التوجيهات الشركات باعتمادها. وطوال فترة تنفيذ المشروع التجريبي، حدّدت الشركات رسم خرائط سلسلة الإمدادات على أنه واحد من أبرز التحديات التي تواجهها عند ممارسة العناية الواجبة. وترتبط أكبر التحديات التي حدّدتها الشركات بتتبّع المنتجات والحصول على المعلومات التي يوفّرها الموردون. وأشار المشاركون إلى أن العديد من المورّدين يفتقرون إلى الرغبة أو القدرة أو الدوافع الكافية لتشاطر المعلومات عن سلاسل إمداداتهم.

---

15 ترد الأمثلة على «المخاطر العالية» و«علامات الإنذار» في الإطار 3-1 في الصفحة 35 من توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

16 القسم 2-1 من الخطوة 2، صفحة 33، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

واستكشفت واحدة من دورات التعلّم من الأقران التي تناولت موضوع «مواجهة التحديات في رسم خرائط سلسلة الإمدادات وتتبعها» كيف يتجاوز عمل الشركات الموردين المباشرين (المستوى الأول) لتنفيذ إجراءات العناية الواجبة. وأقرّت الشركات بأن أحد عوامل النجاح الرئيسية في معالجة المخاطر يتمثل في مستوى التكامل بين الموردين والمشترين في سلسلة الإمدادات. ولكن غالبًا ما يكون ذلك صعبًا حين تعمل الشركات في سلاسل إمدادات عديدة. ويكون النفوذ الذي تمارسه الشركات غير المتكاملة رأسيًا أضعف من الذي تمارسه الشركات المتكاملة رأسيًا. ومع ذلك، هناك إجراءات يمكن اتخاذها لتعزيز الروابط بين الموردين ما قبل الإنتاج وشركات ما بعد الإنتاج بغية زيادة الوضوح في ما يتعلّق بمخاطر سلسلة الإمدادات. ويمكن لتتبّع سلسلة الإمدادات أن يؤدي دورًا محوريًا في هذا السياق.

ويمكن للتتبع الكامل أن يستغرق وقتًا طويلًا، وقد يكون من الصعب تحقيقه. وبالنسبة إلى بعض السلع، لا سيما تلك التي ينتجها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة (مثل سلسلة إمدادات الكاكاو أو الفاكهة أو السكر أو التبغ)، قد يكون من الصعب تتبّع الموردين وصولًا إلى المزارع الفرديّة.

وفي هذه الحالات، قد يكون من الأنسب التركيز على تتبّع السلع وصولًا إلى الإمدادات والإنتاج في منطقة جغرافيّة محدّدة («مستوى المناظر الطبيعية») بدلًا من فعل ذلك على مستوى المزارع الفردية. وهناك حالات يكون من المعروف فيها وجود مخاطر محدّدة في منطقة معيّنة ولن يساعد التتبّع وصولًا إلى مزارع فردي من أصحاب الحيازات الصغيرة على فهم هذه المخاطر وإدارتها؛ بالتالي، تستخدم الشركات مواردها وجهودها بشكل أفضل عندما تركّز على برامج بناء القدرات وإدارة المخاطر لمعالجة المخاطر المعروفة بدلًا من السعي وراء اقتفاء الأثر الأكثر تفصيلًا.

الإطار 6: كيف يمكن لتقوية العمل مع المورّدين أن يعزّز رسم خرائط سلسلة الإمدادات وتتبّعها

ذكرت إحدى الشركات كيف تمكنت من زيادة التتبع في سلسلة إمدادات الكاكاو الخاصة بها عبر الاستفادة من العمليات القائمة لإدارة سلامة الأغذية وجودتها وعبر تعزيز العمل مع الموردين المباشرين، ولا سيما التعاونيات، من أجل الحصول على معلومات أكثر تفصيلًا عن المنتجين. وتساعد الدروس المستفادة من ممارسة التتبع في سلسلة إمدادات الكاكاو على إثراء نهج الشركة إزاء السلع الأخرى التي توفّرها.

وفي حين تقرّ التوجيهات بأن الشركات العاملة على مستويات عديدة بعد الإنتاج، من قبيل الشركات التي تتعامل مع المستهلكين مباشرةً، قد لا تكون قادرة على رسم خريطة بجميع مورديها وشركائها التجاريين في الأصل، فهي توصي بأن تعمل الشركات بصورة منهجيّة على رسم صورة كاملة لعلاقاتها التجاريّة مع مرور الوقت. واتخذت الشركات المشاركة خطوات لرسم خريطة بالموردين الجدد منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية، مع قيام خمس شركات بتحديد الموردين الجدد الذين يمثلون خطرًا عاليًا وأربع شركات بتحديد الموردين الجدد الذين يمثلون خطرًا عاليًا.

وكما يتبيّن من الشكل 10 أدناه، خلصت الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز إلى أن غالبية (67 في المائة) شركات ما بعد الإنتاج التسع المشاركة في المشروع التجريبي قد رسمت خريطة بجميع الموردين المباشرين (المستوى الأول). ويظهر الشكل 11 أن أقل بقليل من ربع (22 في المائة) شركات ما بعد الإنتاج المشاركة في المشروع التجريبي قد رسم خريطة بجميع الموردين بعد المستوى الأول. وبالنسبة إلى غالبية شركات ما بعد الإنتاج، يركّز رسم خرائط سلسلة الإمدادات بعد المستوى الأول على موردين مختارين وذوي الأولوية وعلى الموردين الذين يمثلون خطرًا عاليًا ويثيرون الشبهات. ويتماشى ذلك مع النهج الموصى به في التوجيهات ولكنه يسلّط الضوء أيضًا على مدى افتقار العديد من شركات ما بعد الإنتاج حاليًا لصورة كاملة عن علاقاتها التجارية في سلسلة الإمدادات.

الشكل 10- نسبة شركات ما بعد الإنتاج التي ترسم خريطة بالموردين المباشرين (المستوى الأول).

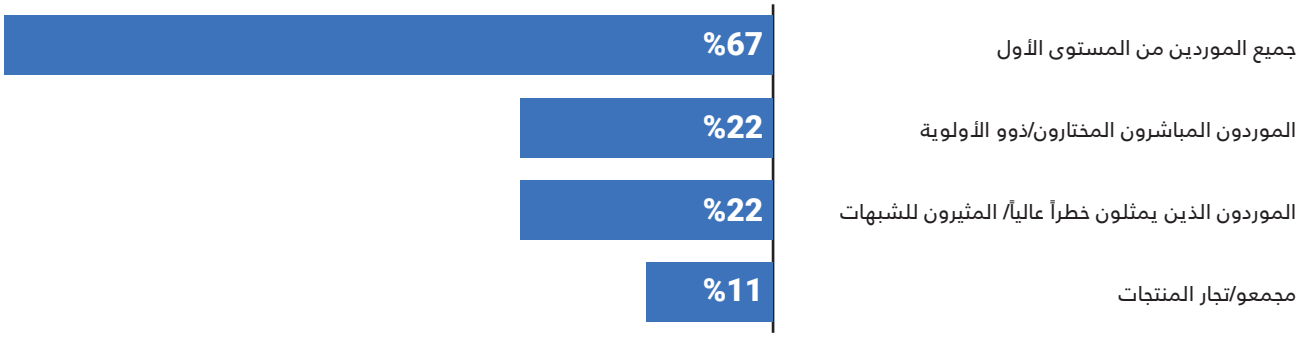

الشكل 11- نسبة شركات ما بعد الإنتاج التي ترسم خريطة بالموردين غير المباشرين (بعد المستوى الأول).

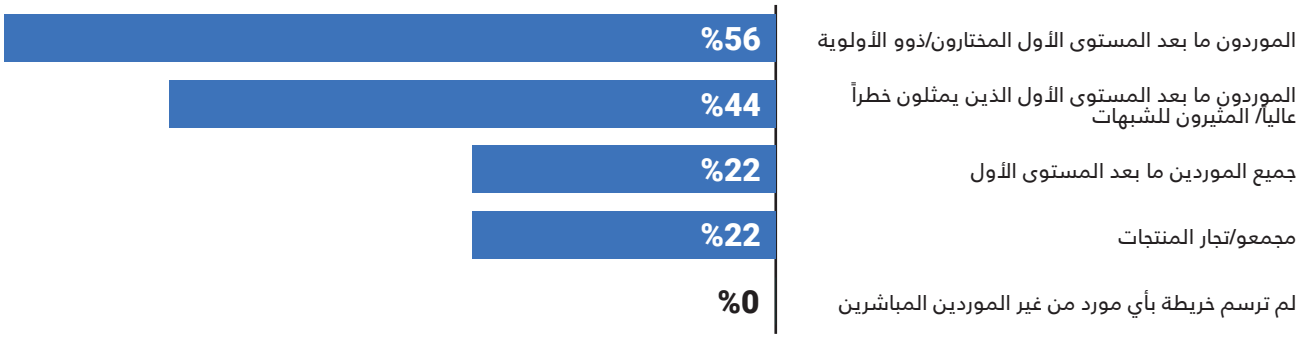

ملاحظة: أشار بعض المشاركين الذين لم يرسموا خريطة بجميع موردي المستوى الأول، إلى أنهم يتخذون أكثر من خطوة واحدة من الخطوات البديلة، مثل رسم خريطة بالموردين ومجمعي المنتجات المثيرين للشبهات.

ويظهر الشكل 12 أن سبع من الشركات العشرة المشاركة في المشروع التجريبي والعاملة في مراحل ما قبل الإنتاج في سلسلة الإمدادات هي مؤسسات زراعية (تتولى الملكية المباشرة للإنتاج والمراقبة الإدارية عليه) ليس لديها موردين. ولقد قام 20 في المائة من الشركات التي لا تتولى الإدارة المباشرة للإنتاج ولكن تتمتع بدرجة من الرقابة الإدارية عليه، برسم خريطة بجميع المنتجين الزراعيين وقام 30 في المائة منها برسم خريطة بمجمعي المنتجات والمتاجرين فيها.

الشكل 12- نسبة شركات ما قبل الإنتاج التي ترسم خريطة بالموردين المباشرين وغير المباشرين.

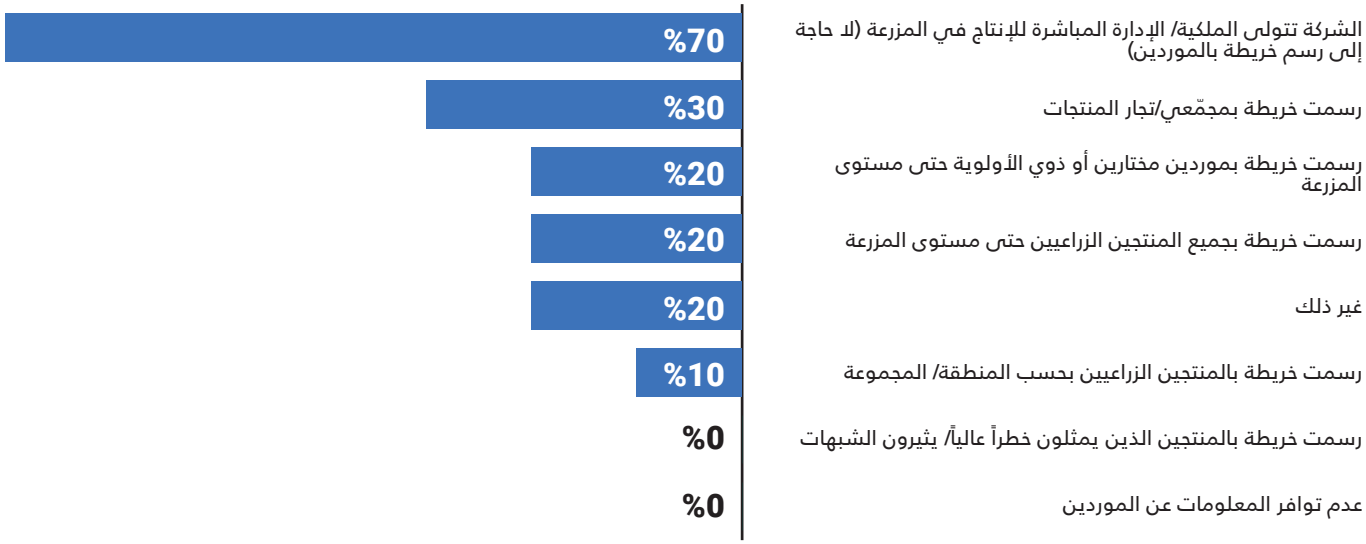

ملاحظة: أشار بعض المشاركين الذين لا يتولون ملكية الإنتاج أو إدارته المباشرة، إلى أنهم اتخذوا أكثر من خطوة واحدة من الخطوات البديلة، مثل رسم خريطة بمجمعي المنتجات والموردين المختارين ذوي الأولوية.

وينتج المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة العديد من السلع مثل الكاكاو والفاكهة والسكر والتبغ. ويمكن للتزوّد من مئات أو حتى آلاف المزارعين المختلفين الذين يتمتعون بخصائص مميزة ويتواجدون في مناطق جغرافية مختلفة، أن يجعل عملية رسم خريطة كاملة بسلسلة الإمدادات مهمة صعبة حتى بالنسبة إلى شركات ما قبل الإنتاج. وإن زراعة الحيازات الصغيرة واسعة الانتشار في سلاسل الإمدادات الزراعية، وهذا ما بيّنته مجموعة المشروع التجريبي أيضًا. وأفادت غالبية الشركات (57 في المائة) المشاركة في المشروع التجريبي بأنها تتزوّد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويظهر الشكل 31 أدناه نسبة الإنتاج الزراعي الذي تتزوّد به الشركات التي أشارت إلى إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل إمداداتها، من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وبالنسبة إلى 8 من أصل 81 شركة تتزوّد من أصحاب الحيازات الصغيرة، استأثر هؤلاء الأخيرين على معظم إنتاج الشركة. ويترتب عن ذلك انعكاسات مهمة على كيفية تحديد الشركات للمخاطر المحتملة في سلاسل الإمدادات وتقييمها.

الشكل 13- النسبة المقدّرة للإنتاج المستمد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مع إظهار عدد الشركات التي أبلغت عن نسب مختلفة من إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة.

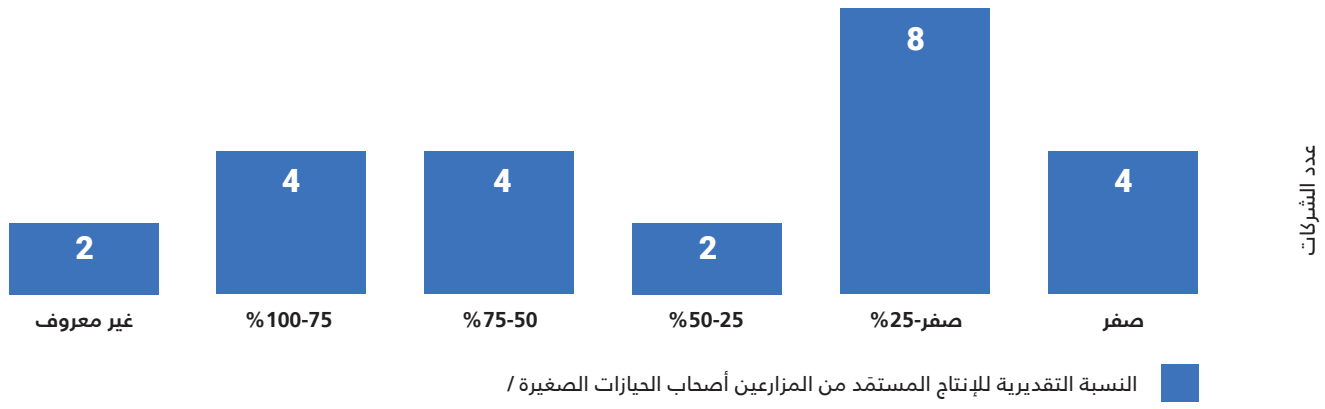

وكما ذُكر سابقًا، تستخدم بعض الشركات عند رسم خرائط سلاسل الإمدادات وتحديد المخاطر ذات الصلة، نهج المناظر الطبيعية لتقييم المخاطر عبر التركيز على مجالات أو مناطق الإنتاج بدلًا من زيارة كل مزرعة على حدة، وهو أمر يتطلب حتمًا المزيد من الوقت والموارد. وفي حين لا تولّد النُهج الإقليمية أو نُهج المناظر الطبيعية[17] معلومات مفصّلة عن العمليات الفردية في المزرعة، يمكنها أن تتّسم بالقدر نفسه من الفعاليّة في دعم التحديد الأولي للمخاطر في سلسلة الإمدادات وترتيبها بحسب الأولويّة.

وتتزوّد شركات عديدة في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده بالمنتجات من أطراف ثالثة موردة تؤدي دور الوسيط بين المنتجين والمشترين الدوليين. وقد تكون هذه الأطراف الثالثة تجارًا محليين أو دوليين في السلع الأساسية، ومجمعين، وتجار جملة، ومجهّزين يقومون بإدارة كمية كبيرة من السلع في نقاط محدّدة من سلسلة الإمدادات و/أو تجهيزها و/أو تعبئتها و/أو تجميعها و/أو التجارة فيها. وتعرّف التوجيهات النقاط في سلسلة الإمدادات حيث تعمل مجموعة صغيرة فقط من أصحاب المصلحة على أنها «نقاط اختناق» «أو نقاط مراقبة».[18] ويمكن لهؤلاء المشغلين، بحسب مكانتهم في سلسلة الإمداد، أن يقيّموا المعلومات الرئيسية بشأن ممارسات العناية الواجبة التي تعتمدها شركات ما قبل الإنتاج، كما أنهم يتمتعون برؤية أوضح عن ظروف الإنتاج الزراعي ومخاطره. بالتالي، يمثل هؤلاء المشغلون نقطة مهمة يمكن أن تستفيد منها شركات ما بعد الإنتاج الساعية إلى رسم خريطة بكامل سلسلة إمداداتها، وإلى جمع المعلومات المتعلّقة بالمخاطر، وإلى وضع استراتيجية لمعالجة هذه المخاطر.

ويمكن للوسطاء من قبيل التجار والمجمعين أن يؤدوا دورًا مهمًا في رسم خرائط سلاسل الإمدادات وتقييم المخاطر. ولكن شدّدت شركات عديدة مشاركة على التحديات التي تواجهها عند سعيها إلى العمل مع التجّار والمجمعين. والأسباب متعدّدة الجوانب. فيتردد العديد من الوسطاء في السماح لعملائهم بالحصول على المعلومات عن الموردين بسبب تخوّفهم من الإفصاح عن معلومات حساسة من الناحية التجارية ومن إمكانية السماح للعملاء باستبعادهم من سلسلة الإمداد. وينظر عملاء آخرون إلى العناية الواجبة على أنها عائق أمام الأعمال التجارية إذ أنه يترتب عنها تكاليف إضافية.

وقد يفتقر العديد من الوسطاء، لا سيما الذين يعملون على المستوى المحلّي (الوطني أو دون الوطني)، إلى الفهم التام لمتطلّبات العناية الواجبة التي يفرضها العملاء أو إلى القدرة على تنفيذ هذه المتطلّبات. علاوة على ذلك، اتخذت شركات عديدة متعددة الجنسيات خطوات للضغط على موردِيها ولكن الضغط العام الذي تمارسه السوق لم يكن قويًا بما فيه الكفاية لإحداث التغيير بسبب حجم الطلب من جانب المشترين في الأسواق الناشئة التي تفتقر إلى متطلبات التزوّد المسؤول. ولدى بعض الوسطاء الرغبة في استثمار مواردهم في الامتثال لمتطلبات العملاء، ولكن قد يلجأ البعض الآخر إلى التوريد إلى الزبائن الذين لديهم متطلبات أقل صرامة في ما يتعلّق بالتزوّد المسؤول.

ولا تقتصر التوصيات الواردة في التوجيهات بشأن تكوين صورة كاملة عن العلاقات التجارية، على الشركات التي تنتج المنتجات الزراعية أو توفّرها؛ بل إنها تنطبق أيضًا على المؤسسات المالية التي تستثمر في سلاسل الإمدادات الزراعية. ويمكن أن يدعم ذلك تحديد المخاطر الأبرز في الحافظات الاستثمارية وترتيب تقييمها بحسب الأولوية.

وعند رسم خرائط سلسلة الإمدادات، توصي التوجيهات بأن تجمع الشركات المعلومات الرئيسية مثل أسماء الموردين المباشرين والشركاء التجاريين ومواقع العمليات. ويمكن للشركات أن تجمع أيضًا المعلومات عن كيفية تقييم المخاطر وإدارتها في مراحل الإنتاج، فضلًا عن التفاصيل بشأن اليد العاملة مثل عدد العمال بحسب نوع الجنس.[19] وتقوم المؤسسات المالية الخمس المشاركة في المشروع التجريبي بجمع المعلومات عن أسماء

---

17 يشير نهج المناظر الطبيعية إلى اتباع «نهج جغرافي واجتماعي اقتصادي في إدارة الأراضي والموارد المائية والحرجية» (البنك الدولي). ويهدف هذا النهج إلى «توفير الأدوات والمفاهيم لتخصيص الأراضي وإدارتها من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مناطق تتنافس فيها الزراعة والتعدين والاستخدامات المنتجة الأخرى للأراضي مع الأهداف البيئية والمتعلقة بالتنوع البيولوجي» (مركز البحوث الحرجية الدولية). ويمكن لتطبيق نهج المناظر الطبيعية على العناية الواجبة في سلاسل الإمدادات الزراعية أن يدعم تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية المتصلة بمنطقة أو إقليم معيّن وذلك عبر تركيز عملية العناية الواجبة على مناظر طبيعية رئيسية من دون أن يحتاج الأمر بالضرورة إلى إجراء تقييمات لكل موقع على حدة. المشروع التجريبي المتعلّق بتنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة، التقرير الأساسي

18 الخطوة 4، الصفحتين 37 و38، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

19 القسم 2-1 من الخطوة 2، صفحة 33، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

الجهات المتلقية لاستثماراتها ومواقع عملياتها. ويجمع معظمها أيضًا المعلومات عن اليد العاملة في الشركات التي تستثمر فيها. ولكن ذكر عدد قليل من هذه المؤسسات أنه يجمع معلومات عن ممارسات الجهات المتلقية للاستثمار المتعلّقة بتقييم المخاطر وإدارتها. ويظهر الشكل 14 المعلومات التي تجمعها الشركات المشاركة عن مورديها أو الجهات المتلقية لاستثماراتها في إطار عملية رسم الخرائط.

الشكل 14- أنواع المعلومات التي يجمعها المشاركون عند رسم خرائط الموردين والشركاء التجاريين، مع إظهار نسبة المشاركين الذين يجمعون كل نوع من المعلومات.

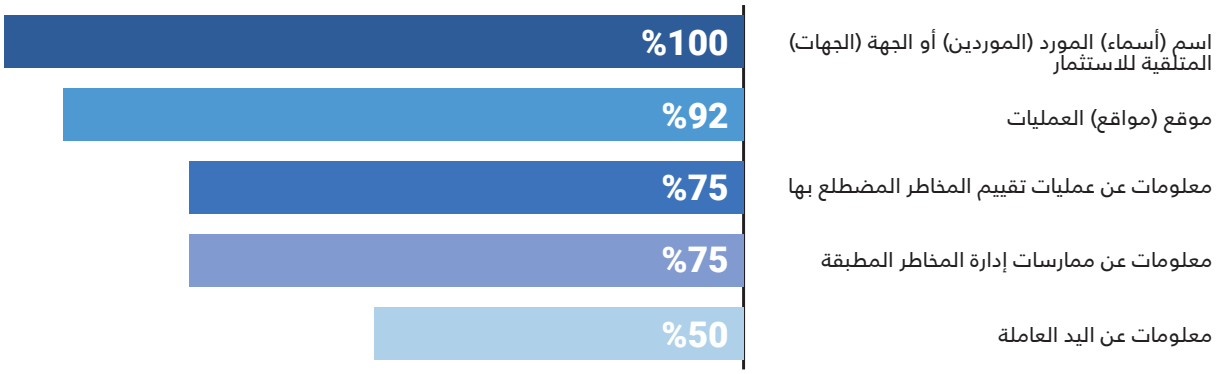

وتشمل الأمثلة على الوسائل التي تجمع الشركات هذه المعلومات من خلالها كل من عمليات المراجعة، والتقييمات في الموقع، والتقييمات الذاتية، وعمليات التفتيش المفاجئة، إضافة إلى الاستبيانات وقواعد البيانات والمنصات الرقمية المتعلّقة بالعناية الواجبة. وتشمل الأمثلة الأخرى أيضًا أشكال التراسل من قبيل الاجتماعات والرسائل الإلكترونية، ووثائق تحديد الهوية، والعقود، والتقارير الدورية.

الفرص والتحديات في رسم خرائط سلسلة الإمدادات:

- يبقى رسم خرائط سلسلة الإمدادات واحدًا من أكبر التحديات التي تواجهها الشركات العاملة في جميع مراحل السلسلة. ولم تقم شركات ما بعد الإنتاج التي تعمل في العديد من سلاسل إمدادات السلع وشركات ما قبل الإنتاج التي تعتمد على مئات أو آلاف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، برسم خرائط بكامل سلاسل إمداداتها. وتبذل شركات عديدة الجهود لفهم المخاطر المحتملة في سلاسل إمداداتها. ولكن يتطلب ذلك توافر قدر كبير من الموارد. ولقد ثبتت أيضًا فعالية النُهج البديلة الرامية إلى تحديد الموردين الفرديين مثل رسم خرائط الموردين بحسب مواقع الإنتاج، أو مجموعات الموردين مثل تعاونيات المنتجين، في تحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة في سلسلة الإمدادات.
- تؤدّي الأطراف الثالثة التي تعمل كوسيط بين منتجي السلع ومشتريها، دورًا أساسيًا في سلاسل الإمدادات الزراعية كتجّار ومجمعين للمنتجات. ولكن يمكن للانخراط المحدود من جانب العديد من الوسطاء في عملية العناية الواجبة أن يمثل تحدّيًا للشركات الساعية إلى تحديد مخاطر سلسلة الإمدادات وتقييمها. ولقد تباين مدى سعي شركات ما بعد الإنتاج إلى ممارسة نفوذها على الوسطاء في سلسلة الإمدادات؛ فقد تفرض بعض الشركات شروطًا على الوسطاء بينما قد لا تفعل ذلك الشركات الأخرى التي تتزوّد من الوسيط نفسه. وتؤدي هذه التناقضات إلى إضعاف النفوذ الذي يمكن أن تمارسه الشركات الفردية إلا إذا كانت مشتريًا مهمًّا من الناحية الاستراتيجية بالنسبة إلى الوسيط. والمجال مفتوح أمام تعاون الشركات التي تتزوّد من موردي المنتجات المتداولة أو المجمعة نفسهم لتحديد التوقّعات المشتركة وممارسة نفوذ مشترك من أجل الحصول على معلومات عن الموردين ما قبل الإنتاج والمخاطر ذات الصلة.

تحديد المخاطر

يسمح تقييم المخاطر للشركات بتحديد المخاطر في سلسلة إمداداتها وبتكوين فهم أفضل للآثار الضارة البيئية والاجتماعية والمتعلّقة بحقوق الإنسان التي يحتمل أن تترتب عن الأنشطة والعمليات والسلع والخدمات. وتفيد التوجيهات بأن بعض المخاطر العالية وعلامات الإنذار تقتضي عناية واجبة معززة.[20] ويمكن أن يوجّه التعريف الواضح لما يعتبر خطرًا عاليًا أو علامة إنذار، الشركات بفعالية أكبر في تحديد المخاطر وتقييمها وترتيبها بحسب الأولوية وفي إثراء عملية وضع الإجراءات المستهدفة لإدارة المخاطر وتنفيذها.

وخلص المشروع التجريبي إلى أن الشركات تسند الأولوية للمواضيع البيئية والاجتماعية والمتعلّقة بحقوق الإنسان في أعمالها التجارية بالاستناد إلى شدة المخاطر واحتمال ظهورها؛ والأثر المترتب على سمعة العمل التجاري، والأثر المالي والتشغيلي؛ والأثر المترتب على أصحاب المصلحة، بمن فيهم المستثمرين والمستهلكين والموردين والمجتمع المدني والبيئة والمجتمعات المحلّيّة. وتمت الإشارة أيضًا إلى أن المعلومات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تؤدي دورًا مهمًا في كيفية اختيار الشركات ترتيب المخاطر المحدّدة بحسب الأولوية عن طريق عمليات العناية الواجبة الخاصة بها.

واستندت الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز إلى الدراسة الاستقصائية الأساسية لمواصلة تحليل كيفية استخدام الشركة لعوامل الخطر الموصى بها في توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة وفي توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لبذل العناية الواجبة من أجل سلوك مسؤول للشركات، بغية تحديد المخاطر العالية وعلامات الإنذار في سلاسل إمداداتها وتعزيز العناية الواجبة.[21] ويتم تسليط الضوء على أربع فئات واسعة من المخاطر هي:

- **القطاع:** المخاطر السائدة في قطاع ما على المستوى العالمي نتيجة لخصائص القطاع وأنشطته ومنتجاته وعمليات الإنتاج فيه.
- **الموقع:** يتم التخطيط للعمليات أو إنتاج المنتجات الزراعية في مناطق متأثرة بالنزاعات أو تعتبر مناطق عالية المخاطر؛ ومناطق تكون فيها الحوكمة ضعيفة؛ ومناطق تم التبليغ فيها عن انتهاكات لحقوق الإنسان أو حقوق العمل؛ ومناطق تكون فيها حقوق الحيازة معرّفة تعريفًا ضعيفًا أو يكون هناك نزاع عليها؛ ومناطق تعاني فيها المجتمعات المحلّيّة من انعدام الأمن الغذائي أو النقص في المياه؛ ومناطق متأثرة بتدهور البيئة.
- **الشركاء التجاريون:** معروف أن الشركاء التجاريين تزوّدوا بمنتجات من موقع مشبوه في الأشهر الاثني عشر الأخيرة؛ ولديهم أسهم أو مصالح أخرى في مؤسسات لا تحترم المعايير الواردة في التوجيهات أو تتزوّد بالمنتجات الزراعية من موقع مشبوه أو تعمل في هذا الموقع.
- **المنتج:** من المعروف أنه يترتب عن إنتج السلعة آثار بيئية أو اجتماعية ضارة؛ ولا يستوفي المنتج معايير الصحة وسلامة الأغذية.

وكما هو مبيّن في الشكل 15، فإن عوامل الخطر الأكثر شيوعًا التي تستخدمها الشركات لتحديد المخاطر العالية وعلامات الإنذار هي الموقع الجغرافي لعملياتها وعمليات مورديها. وذكر ربع الشركات المشاركة استخدام عوامل الخطر الأربعة كلها. وأفاد 8 في المائة من الشركات المشاركة بعدم استخدام أي من عوامل الخطر هذه.

---

[20] القسم 2-2 من الخطوة 2، الصفحات 34 إلى 36، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

[21] الإطار 3-1 من الخطوة 2، الصفحة 35، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة والسؤال 20 في القسم ألف-2، الصفحتين 62 و63، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لبذل العناية الواجبة من أجل سلوك مسؤول للشركات

الشكل 15- نسبة الشركات التي تستخدم كل عامل من عوامل الخطر الأربعة المحدّدة في التوجيهات لتعريف علامات الإنذار والمخاطر العالية في سلاسل إمداداتها.

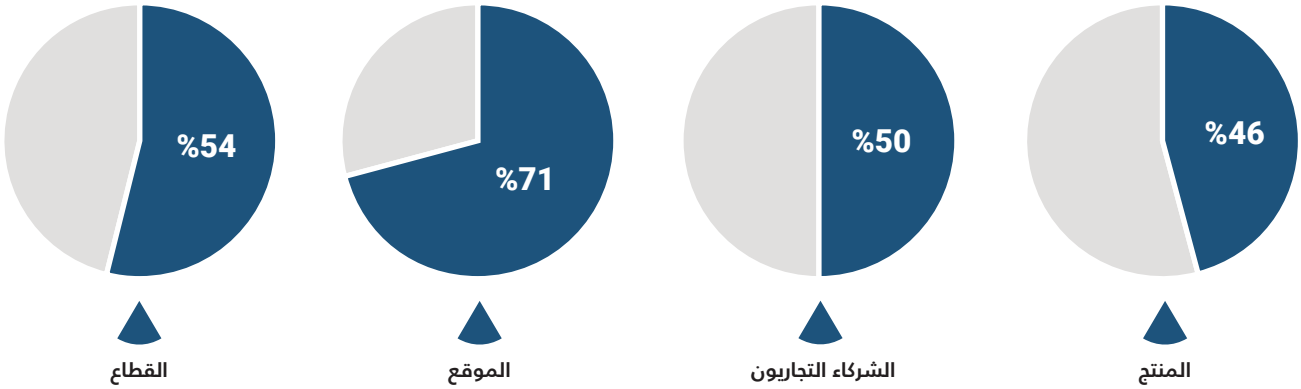

وبالإضافة إلى الفئات الواسعة الأربع من المخاطر، شددت الشركات أيضًا على أنه يمكن لمعلومات إضافية أن تحدّد ما إذا كان هناك حاجة إلى العناية الواجبة المعزّزة. وفي الحالات التي قد تعتبر فيها المخاطر منخفضة في الأساس على المستوى الكلّي، كما هي الحال عندما يتم التزوّد من البلدان المنخفضة المخاطر أو العمل فيها، يمكن للشركات أن تواجه مخاطر محدّدة ترتبط بعوامل سياقية أو هيكلية من قبيل تدفّق المهاجرين أو العمال غير النظاميين أو التطبيق الضعيف للقوانين الوطنية، الأمر الذي قد يؤثر على المستوى العام للتعرّض للمخاطر.

الإطار 7: هل هناك بلد خال من علامات الإنذار؟

لقد سلّطت تقارير إعلامية حديثة الضوء على استغلال اليد العاملة في مزارع الطماطم في إيطاليا حيث تقوم اثنتان من شركات الأغذية الكبرى في البلاد بإنتاج الطماطم. [22]وتبيّن أن العمّال المهاجرين الذين يقطفون الطماطم يتعرّضون لاستغلال خطير مثل العمل لساعات طويلة من دون انقطاع ومقابل أجر زهيد. وبالمثل، أثار قاطفو الفاكهة في إسبانيا الذين هم في الأساس من العمّال المهاجرين من شمال أفريقيا، المخاوف بشأن ظروف العمل الاستغلالية والمضايقات.[23]

ولا يعتبر أي من إسبانيا وإيطاليا عادةً بلدانًا عالية المخاطر أو فيها علامات إنذار، ولا تثير الظروف التي يحصل فيها الإنتاج الزراعي الحاجة إلى تنفيذ عملية العناية الواجبة المعزّزة. ولكن يسلّط وجود المخاطر الكبيرة والآثار الضارّة المتّصلة بالقطاع وبسلاسل الإمدادات الغذائية الضوء على الحاجة إلى مراعاة الظروف الفعلية التي يتم فيها إنتاج المنتجات. وفي حين تعتبر البلدان المنخفضة والمتوسّطة الدخل عادةً بلدانًا فيها مخاطر أعلى، فإنه يمكن لمراعاة العوامل الأخرى مثل التحديات السياقية وضعف الإنفاذ والضوابط أن تدعم الشركات في تحديد المخاطر الرئيسية في سلاسل إمداداتها بمزيد من الفعالية.

وخارج أوروبا، تلتزم إحدى الشركات المشاركة في المشروع التجريبي والتي تعمل في عدّة قارات، بالتصدّي لعمالة الأطفال في سلسلة إمداداتها في إطار مبادرة للرعاية بالأطفال. وكانت مخاطر عمالة الأطفال في سلاسل الإمدادات في أمريكا اللاتينية منخفضة بسبب الرصد الحكومي واستخدام العمليات الميكانيكية في أنشطة الشركات. ومع ذلك، أجرت الشركة عمليات مراجعة لمورديها في هذه البلدان للحرص على عدم وجود أي مخاطر ولتوعية موظفيها حول هذه القضية.

[22] "Are your tinned tomatoes picked by slave labour?", The Guardian (2019) https://www.theguardian.com/world/2019/jun/20/tomatoes-italy-mafia-migrant-labour-modern-slavery

[23] "Fresh abuse claims from women picking strawberries in Spain for UK market", The Guardian (2019) https://www.theguardian.com/global-development/2019/jun/29/fresh-abuse-claims-from-women-picking-spain-strawberries

ولقد طوّرت بعض المؤسسات المالية إجراءات معيّنة لتحديد مستوى الخطر الذي تنطوي عليه الاستثمارات وللبتّ في ما إذا كان هناك حاجة إلى بذل العناية الواجبة المعزّزة بما يتماشى مع التوصيات الواردة في التوجيهات. وناقشت واحدة من دورات التعلّم من الأقران حول «دور المؤسسات المالية في دعم الممارسات الزراعية المسؤولة» كيف تدقّق الشركات في المخاطر الموجودة في حافظاتها وتحدّدها وترتبها بحسب الأولويّة. وقد يجري استخدام «قائمة استبعاد» تشمل بعض السلع أو القطاعات أو المناطق، ما يعني أن المؤسسة لن تستثمر في بعض المشاريع لأسباب بيئية واجتماعية. ويمكن أن تشمل هذه القائمة مثلًا مشاريع خاضعة لعقوبات دولية. وبالنسبة إلى الاستثمارات التي لا ترد في قائمة الاستبعاد، يتوقف مدى الالتزام بالعناية الواجبة ونطاق تنفيذها على شدّة المخاطر البيئية والاجتماعية التي يمكن أن تنطوي عليها الاستثمارات. وأشارت بعض المؤسسات المالية إلى أنه قد يلزم بذل العناية الواجبة المعززة في المشاريع التي فيها احتمال كبير بالتسبّب بقطع الأشجار وإزالة الغابات على نطاق واسع وبتغيير أوجه استخدام الأراضي، والتي تترتب عنها آثار ضارّة محتملة على المجتمعات المحلّيّة أو رفاه الحيوانات. وبالنسبة إلى الاستثمارات التي يعتبر الخطر فيها منخفضًا، يمكن بذل العناية الواجبة بشكل محدود أكثر في حين تكون متطلّبات العناية الواجبة المفروضة على الجهات المتلقية للاستثمار أقل صرامة.

وخلال المشروع التجريبي، تم تحديد بعض التحديات الرئيسية المتعلّقة بكيفية إدماج المؤسسات المالية لاعتبارات العناية الواجبة في عملية صنع القرارات فيها:

- تتنوع النُهج التي تتبعها المؤسسات المالية والأدوات التي تستخدمها لإدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمتعلّقة بالحوكمة في ممارساتها الاستثمارية، ولقد كان هناك حتى الآن قدر قليل من الاتّساق بين المؤسسات المالية المختلفة. ويمكن أن يولّد ذلك تحديات للشركات التي تسعى إلى الحصول على التمويل من مصادر مختلفة والتي يطلب إليها الامتثال لمتطلبات مختلفة وأحيانًا متناقضة.
- هناك ميل عام إلى استخدام الاستراتيجيات الاستبعادية بدلًا من تعميم الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمتعلّقة بالحوكمة في العملية الاستثمارية وفي الحافظة من أجل ترتيب المخاطر بحسب الأولوية. ويمكن أن يقلّل ذلك من النفوذ الذي تمارسه المؤسسات المالية لدعم الاستراتيجيات الرامية إلى إدارة المخاطر وأن يدفع بمستثمرين آخرين لديهم متطلّبات أقل صرامة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلّقة بالحوكمة، إلى التدخّل وتجاهل المخاطر التي كان يمكن التخفيف منها لولا ذلك.

تقييم المخاطر والعناية الواجبة المعزّزة

حدّدت الدراسة الاستقصائية الأساسية بعض الثغرات المهمة بين القضايا التي تدرجها الشركات في التزاماتها السياسية المؤسسية والتنفيذ العملي لهذه الالتزامات طوال عملية تقييم المخاطر. وكما ذكر سابقًا، ركّزت دورتان من دورات التعلّم من الأقران حول «معالجة الثغرات بين الالتزامات السياسية وإجراءات التنفيذ» على فهم التحديات الرئيسية التي تواجهها الشركات في ترجمة التزاماتها إلى إجراءات وعلى تحديد الأمثلة على الممارسات الجيّدة المتعلّقة بكيفية تحقيق الشركات لهذا الهدف بفعالية أكبر. واستكشفت دورتا التعلّم من الأقران كيف سعت الشركات إلى اتباع نهج استباقي بقدر أكبر لتقييم المخاطر والحرص على امتثال الموردين لمتطلباتها السياسية بدلًا من معالجة القضايا المطروحة ما أن يتم تحديد الآثار المترتبة عنها. وجرت مناقشة مجموعة واسعة من القضايا، بما فيها الحق في حيازة الأراضي ورفاه الحيوانات وإزالة الغابات والأمن الغذائي والتغذية.

وعلى الرغم من مدّة المشروع التجريبي المحدودة، خلصت الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز إلى أن حوالي نصف الشركات المشاركة قام بتعزيز النهج المتبع لتقييم مخاطر سلسلة الإمدادات منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية. وخلصت الدراسة الاستقصائية الأساسية إلى أن غالبية الشركات قد اعتمدت عملية داخلية لتحديد مخاطر سلسلة الإمدادات وتقييمها. وأفادت سبع شركات باستخدام أدوات من قبيل سجلات المخاطر أو عمليات تقييم البيانات والمخاطر التاريخية أو المعلومات الواردة في تقارير منظمات المجتمع المدني، والبحوث التي تجرى على الحاسوب، وتكنولوجيا الرصد بالأقمار الاصطناعية المستخدَمة عن طريق الأطراف الثالثة المقدّمة للخدمات. وتعتمد شركات عديدة، لا سيما في مرحلة ما بعد الإنتاج، على الأطراف الثالثة المقدمة للخدمات وشركات المراجعة وخطط إصدار الشهادات ووسائل الإعلام وتقارير المجتمع المدني، وعلى المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

الإطار 8: جمع المعلومات المرتبطة بالمخاطر من الموظفين الداخليين

فسّرت إحدى الشركات كيف تستخدم التقنيين الميدانيين لرصد القضايا ذات الصلة والتخفيف من أثرها على أساس كل مزرعة على حدة. ويمكن أن يكون ذلك مفيدًا عند معالجة القضايا المهمة، كمثلًا عندما تكون السلامة الجسدية والنفسية للعمال معرّضة للخطر. وفي هذه الحالات، يمكن أن يطبّق التقنيون الميدانيون إجراءات فورية للتخفيف من الأثر بغية معالجة القضايا. وفي موازاة ذلك، تقوم الشركة بدمج على المستوى العالمي البيانات التي يتم جمعها على مستوى المزرعة، ما يتيح تسليط الضوء على العمليات والإشراف عليها. ويمكن لرصد تنفيذ السياسات والإجراءات على الأرض بشكل منتظم أن يولّد معلومات مهمّة ووضوحًا أكبر في ما يتعلّق بمخاطر سلسلة الإمدادات.

الشكل 16- نسبة الشركات التي زادت استخدام مختلف مصادر المعلومات المتعلّقة بالمخاطر خلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي.

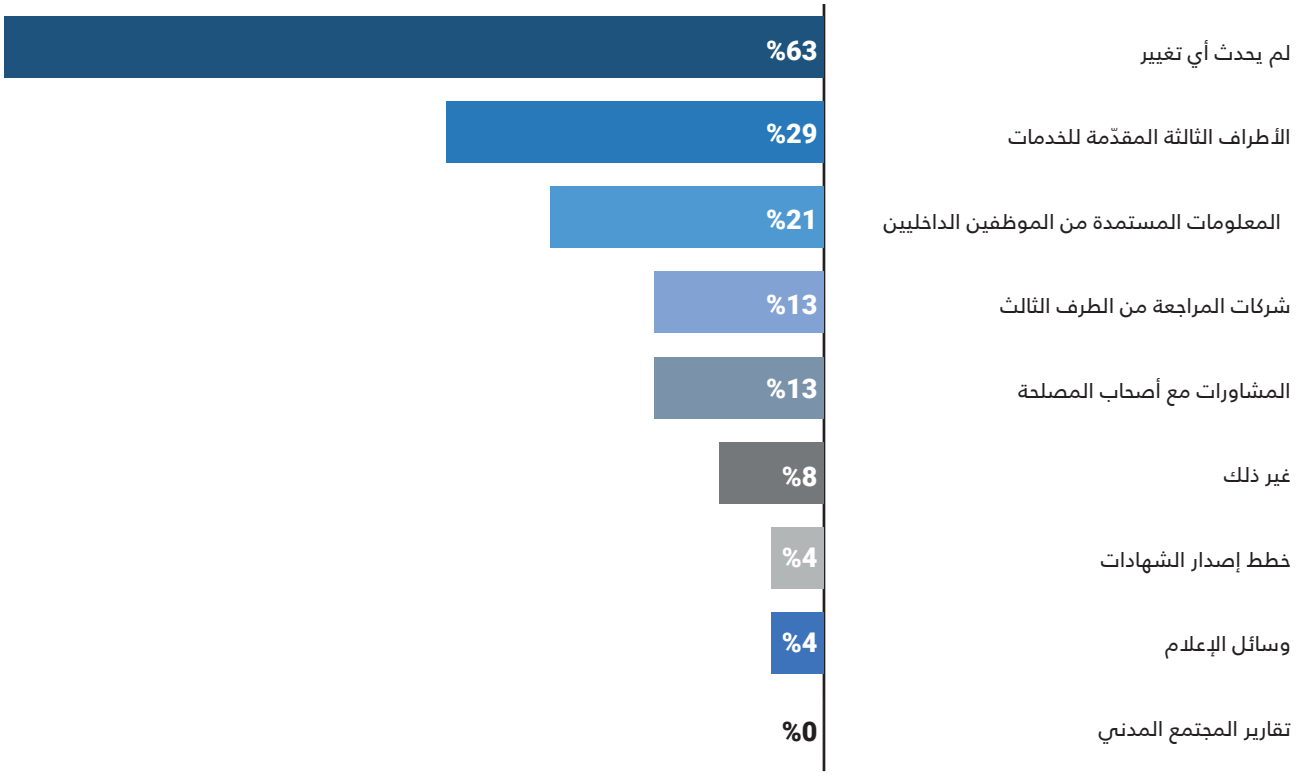

وفي حين أشار 63 في المائة من الشركات إلى عدم إحداث أي تغيير في كيفية جمع المعلومات عن المخاطر خلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي، اتخذت بعض الشركات خطوات لتعزيز النُهج المتبعة. ويوفّر الشكل 16 أدناه التفاصيل بشأن المصادر التي زادت الشركات استخدامها خلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي لجمع المعلومات المتعلّقة بالمخاطر. ويتبيّن أن التغيير الأكثر شيوعًا تمثل في زيادة استخدام الأطراف الثالثة المقدمة للخدمات، يليه زيادة استعمال المعلومات المستمدة من الموظفين الداخليين. في الواقع، لدى العديد من الأعمال التجارية في القطاع الزراعي موظفون يعملون في الميدان ويطّلعون عن كثب على أنشطة الإنتاج على الأرض. ويشمل هؤلاء الموظفون المهندسين الزراعيين، أو التقنيين الميدانيين، أو المشترين المحليين الذين يتعاملون بصورة منتظمة مع المنتجين ويمكنهم جمع المعلومات الرئيسية عن المخاطر والحرص على إبلاغ الشركة بها في الوقت المناسب.

وتعتمد شركات عديدة اعتمادًا كبيرًا على الأطراف الثالثة لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلّقة بالحوكمة ولتحديد علامات الإنذار في سلاسل إمداداتها. وتشمل الأدوات التي أشارت الشركات المشاركة في المشروع التجريبي إلى استخدامها عادة، كل من Maplecroft وSEDEX (وعمليات مراجعة SMETA) وRepRisk. وفي الكثير من الحالات، يشكّل إثبات الحصول على شهادة مطلبًا رئيسيًا للشركات عندما تتعامل مع الموردين. وتعترف بعض الشركات بمحدودية أطر المراجعة الخارجية وقد وضعت معاييرها الخاصة التي يمكن للمراجعين الخارجيين أن يقيّموا ممارسات الموردين على ضوئها أو أن يتابعوا عمليات المراجعة الخارجية بواسطة إجراءات التقييم الخاصة. ولكن يستخدم هذا النهج في الكثير من الأحيان مع سلع مختارة، لا سيما تلك التي تكون الأكثر صلة بالنسبة إلى العمل التجاري من حيث الكمية التي يتم توفيرها. وفي حالات أخرى، يطلب الامتثال فقط لمتطلبات إصدار الشهادات. وبالنسبة إلى العديد من الشركات، تبقى أطر المراجعة من جانب طرف ثالث ركنًا أساسيًا من إجراءات تقييم المخاطر التي تعتمدها.

الإطار 9: كيف تستخدم الشركات أطر التقييم والمراجعة من أجل ترتيب المخاطر بحسب الأولوية وتقييمها

انضمت إحدى شركات ما قبل الإنتاج إلى خطة طرف ثالث لقاعدة بيانات سلسلة الإمدادات وزادت تواصلها مع الموردين بشأن تقييمات المخاطر، حيث طالبتهم بإجراء تقييمات ذاتية لدعم ترتيب المخاطر بحسب الأولوية.

واستخدمت شركة أخرى خطة معتمدة على نطاق القطاع في إطار العناية الواجبة التي تمارسها لإجراء تقييمات رسمية واستعراضات مستقلّة في الموقع لجميع مورديها من المستوى الأول خلال فترة تمتد على ثلاث سنوات. ويجري مراجع خارجي استعراضات مستقلّة لجميع مواقع العمليات، وتكون هذه المراجعات متاحة للعموم. ولقد أنجزت هذه التقييمات لحوالي 250 000 مزارع، الأمر الذي سمح للشركة بتكوين فهم جيّد لمورديهات من المستوى الأول. وتتوقّع الشركة نفسها من الموردين أن يجروا تقييمات ذاتية أيضًا. وتستخدم هذه التقييمات للحرص على امتثال الموردين لسياسات الشركة. ومن ثم تستخدم المعلومات التي تم جمعها من التقييمات الذاتية والاستعراضات المستقلّة لحفز الاجراءات التصحيحية والتخفيف من المخاطر التي جرى تحديدها.

ويمكن أن تؤدي الأطر الخارجية والأدوات ومقدمي الخدمات دورًا مهمًا في عملية العناية الواجبة التي تضطلع بها الشركات، لا سيما شركات ما بعد الإنتاج التي تفتقر إلى المعارف المعمّقة أو الفنية بشأن القضايا أو السياقات التي تعمل فيها أو التي تفتقر ببساطة إلى القدرات الداخلية لتقييم المخاطر. وبالنسبة إلى المنتجين في مراحل ما قبل الإنتاج، فإن الخطط المعتمدة على نطاق القطاع ضرورية لتزويد المشترين في مراحل ما بعد الإنتاج والامتثال لمتطلبات السوق. ولكن تشدد التوجيهات على أنه تقع على عاتق الشركات مسؤولية فردية لممارسة العناية الواجبة في سلاسل إمداداتها.[24] بالتالي، فإنه من المهم أن تؤدي الشركات دورًا نشطًا وأن تواصل عملية الإشراف طوال عملية تقييم المخاطر.

وأقرّت بعض الشركات بأنها لم تكن تمارس رقابة كافية في السابق وبأنها كانت تفتقر إلى الإسهامات في أنشطة العناية الواجبة، وأعادت تركيز نهجها لتقييم المخاطر. ولقد انطوى ذلك على التحول من الاعتماد بشكل أساسي على عمليات المراجعة وخطط إصدار الشهادات إلى تعزيز الإجراءات الداخلية، مع العمل بشكل مباشر مع الموردين، والتعاون مع المستشارين الخارجيين ومنظمات المجتمع المدني التي تملك معارف أكثر تفصيلًا عن القضايا وسياقات العمليات.

[24] مقدمة، العناية الواجبة، الصفحات 21 إلى 23، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

الإطار 10: ما وراء المراجعة وإصدار الشهادات: تعزيز العمليات الداخلية لتقييم المخاطر

تذهب إحدى شركات السلع الإستهلاكية السريعة التنقل ذات سلاسل إمدادات السلع المتعددة إلى أبعد من الاعتماد على عمليات المراجعة وخطط إصدار الشهادات في سلسلة إمدادات زيت النخيل الخاصة بها. وإذ تقرّ الشركة بأن خطط إصدار الشهادات وعمليات المراجعة تؤدي دورًا مهمًا، فهي تعترف أيضًا بأنه لا يجب أن تحلّ محلّ العناية الواجبة. وبدلًا من ذلك، التزمت الشركة بإجراء تحليل للأسباب الجذرية وبتأدية دور مباشر في إيجاد الحلول الفعّالة للقضايا التي جرى تحديدها في سلسلة الإمداد.

ولتحقيق ذلك، تعمل الشركة مع إحدى منظمات المجتمع المدني لتتبّع إزالة الغابات في صناعة النخيل. وتوفّر منظمة المجتمع المدني إنذارات شهرية لمورّدي الشركة من المستوى الأول وتُعلم الشركة بذلك في الوقت نفسه. ونتيجة لذلك، يمكن للشركة أن تعمل مباشرة مع مورديها على رصد كيفية معالجتهم للمخاطر على الأرض.

واستكشفت دورتا التعلّم من الأقران حول «معالجة الثغرات بين الالتزامات السياسية وإجراءات التنفيذ» و«تعزيز التعاون مع الأطراف الثالثة لتحسين إدارة المخاطر»، كيف يمكن للتعاون مع الأطراف الثالثة، بما فيها الأطر القطاعية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية والمستشارين الخارجيين، أن يضيف القيمة إلى عملية تقييم المخاطر.

وخلصت الدراسة الاستقصائية عن التقدّم المحرز إلى أنه تم إحراز تقدّم ملحوظ في تعزيز تقييم المخاطر المتّصلة برفاه الحيوانات وحماية البيئة، وهما قضيتان عالجتهما غالبية الشركات سابقًا. وبصورة خاصة، قامت الشركات التي عززت عمليات تقييم المخاطر من أجل حماية البيئة بالتركيز على إزالة الغابات، وتلوث المياه، ونضوب الموارد المائية.

وخلصت الدراسة الاستقصائية الأساسية إلى وجود ثغرات كبيرة بين الالتزامات السياسية التي تقطعها الشركات إزاء القضايا الرئيسية وإدماج هذه القضايا في نطاق تقييم المخاطر. ووسّعت الشركات نطاق تقييمها للمخاطر ليشمل القضايا التي تمت الإشارة فيها سابقًا إلى وجود ثغرات بين الالتزامات السياسية وممارسات تقييم المخاطر. وعلى سبيل المثال، قامت شركات عديدة بتعزيز نهجها الرامي إلى تقييم المخاطر المتّصلة بعدم التشاور مع أصحاب المصلحة المحتمل تأثرهم، وبالآثار الضارّة على حقوق الإنسان، وبغياب الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات. ولكن كما هو مبيّن في الشكل 71 أدناه، لا يزال هناك ثغرات عديدة ترتبط بكيفية معالجة الشركات للمخاطر الرئيسية الأخرى التي تتمّ معالجتها في التوجيهات.

وأفادت معظم الشركات المشاركة في المشروع التجريبي بإدراجها حقوق العمل في نطاق عمليات تقييم المخاطر التي تجريها. وفي حين تعد أوضاع وظروف العمل مجالًا يمكن فيه تحديد مخاطر كبيرة، فإنه من المهم أيضًا التمييز بين ممارسات العمل المختلفة، لا سيما بين العمل النظامي وغير النظامي والعمل المؤقت/الموسمي والعمل الأسري. ويمكن أن تختلف أوجه الحماية التي توفرها الأطر القانونية في بلدان العمليات اختلافًا ملحوظًا عبر ممارسات العمل المختلفة. وعلى سبيل المثال، تملك بلدان عديدة تشريعات محدودة تعالج مسألة العمال المهاجرين أو الموسميين. وشددت شركات عديدة مشاركة في المشروع التجريبي على أن ضمان تقييم هذه المخاطر أمر أساسي لرسم صورة كاملة بالآثار المحتملة في سلسلة الإمدادات. وخلال واحدة من دورات التعلّم من الأقران حول «فهم نُهج إدارة المخاطر والممارسات الجيدة في ما يخص العمل غير النظامي والموسمي والأسري»، أتيحت الفرصة أمام المشاركين لمناقشة بعض التحديات الرئيسية التي يواجهونها في هذا المجال. وتخلل دورة التعلّم من الأقران أيضًا مداخلات من منظمة العمل الدولية وجمعية العمل المنصف اللتين قدّمتا لمحة عامة عن كيفية تحديد هذه المجموعات المختلفة وعن الأدوات والاستراتيجيات القائمة لمعالجة المخاطر ذات الصلة.

الشكل 17- الثغرات بين الالتزامات السياسية ونطاق عمليات تقييم المخاطر.

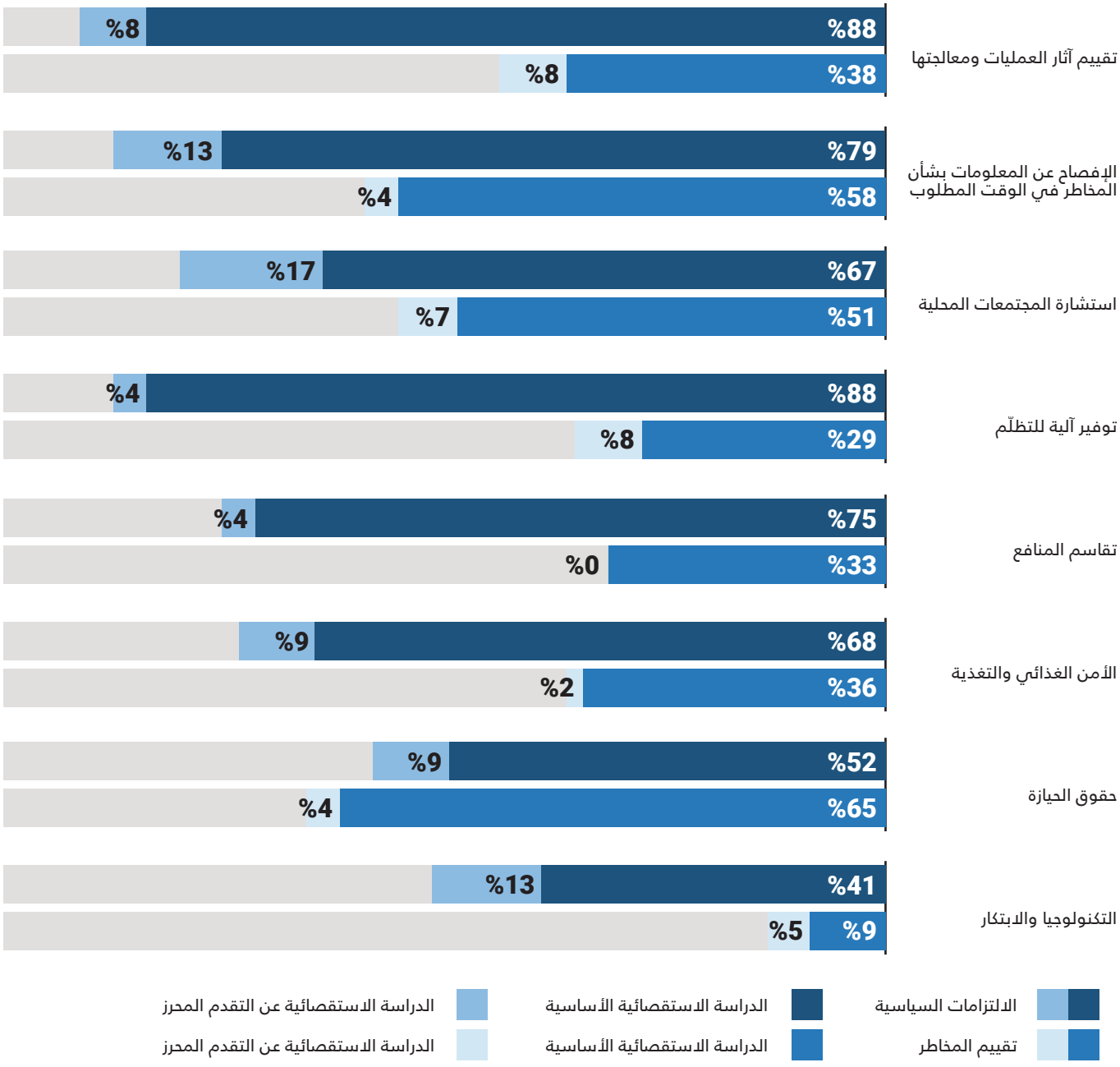

ملاحظة: يظهر الرسم البياني نسبة الشركات التي أبلغت عن قطعها التزامات سياسية ترتبط بمجالات خطر محدّدة في الدراسة الاستقصائية الأساسية وإلى أي مدى تغيّر ذلك بحلول موعد الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز، فضلًا عن نسبة الشركات التي اضطلعت بأنشطة تقييم للمخاطر المرتبطة بالقضايا نفسها وإلى أي مدى تغيّر ذلك بحلول موعد الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز.

وتوصي التوجيهات بإجراء عمليات تقييم المخاطر على نحو مستمر لرسم صورة فعليّة عن المخاطر على مرّ الزمن مع مراعاة الظروف المتغيّرة.[25] ولقد اعتمدت بعض الشركات عمليات داخلية لضمان جمع المعلومات عن المخاطر وتقييمها على نحو مستمر. وعلى سبيل المثال، وصف العديد من المشاركين كيف أن ضمان تمكّن الفرق المحلّيّة من جمع المعلومات على الأرض وتشاطرها مع المقر الرئيسي يعد أمرًا محوريًا في عملية تقييم المخاطر. ويمكن لإنشاء نظم داخلية لحفظ المعلومات عن المخاطر وتحديثها أن يساعد على تقاسم المعلومات التي تم جمعها

[25] القسم 2-2 من الخطوة 2، الصفحات 34 إلى 36، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

بين الفرق المعنية من دون إبطاء وعلى توجيه إجراءات التخفيف من المخاطر عند الحاجة. وتشكّل سجلات المخاطر أداة شائعة يمكن أن تستخدمها الشركات لتسجيل المخاطر وتتبّعها وتصنيفها (مثلًا كمخاطر منخفضة ومتوسطة وعالية).

الإطار 11: كيف تستخدم الشركات مصفوفات وسجلات المخاطر لحفظ المعلومات عن مخاطر سلسلة الإمدادات

قامت إحدى الشركات التي تمارس رقابة مباشرة على الإنتاج في المزرعة، باستشارة إحدى منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان لاستعراض نهجها الرامي إلى تقييم مخاطر سلسلة الإمدادات. وقد وجّه ذلك التحسينات التي أجريت في كيفية استخدام الشركة لمصفوفة المخاطر من أجل تحديد شدّة هذه الأخيرة والآثار المترتبة عن عمليات الشركة عبر تتبع شدّة الآثار، وحجمها (الأعداد التقريبية للأشخاص المتأثرين)، ومستوى عدم إمكانية معالجتها.

وتشارك شركة أخرى في مبادرة قطاعية تستلزم قيام أعضائها بمسك سجلّا بالمخاطر المتعلّقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية ذات الصلة بإنتاج المنتجات وتجهيزها. وتستخدم الشركة سجلات المخاطر على مستوى المجموعة والمستوى الإقليمي ومستوى السوق النهائية من أجل تحديد المخاطر وتقييمها ورصدها. ويتم تقييم جميع المخاطر على ثلاثة مستويات (عالي أو متوسط أو منخفض) من خلال الرجوع إلى الأثر المترتب عنها واحتمال بروزها. وتنظر وظيفة إدارة المخاطر في مختلف المصادر، بما فيها لوحات المخاطر الناشئة والتقارير العالمية والقطرية عن المخاطر. ويمكن للشركة أن تحدد من خلال ذلك من هم الأشخاص المتأثرين، وكيف يتأثرون، وما هي إجراءات التخفيف من المخاطر التي تم تحديدها. وتشرك الشركة عادةً أصحاب المصلحة المتأثرين في تطوير أي إجراءات للتخفيف من المخاطر والتدابير ذات الصلة. وتقوم لجنة معنيّة بإدارة المخاطر والإدارة في جميع بلدان العمليات باستعراض سجل المخاطر بصورة منتظمة.

وكما نوقش في الخطوة 1، أفادت شركات عديدة بأن المشاركة في المشروع التجريبي ساعدت على تحديد أين يجب تنفيذ التغيرات في ممارسات إدارة سلسلة الإمدادات. وعلّقت غالبية الشركات بالقول إن المشروع التجريبي أتاح لها الفرصة لقياس ممارساتها على ضوء التوجيهات وللتعلّم من المشاركين الآخرين كيف تتم معالجة التحديات المماثلة في إطار عمليات العناية الواجبة الخاصة بهم. واستعرضت بعض الشركات ممارسات تقييم المخاطر الخاصة بها كجزء من التزامها بالتحسين المتواصل. وفي العديد من الحالات، أثّرت العوامل الخارجية نفسها التي دفعت الشركات إلى تعزيز التزاماتها السياسية، على التغيرات التي أدخلت على عملية تقييم المخاطر. أما بالنسبة إلى العوامل التي أثرت على التغيرات التي أحدثتها الشركات في التزاماتها السياسية، فهي تشمل اعتماد متطلبات قانونية جديدة، وممارسة الضغط من جانب منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، والتغيّرات في استراتيجية العمل.

ويؤثر طلب المستهلكين والمشترين في مراحل ما بعد الإنتاج أيضًا على القضايا التي تسند الشركات إليها الأولوية وعلى كيفيّة إجراء عمليات تقييم المخاطر. وكما نوقش سابقًا، تفرض شركات ما بعد الإنتاج في الكثير من الأحيان شروطًا على مورديها للحصول على شهادة أو الخضوع لعمليات التدقيق بغية اكتساب الثقة بأنهم يعالجون المخاطر الرئيسية. وهذا الأمر شائع بصورة خاصة مع بعض السلع المحدّدة مثل الصويا والسكر وزيت النخيل عندما تتم إزالة مستويات عديدة من عملية إنتاج شركات ما بعد الإنتاج. بالتالي، يحدد تقييم المنتجين للمخاطر في الكثير من الأحيان بالاستناد فقط إلى المعايير والقضايا التي تجري مناقشتها في الخطط المعتمدة على نطاق القطاع.

تقييم المخاطر المتعلّقة بسلع مختارة

يتبع حوالي نصف (47 في المائة) الشركات ذات سلاسل إمدادات السلع المتعددة، نُهجًا مختلفة لتقييم السلع العالية المخاطر مثل زيت النخيل والصويا والكاكاو والتبغ والفانيليا مقارنة بسلع أخرى يعتبر أنها تمثل مستوى أدنى من المخاطر. وتشمل بعض النُهج المتبعة لتقييم السلع العالية المخاطر تعزيز رسم خرائط سلسلة الإمدادات، وتتبع السلسلة، واستخدام خطط إصدار الشهادات والمبادرات القطاعية.

وانطلاقًا من التحليل الوارد في الخطوة 1 (الجدول 1)، استكشفت الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز كيف قامت الشركات التي تعمل في سلاسل إمدادات سلع مختارة أو التي تتزوّد منها بإدراج القضايا الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها في التوجيهات في عملية تقييمها للمخاطر.

ويجمع الجدول 2 القضايا المندرجة ضمن نطاق تقييم المخاطر المبلّغ عنه في الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز لإبراز التقدّم التراكمي الذي أحرزته الشركات في عملية تقييم المخاطر التي أجرتها لسلع مختارة يعرف أنها ترتبط عادةً بمخاطر معيّنة. وتشمل الردود الواردة في الجدول إجابات قدمتها مجموعة مختارة من المشاركين في المشروع التجريبي الذين هم بغالبيتهم شركات ما بعد الإنتاج أو شركات للسلع الإستهلاكية السريعة التنقل (انظر تفسير النطاق الوارد في الجدول 1 في الصفحة 37).

الجدول 2- نسبة الشركات المشاركة التي توفّر أو تنتج سلعًا أساسية (مختارة) والتي أجرت عمليات تقييم لمخاطر محدّدة يعرف أنها ترتبط بهذه السلع بحلول نهاية المشروع التجريبي

● >70% ◖ 40-70% ○ <40%

عمليات تقييم المخاطر	الكاكاو	زيت النخيل	الصويا	السكر	التبغ
الشفافية والإفصاح عن المعلومات	◖	◖	●	◖	●
استشارة أصحاب المصلحة المتأثرين	◖	◖	●	◖	●
الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة للسكان الأصليين	◖	◖	◖	◖	◖
الآثار المترتبة عن الأنشطة والعمليات والسلع والخدمات	◖	○	◖	○	○
تقاسم المنافع المتأتية من العمليات	○	○	○	○	◖
الوصول إلى آلية من آليات التظلم	◖	◖	●	◖	●
الآثار الضارة على حقوق الإنسان	●	●	●	◖	●
انتهاك حقوق العمل	●	●	●	◖	●
المخاطر الصحية المرتبطة بظروف العمل	●	●	●	◖	●
الآثار المترتبة على صحة الإنسان وسلامته	●	●	●	◖	●
الآثار المترتبة على إمكانية الحصول على الأغذية والتغذية	○	○	◖	○	○
الآثار المترتبة على حقوق الحيازة والحصول على الموارد الطبيعية	◖	○	◖	◖	●
الآثار المترتبة على حماية البيئة	●	◖	●	◖	●
قضايا الحوكمة	◖	◖	●	○	●
الآثار المترتبة عن نقل التكنولوجيا والابتكار	○	○	○	○	◖

ملاحظة: تشمل الردود الواردة في الجدول إجابات قدمتها مجموعة مختارة من المشاركين في المشروع التجريبي الذين هم في غالبيتهم شركات في مراحل ما بعد الإنتاج أو شركات للسلع الإستهلاكية السريعة التنقل. وقامت البيانات الواردة في الجدول 2 لإظهار التقدم المحرز باستخدام بيانات خط الأساس المعدلة لتشمل فقط الشركات التي قدمت ردودًا على الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز على السواء.

وبلّغت الشركات عن إحراز بعض التقدّم في سلاسل إمدادات السلع الخمس كلها. وبصورة خاصة، أفادت الشركات العاملة على طول سلسلة إمدادات السكر بإحداث تغييرات لتوسيع نطاق عملية تقييم المخاطر حتى تشمل القضايا التي لم تجرِ معالجتها سابقًا. ولكن كما هو مبيّن في الجدول 2 أعلاه، لا يزال هناك ثغرات كبيرة في مدى معالجة الشركات للقضايا التالية: 1) تقاسم المنافع المتأتية من عمليات الشركة، 2) والآثار المترتبة على حقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية، 3) والآثار المترتبة عن نقل التكنولوجيا والابتكار في ما يخص السلع الخمس كلّها. ولم تحدث معظم الشركات التي لم تدرج هذه القضايا سابقًا في تقييمها للمخاطر، أي تغيّرات طوال فترة تنفيذ المشروع التجريبي.

الإطار 12: كيف يمكن للشركات أن تقيّم المخاطر المرتبطة بالأراضي والحيازة؟

برنامج LEGEND هو برنامج ممول من وزارة التنمية الدولية وتم تصميمه للبحث في الاستثمار المسؤول في الأراضي والزراعة. وهدف البرنامج إلى حشد المعارف والقدرات لدعم البرمجة القطرية الرامية إلى تحسين حوكمة الأراضي وتعزيز الحقوق المتعلقة بالأراضي. وجرّب البرنامج مجموعة من الشراكات المبتكرة بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتطوير نُهج وأدوات عملية للمشاريع الاستثمارية المسؤولة في أفريقيا. علاوة على ذلك:

- قام نظام TMP Systems الذي هو شريك للبرنامج بتطوير أداة Landscope الإلكترونية المستندة إلى البيانات في تقييم مخاطر الحيازة (www.landscope.info)، لمساعدة الشركات على تحديد أفضل المواقع للاستثمارات جديدة والحد من عبء المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلّقة بالحوكمة. وتسمح أداة خاصة بمخاطر الحيازة للشركات بالمساهمة بالبيانات لتحديد مستويات الخطر في مشاريع محدّدة، الأمر الذي يمكنه أن يساعد على تبرير اعتماد تدابير إضافية للعناية الواجبة وإجراءات أخرى ترمي إلى التخفيف من خطر الحيازة، ما يمهّد الطريق أمام بناء علاقات مستدامة ومسؤولة مع المجتمعات المحلّيّة.
- وقامت بوابة الأراضي (Land Portal) (www.landportal.org)، بالتعاون مع المعهد الدولي للبيئة والتنمية، بتطوير نظام ملاحي للاستثمار المسؤول المستند إلى الأراضي (www.landinvestmetns.org) وهو أداة إلكترونية تساعد الشركات على تحديد الأدوات العملية الأهم بالنسبة إلى عملها والحصول عليها من بين مجموعة واسعة من الموارد المتعلّقة بالاستثمار في الأراضي، بما يتناسب مع دور الشركات ومكانتها في سلاسل قيمة محدّدة ومع متطلبات مشاريع استثمارية معيّنة.

التحديات والفرص التي تم التعرّف عليها في تحديد المخاطر وتقييمها وترتيبها بحسب الأولوية:

- في الوقت الراهن، لا يوجد تعريف «للمخاطر العالية» و«علامات الإنذار» تتفق عليه الشركات العاملة على طول سلاسل الإمدادات الزراعية من أجل تحديد الظروف التي تستدعي بذل العناية الواجبة المعززة. وتعرّف بعض الشركات «المخاطر العالية» و«علامات الإنذار» بما يتماشى مع التعريفات التي توصي بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. وتضطلع شركات عديدة أيضًا، ردًا على مخاوف أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، بعملية العناية الواجبة المعززة في قضايا فردية بدلًا من اعتماد نهج شامل إزاء العناية الواجبة يكون متواصلًا ويركّز على معالجة القضايا التي فيها القدر الأكبر من خطر إلحاق الضرر بالأشخاص أو البيئة. والفرصة متاحة أمام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز الاستخدام المتّسق لهذا النهج من أجل تحديد «المخاطر العالية» و«علامات الإنذار» المحدّدة في التوجيهات. ويمكن أن يسهّل ذلك تبادل المعلومات بين الشركات وضمان الاتساق في تحديد المخاطر بين الشركات العاملة في سياقات مماثلة أو على طول سلاسل الإمدادات نفسها.
- في الوقت الراهن، لا ينظر نطاق أنشطة تقييم المخاطر في معظم الشركات في المخاطر المحتملة المتعلّقة بالأمن الغذائي والتغذية وتقاسم المنافع المتأتية من عمليات الشركة والآثار المترتبة عن التكنولوجيا والابتكار، وجميعها مجالات خطر يتم تسليط الضوء عليها بصورة خاصة في التوجيهات. وهناك حاجة إلى زيادة الوعي والفهم في ما يتعلّق بكيفية ارتباط هذه القضايا بالمخاطر ذات الصلة في سلاسل إمدادات الشركات، وبالخطوات التي ينبغي أن تتخذها الشركات لتحديد هذه المخاطر والتخفيف منها.
- لقد اتخذت بعض الشركات خطوات مهمة لتعزيز عملياتها الداخلية من أجل ممارسة العناية الواجبة. ولكن تستمر شركات عديدة في الاعتماد على الخطط والمبادرات القطاعية للحصول على المعلومات عن المخاطر في سلاسل إمداداتها. وفي حين أنه يمكن لهذه المبادرات أن توفر دعمًا قيمًا لمعالجة بعض القضايا المحدّدة التي تميّز سلاسل إمدادات سلع معيّنة، ثمة حدود لكيفية استخدامها بطريقة فعّالة من أجل دعم عملية تقييم المخاطر. وكما هو مبيّن سابقًا في التقرير الأساسي وأعيد التأكيد عليه في هذا التقرير، هناك بعض التحدّيات الرئيسية التي تواجهها الشركات التي تعتمد على المبادرات القطاعية:

i. تتوقف فعالية عملية العناية الواجبة الجارية على مدى تكرار عمليات تقييم المخاطر وعلى ما إذا كانت هذه العمليات كافية لجمع المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب لكي يسترشد بها صنع القرارات. وقد يؤدي اعتماد الشركات على إصدار الشهادات بوصفه سبيلًا لضمان تحديد المخاطر وتقييمها بشكل ملائم، إلى استخدام هذه الخطط لأغراض تتجاوز الغرض الذي أعدّت من أجله في الأساس. ويمثل ذلك تحديًا لخطط إصدار الشهادات وللشركات المعتمدة عليها على السواء. ومن الأهمية بمكان أن تضع الشركات عملياتها الداخلية الخاصة التي يمكنها أن تكمّل المعلومات الواردة من المصادر الخارجية.

ii. وبالنسبة إلى شركات ما بعد الإنتاج، فإن استخدام الأطر المعتمدة على نطاق القطاع مثل خطط المراجعة وإصدار الشهادات، أمر شائع ويشكل في الكثير من الأحيان الأداة الوحيدة المستخدمة لضمان قيام الموردين بمعالجة المخاطر في سلسلة الإمدادات. ولكن قد لا تتخذ الشركات الخطوات للتحقق مما إذا كانت المعايير والمتطلبات التي تفرضها هذه الخطط متّسقة مع توقعاتها بشأن الطريقة التي ينبغي للموردين ما قبل الإنتاج أن يعتمدوا بموجبها مبادئ السلوك التجاري المسؤول. وتقرّ شركات ما بعد الإنتاج أن عمليات المراجعة التي أجريت على ضوء الأطر المعيارية قد لا تولّد دائمًا القدر الكافي من المعلومات المتعلّقة بالمخاطر في سلسلة الإمدادات. وفي حالة خطط إصدار الشهادات، تتلقى الشركات فقط المعلومات عما إذا كان المورد قد نجح في «اختبار» المراجعة أو الحصول على شهادة. وثمة فرصة لتعمل شركات ما بعد الإنتاج مع الموردين ما قبل الإنتاج والخطط المعتمدة على نطاق القطاع لتحديد نوع المعلومات المتعلّقة بالمخاطر التي يتوقع توفيرها والحرص على أن يتم وضع الخطط لمعالجة متطلبات ما بعد الإنتاج، لا سيما في ظل زيادة الضغط من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لمعالجة المخاطر الرئيسية.

iii. وبالنسبة إلى المؤسسات الزراعية، يتسم الامتثال لمطالب المستهلكين بأن يجرى التقييم على ضوء خطة معتمدة على نطاق القطاع، بأهمية محورية في الكثير من الأحيان لضمان الوصول إلى الأسواق الرئيسية. ولكن قد يكون الامتثال لمجموعة معيارية من المتطلبات أمرًا مكلفًا ويستغرق الكثير من الوقت ولا يركّز دائمًا على القضايا ذات الأولوية التي تمت ملاحظتها على الأرض. وما يساهم في هذه التحديات هو خضوع الشركات التي توفّر المنتجات لأسواق ومناطق جغرافية مختلفة والتي تعمل مع عدد كبير من العملاء، لمجموعات مختلفة من المتطلبات. وينطوي ذلك على تحد خاص بالنسبة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين قد تكون قدراتهم ومواردهم محدودة والذين يتعرّضون بالتالي لخطر الاستبعاد من بعض الأسواق.

vi. وقد لا يبرز استخدام النطاق المعياري جميع المخاطر المتّصلة بالأعمال التجارية الفردية. وقد تتّسم بعض الأطر مثلًا بالفعالية في تقييم المخاطر الاجتماعية ولكنها لا تعالج القضايا البيئية بتعمّق كاف، أو العكس بالعكس. وبالنسبة إلى شركات ما قبل الإنتاج وما بعده التي تعمل على مستوى عالمي أو في مناطق جغرافية عديدة، لا ينجح تطبيق معيار واحد على الجميع عند العمل في سياقات مختلفة. ولا يمكن للنهج المعياري أن يناسب احتياجات الشركات التي تسعى إلى تكوين فهم أدق للقضايا النظمية، بما فيها حيازة الأراضي أو التمييز ضد المرأة والعمال المهاجرين في بعض البلدان، أو للتحديات المتّصلة بعمليات محدّدة مثل الآثار المترتبة على الأمن الغذائي والتغذية.

الخطوة 3- تصميم استراتيجية للاستجابة للمخاطر المحدّدة في سلسلة الإمدادات وتنفيذها

النتائج الرئيسية والدروس المستفادة

- تتعلّق أهم ممارسات إدارة المخاطر التي تعتمدها الشركات بالآثار على حقوق الإنسان، والصحة العامة والسلامة العامة، والإدارة البيئيّة.
- لا يزال هناك ثغرات كبيرة في الطريقة التي تدير فيها الشركات العاملة على طول سلاسل إمدادات سلع مختارة المخاطر المتّصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وانخراط أصحاب المصلحة، واستشارة المجتمعات المحلّيّة المحتمل تأثرها، بما فيها السكان الأصليين، وتقييم الأنشطة على ضوء القوانين الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا.
- تستمر الشركات، لا سيما العاملة في مراحل ما بعد الإنتاج، في الاعتماد بشدّة على الخطط المعتمدة على نطاق القطاع للتأكد من أنه تجري إدارة المخاطر في سلاسل إمداداتها.
- حدّدت الشركات قياس الأثر المترتب عن عملياتها كأحد التحديات التي تواجهها. ولكنه تم التعرّف على الفرص المتوافرة للتعاون مع الأقران وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل وضع المؤشرات والأطر التي من شأنها أن توجّه صنع القرارات.

إبلاغ نتائج التقييم إلى الإدارة العليا

تنصح التوجيهات الشركات بإبلاغ نتائج تقييمها للمخاطر إلى الإدارة العليا.[26] وخلصت الدراسة الاستقصائية الأساسية إلى أن غالبية الشركات المشاركة تبلّغ نتائج بذل العناية الواجبة إلى الإدارة العليا. وخلصت الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز إلى أن 52 في المائة من الشركات التي كانت تملك سابقًا عمليات لإبلاغ نتائج بذل العناية الواجبة إلى الإدارة العليا، قد أجرت تغييرات لمواصلة تعزيز عملية الإبلاغ الداخلي طوال فترة تنفيذ المشروع التجريبي.

وضع خطة لإدارة المخاطر

عندما يتم تحديد المخاطر وتقييمها، يتعيّن على الشركات أن تقرر ما إذا كانت ستحافظ على علاقتها التجارية مع المورد أثناء التخفيف من المخاطر أو ستفك ارتباطها به. وتوصي التوجيهات الشركات، تبعًا لمكانتها في سلسلة الإمدادات، بأن تتخذ خطوات لمعالجة الآثار أو التخفيف أو الوقاية منها.[27] ويتعيّن على الشركات التي لا تساهم في الآثار الضارة ولكنها ترتبط بها بصورة مباشرة عن طريق علاقة تجارية، أن تستخدم نفوذها للتخفيف من الآثار أو الوقاية منها. وعندما لا ينجح التخفيف من المخاطر أو يعتبر غير ممكن، يتعيّن على الشركات أن تفك ارتباطها بالمورد أو بالشريك التجاري.[28]

وعبّرت الشركات بصورة عامة عن رغبتها في التعاون مع الموردين والشركاء التجاريين عندما يتم تحديد المخاطر. وتوصي التوجيهات بأن ينطوي هذا التعاون على تعزيز العلاقة التجارية عبر مثلًا الاستثمار في علاقات طويلة الأجل وممارسة النفوذ لتحفيز تنفيذ تدابير إدارة المخاطر. ولكن يمكن لمواصلة التعامل مع الموردين الذين تم ربطهم بالمخاطر أن يمثل تحديًا للشركات لا سيما عندما تكون سمعة العمل التجاري معرّضة للخطر وعندما يُنظر إلى فك الارتباط على أنه الرد الممكن الوحيد (وهو الرد الذي قد يطلبه أصحاب المصلحة من قبيل المنظمات التي تقوم بحملات في الكثير من الأحيان).

[26] القسم 3-1 من الخطوة 3، الصفحتين 36 و37، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

[27] الإطار 1-2 في الخطوة 3، الصفحة 21، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

[28] الإطار 1-2 في الخطوة 3، الصفحة 21، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

الإطار 13: الآثار الضارة: هل يجب أن ترتبط الشركات أو أن تفك ارتباطها؟

أطلقت منظمة من منظمات المجتمع المدني المعنية بتحسين رفاه الحيوانات شريطًا مصورًا للتوعية حول مورد إحدى الشركات المشاركة في المشروع التجريبي. ولم تجد هذه الشركة في الأساس أي «علامات إنذار» ترتبط بهذا المورد وكانت تفضل عمومًا العمل مع الموردين على قيادة الامتثال لتوقعاتها في ما يخص التزوّد. ولكن عندما قدّمت منظمة المجتمع المدني الأدلّة على وجود آثار ضارة خطيرة على رفاه الحيوانات، اتخذت الشركة إجراءات فورية عبر فك ارتباطها بالمورد. وعند مناقشة هذه الحالة مع المشاركين الآخرين في المشروع التجريبي، أقرّت الشركة بأن اتخاذ قرار فك الارتباط بأحد الموردين ليس دائمًا قرارًا سهلًا. فهناك حالات كثيرة ستسعى فيها الشركات إلى العمل مع مورديها لإدارة مخاطر سلسلة الإمدادات، ولكن في نهاية المطاف يعود قرار اتباع هذا النهج أو عدم اتباعه إلى الشركة.

وخلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي، عززت بعض الشركات الممارسات القائمة لإدارة المخاطر المتعلّقة بالصحة والسلامة، والإدارة البيئية، والآثار المترتبة على حقوق الإنسان. وحقّقت الشركات القدر الأكبر من التقدّم في مجال نشر المعلومات، مع التركيز بصورة خاصة على عمليات تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية وخطط إدارتها. ولكن كما هو مبيّن في الشكل 81، تعتبر شركات عديدة أن هناك ثغرات كبيرة في نطاق القضايا المدرجة ضمن أنشطة الشركات لإدارة المخاطر مقارنة بالقضايا التي توصي التوجيهات الشركات بمعالجتها. وترتبط هذه الثغرات بصورة خاصة بما يلي:

i. تحديد فرص الانتفاع من التنمية
ii. الاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من الآثار المترتبة على الأمن الغذائي والتغذية
iii. وضع استراتيجية للتعامل مع الشعوب الأصلية
vi. تقييم الأنشطة على ضوء السياسات الوطنية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والمساهمة المحلّيّة.

الشكل 18- الثغرات بين الالتزامات السياسية ونطاق عمليات تقييم المخاطر.

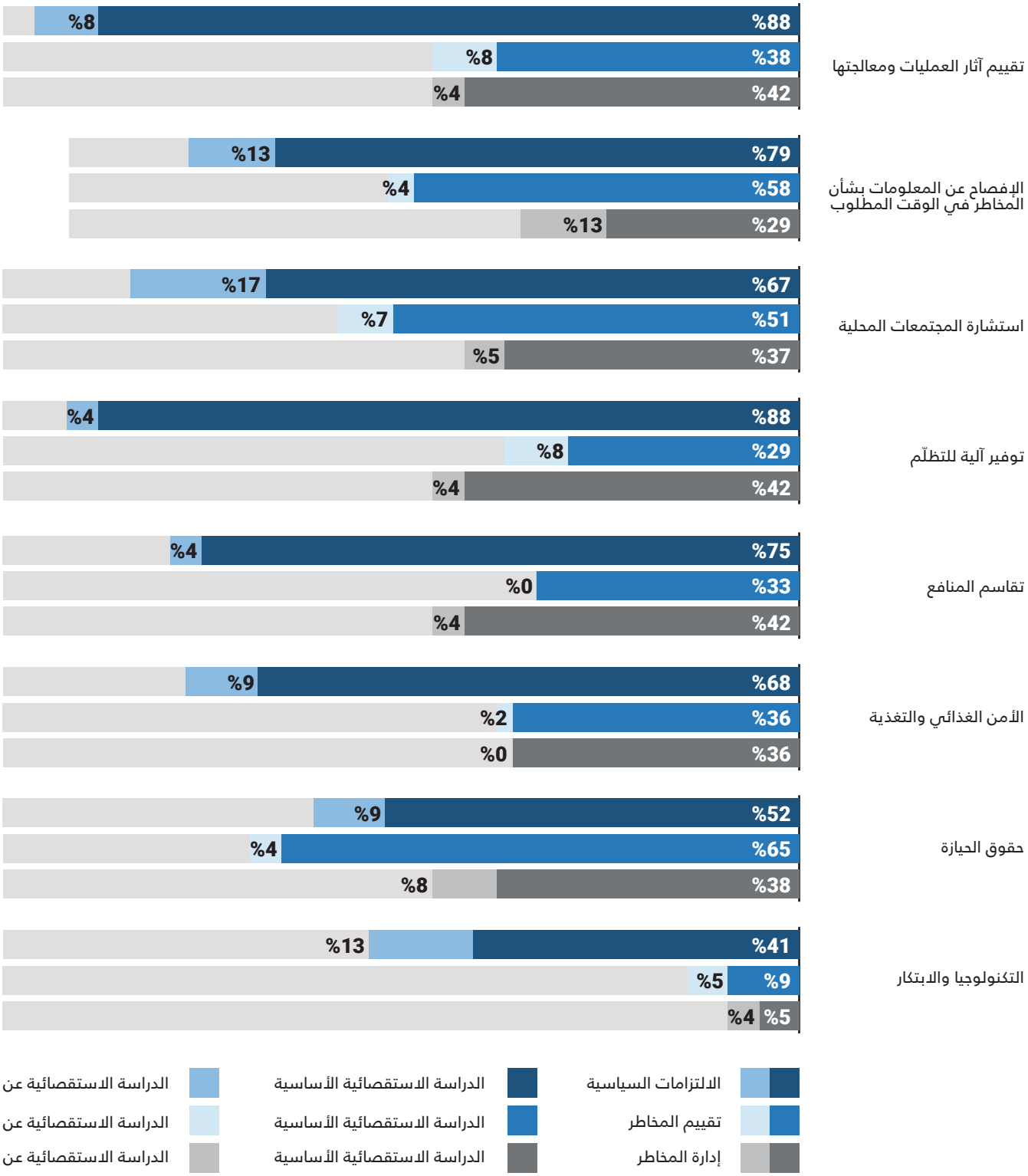

ملاحظة: يظهر الرسم البياني نسبة الشركات التي أبلغت عن قطعها التزامات سياسية ترتبط بمجالات خطر محدّدة في الدراسة الاستقصائية الأساسية وإلى أي مدى تغيّر ذلك بحلول موعد الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز؛ ونسبة الشركات التي اضطلعت بأنشطة تقييم المخاطر في القضايا نفسها وإلى أي مدى تغيّر ذلك بحلول موعد الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز؛ ونسبة الشركات التي اضطلعت بأنشطة إدارة المخاطر في القضايا نفسها وإلى أي مدى تغيّر ذلك بحلول موعد الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز.

وفي حين أفادت الشركات بتنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة المخاطر التي جرى تحديدها في ما يتعلّق بحقوق العمل، تجدر الإشارة إلى أن التحديات المحدّدة في الخطوة 2 والمتعلّقة بتقييم المخاطر ذات الصلة بأوضاع وظروف العمل في العمل غير النظامي والأسري والموسمي/المؤقت تشكّل تحديات للشركات الساعية إلى معالجة هذه المخاطر في عملية إدارة المخاطر. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما يمكن تعقّب الأسباب الجذرية وصولًا إلى القضايا النظامية الأوسع نطاقًا في بلدان العمليات.

وكما ذُكر سابقًا في الخطوة 1، تفرض التحديات المتصلة بحقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية قيودًا على مدى قدرة الشركات على معالجة المخاطر ذات الصلة. وفي الكثير من الأحيان، يلزم اعتماد نهج مخصص لكل غرض والتعاون الوثيق مع الأطراف الثالثة، بما فيها منظمات المجتمع المدني المحلّيّة والوكالات الحكومية والمستشارين المتخصصين من طرف ثالث، للتخفيف بفعالية من المخاطر والآثار ذات الصلة.

وتؤدي المؤسسات المالية أيضًا دورًا مهمًا في دعم إدارة المخاطر الكبيرة في السياقات الصعبة. وخلال دورة التعلّم من الأقران حول «دور المؤسسات المالية في دعم الممارسات الزراعية المسؤولة»، شددت الشركات على أنه يمكن للمؤسسات المالية، من خلال توفير الضمانات الاستثمارية مثلًا، أن تساعد على إنشاء آليات تقاسم المخاطر وأن تحفّز المؤسسات على الانخراط في سياقات تعتبر خطيرة جدًا لتعمل فيها الشركات.

الإطار 14: إدارة المخاطر في السياقات المعقّدة

لا يمكن معالجة أشكال العمل الهشّ وغير المستقر في سلسلة إمدادات الشركات بصورة مناسبة ما لم يتم إيجاد حلول شاملة على نطاق أوسع. وفي الكثير من الأحيان، يساهم العمال الأطفال الذين يعملون مع عائلاتهم مثلًا في دخل هذه الأخيرة من خلال عملهم. وهذا الأمر شائع بصورة خاصة في المناطق التي لا تتوافر فيها الفرص التعليمية الكافية والتي تكون فيها الأجور التي يتقاضاها الأهل متدنية جدًا.

ولقد عملت إحدى الشركات المشاركة في المشروع التجريبي عن كثب مع الموردين ومنظمات المجتمع المدني لتحديد مخاطر العمل المتصلة بسلاسل إمداداتها في قطاع البندق في تركيا حيث يعمل العمال الموسميون والمؤقتون غير النظاميين في الكثير من الأحيان في القطاع الزراعي. وحددت عمليات تقييم المخاطر (التي انطوت على زيارة المزارع وإجراء مقابلات مع حوالي 004 عامل) وجود العمال الأجانب غير الشرعيين، وعدم توافر سجلات الاستخدام، والتمييز في التعويض، والمضايقات، والعمال دون السن القانونية، وعدم القدرة على تتبع سلسلة الإمدادات. وتمكنت الشركة من خلال التعاون مع منظمة المجتمع المدني التي أتاحت تكوين فهم معمق وتنفيذ المعايير الدولية، من اتخاذ إجراءات مهمة لمعالجة مخاطر العمل التي جرى تحديدها. ولقد حصل ذلك أيضًا من خلال مراعاة القطاعات الأخرى التي ينشط فيها العمال عندما لا يعملون في قطاع البندق. وفي هذه الحالة، كان تناول القضية من منظور مشترك بين السلع مفيدًا لفهم المخاطر على الأرض ومعالجتها. وتم تقديم التوصيات أيضًا لأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الحكومة التركية والمشترين الدوليين، لضمان اتباع نهج أكثر شمولًا في مواجهة التحديات النظامية المرتبطة بالعمل.

إدارة المخاطر المتعلّقة بسلع مختارة

أجري في الخطوة 3 تحليل للشركات العاملة على طول سلاسل إمدادات سلع مختارة مثل التحليل الذي أجري في الجدول 1 في الخطوة 1 والجدول 2 في الخطوة 2 (أنظر الصفحتين 37 و65). ويجمع الجدول 3 القضايا المندرجة ضمن نطاق إدارة المخاطر المبلّغ عنها في الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز لإبراز التقدم التراكمي الذي أحرزته الشركات في تنفيذ إجراءات إدارة المخاطر ذات الصلة بسلع مختارة يعرف أنها ترتبط عادةً بمخاطر معيّنة. وتشمل الردود الواردة في الجدول إجابات قدّمتها مجموعة مختارة من المشاركين في المشروع التجريبي الذين هم في غالبيتهم شركات ما بعد الإنتاج أو شركات للسلع الإستهلاكية السريعة التنقل (انظر تفسير النطاق الوارد في الجدول 1 في الصفحة 37).

الجدول 3- نسبة الشركات المشاركة التي توفّر أو تنتج سلعًا أساسيّة (مختارة) والتي اضطلعت بأنشطة لإدارة مخاطر محدّدة يعرف أنها ترتبط بهذه السلع بحلول نهاية المشروع التجريبي.

● >70% ◖ 40-70% ○ <40%

إدارة المخاطر	الكاكاو	زيت النخيل	الصويا	السكر	التبغ
نشر المعلومات	◖	◖	◖	◖	●
خطة مشاركة أصحاب المصلحة والتشاور مع المجتمعات المحلّيّة المحتمل تأثرها	○	○	○	○	●
استراتيجية انخراط السكان الأصليين	○	○	○	○	○
اعتماد عملية لتقييم الأثر	◖	◖	◖	○	●
تحديد فرص الانتفاع من التنمية	◖	○	●	○	◖
إنشاء آلية للتظلّم	○	◖	◖	◖	◖
التقييم الجاري للآثار المترتبة على حقوق الإنسان	●	●	●	◖	●
وضع تدابير لحماية العمال ومراقبتهم	●	●	●	◖	●
اعتماد المعايير الخاصة بشروط العمل اللائق	●	●	●	◖	●
وضع تدابير الوقاية والرقابة الخاصة بالصحة والسلامة	●	●	●	◖	●
الاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من الآثار المترتبة على الأمن الغذائي والتغذية	○	○	○	○	○
الخطوات لإدارة حقوق الحيازة والحصول على الموارد الطبيعية	◖	○	○	◖	●
إنشاء نظم الإدارة البيئية	◖	●	◖	◖	●
اعتماد البرامج الخاصة بالضوابط الداخلية والأخلاقيات والامتثال	●	●	●	◖	●
توفير المعلومات الضريبية إلى السلطات	◖	○	◖	◖	●
الخروج من الاتفاقات المانعة للمنافسة أو العدول عن الدخول فيها	◖	◖	◖	◖	●
تقييم الأنشطة على ضوء السياسات الوطنية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والمساهمة المحلّيّة	○	○	○	○	○

ملاحظة: تشمل الردود الواردة في الجدول إجابات قدّمتها مجموعة مختارة من المشاركين في المشروع التجريبي الذين هم في غالبيتهم شركات ما بعد الإنتاج أو شركات للسلع الإستهلاكية السريعة التنقل. وقامت البيانات الواردة في الجدول 3 باستخدام بيانات خط الأساس المعدلة لتشمل فقط الشركات التي قدّمت ردودًا على الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدّم المحرز على السواء.

ويظهر التحليل في الجدول 3 وجود ثغرات كبيرة في النهج الذي تتبعه هذه الشركات لإدارة المخاطر المذكورة أعلاه. وبصورة خاصة، ترتبط الثغرات الأهم التي لوحظ وجودها في سلاسل إمدادات السلع الخمس بما يلي:

i. الاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من الآثار المترتبة على الأمن الغذائي والتغذية
ii. ووضع خطة لمشاركة أصحاب المصلحة والتشاور مع المجتمعات المحلّيّة المحتمل تأثرها، بما في ذلك السكان الأصليين
iii. تقييم الأنشطة على ضوء السياسات الوطنية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والمساهمة المحلّيّة.

الإطار 15: كيف يمكن إدراج اعتبارات الأمن الغذائي في عملية إدارة المخاطر؟

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطًا وثيقًا بهدف التنمية المستدامة 2 المتمثل في «القضاء على الجوع»، ولقد أقرّت بعض الشركات بالأثر الذي يمكن أن يترتب عن عملياتها على الأمن الغذائي حتى عندما تُزال مستويات عديدة من مراحل الإنتاج في سلاسل إمداداتها. ولكن قد يكون اتخاذ الإجراءات بشأن مجال الخطر هذا أمرًا صعبًا بالنسبة إلى الشركات. وتبعًا للسياق، يمكن للمخاطر المرتبطة بالأمن الغذائي أن تكون وثيقة الصلة عندما تستخدم الأراضي لإنتاج السلع لأغراض غير غذائية. وهذه هي الحال مثلًا مع قصب السكر المستخدم لإنتاج الوقود الأحيائي والبلاستيك الحيوي. ففي وقت يمكن فيه للمزارعين أن يستخدموا قصب السكر كمحصول تجاري، يتوقف شراء المنتجات الزراعية واستهلاكها لأغراض تغذوية على ما إذا كانت المنتجات الغذائية متوافرة محليًا والأراضي متاحة لإنتاج السلع من أجل الاستهلاك الغذائي.

وذكر أحد المشاركين في المشروع التجريبي أنه يطلب مراعاة الآثار المترتبة على الأمن الغذائي في عمليات تقييم الآثار البيئية والاجتماعية في مرحلة بدء المشاريع التي تنشئ المواقع غير المستغلة أو توسّعها. ولاحظ المشارك أن الحل لمشكلة انعدام الأمن الغذائي يكمن في تخصيص بعض الأراضي في المنطقة التي تجري فيها عمليات الزراعة. وأعطيت كل أسرة معيشية قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 5.0 و1 هكتار. وبعدها يمكن للأسرة أن تبيع المحاصيل المزروعة في السوق أو أن تستخدمها لاستهلاكها الخاص.

التنفيذ والرصد وتتبع الأداء

ما أن يتم اعتماد خطة لإدارة المخاطر، توصي التوجيهات بأن ترصد الشركات وأن تتبع أداء الجهود الرامية إلى التخفيف من هذه المخاطر. وتتوقف فعالية تدابير إدارة المخاطر التي تطبقها الشركات أيضًا على مدى انخراط هذه الأخيرة مع الموردين والشركاء التجاريين للحرص على تحقيق التطلعات المتعلقة بإدارة المخاطر. وبالإضافة إلى إدراج متطلبات محدّدة في الاتفاقات التعاقدية، يمكن للشركات أن تعمل مع الموردين للاتفاق على خطة عمل لإدارة المخاطر وأن تبني قدراتهم في مجال إدارة المخاطر وأن تواصل الإشراف عن كثب على كيفية تنفيذ العناية الواجبة في عملياتهم.

وحددت الشركات قياس الآثار وتقدير حجمها كأحد أهم التحدّيات التي تواجهها. وكما ذُكر سابقًا في الخطوة 2، تعتمد شركات عديدة، لا سيما التي تعمل في مراحل ما بعد الإنتاج، بشكل أساسي على الخطط المعتمدة على نطاق القطاع للحرص على معالجة المخاطر في سلسلة الإمدادات. وفي هذه الحالات، تعتمد الشركات في الكثير من الأحيان فقط على المعلومات التي توفرها هذه الخطط والمراجعين من الأطراف الثالثة بشأن ما إذا كان الموردون قد خضعوا للمراجعة أو حصلوا على شهادة بما يتماشى مع المعايير المدرجة في الخطة. وهذا الأمر شائع بين الشركات التي توفّر سلعًا معيّنة وعندما يكون إبراز القضايا في سلسلة الإمدادات محدودًا بسبب إزالة عدّة مستويات من مراحل الإنتاج.

وتستخدم الشركات أيضًا أطر الرصد والتقييم الخاصة بها لجمع المعلومات النوعية والكمية عن طريق الموظفين الداخليين أو الأطراف الثالثة. وتعتمد الشركات العاملة في مراحل ما قبل الإنتاج في الكثير من الأحيان على دعم الموظفين المحليين وعلى أصحاب المصلحة الآخرين مثل التقنيين الميدانيين ومنظمات المجتمع المدني والاستشاريين الخارجيين الذين يمكنهم دعم عملية جمع البيانات الجارية على الأرض. وخلال دورة التعلّم من الأقران حول «تعزيز التعاون مع الأطراف الثالثة لتحسين إدارة المخاطر»، أشارت الشركات المشاركة إلى أنه يمكن للتعاون مع منظمات المجتمع المدني أن يكون صعبًا أحيانًا لا سيما في حالة منظمات المجتمع المدني المعنية بالدعوة. ولكن تمت الإشارة إلى أنه يمكن لهذه المنظمات أن تؤدي دورًا مهمًا في دفع الممارسات التجارية المسؤولة وإلى أن الاتفاق على وضع مؤشرات مشتركة لقياس الأثر ضروري من أجل ضمان اتّساق الأهداف.

وأتاحت دورة التعلّم من الأقران حول «الأدوات والتقنيات لتحديد حجم الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية» فرصة لتتبادل الشركات خبراتها في مجال قياس الأثر من خلال الأدوات العملية واستراتيجيات قياس الأثر.

وتمّت الإشارة إلى أن الشركات بحاجة إلى التركيز على النتائج القصيرة الأجل والتغيير الطويل الأجل على السواء عندما تسعى إلى قياس الآثار المتصلة بعملياتها. وفي هذا السياق، شددت بعض الشركات على الحاجة إلى وضع خط أساس متين يمكن بموجبه قياس التغيير وتقييم الآثار من خلال نهج تدريجي. وشددت الشركات التي تبادلت خبراتها في مجال قياس الآثار على ما يلي:

- إن استخدام مؤشرات الأداء الأساسية المباشرة وغير المباشرة (البديلة) والمحدّدة تحديدًا جيدًا في كل مرحلة أمر ضروري لقياس الآثار. ومن المهم أيضًا قياس الآثار المترتبة على أصحاب المصلحة الخارجيين (مثل الموردين والمجتمعات المحلّيّة) وعلى العمل التجاري نفسه. ويمكن لمؤشرات الأداء الأساسية أن تكون مؤشرات مباشرة مثل عدد المزارعين الذين حصلوا على تدريب في مواضيع الصحة والسلامة، ومؤشرات غير مباشرة أو بديلة مثل الحد من الأمراض المنقولة بواسطة المياه في المناطق التي تم فيها تنفيذ التدابير لتحسين الحصول على المياه النظيفة. وأشار المشاركون إلى أهمية مؤشرات الأداء الأساسية هذه في توجيه صنع القرارات الداخلية المتعلّقة بالعمليات الحالية والمستقبلية واستراتيجية الشركة للتزوّد المسؤول.
- ولا تستخدم الشركات جمع البيانات والمعلومات الميدانة لقياس الآثار المترتبة عن عملياتها واستثماراتها فحسب، بل أيضًا للاستفادة منها في صنع القرارات الداخلية واستخلاص الدروس من أجل تعزيز الأنشطة المستقبلية.

ويمكن للتعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين أن يدعم قدرة الشركة على جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة وعلى قياس الآثار وتعزيز عملية تحديد المخاطر وإدارتها. وتقوم غالبية الشركات بتكييف نُهجها لإدارة المخاطر مع السلع المختلفة. وأفادت معظم الشركات (45 في المائة) بأنها تعتمد عملية مختلفة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالسلع التي تصنفها بأنها عالية المخاطر، ويعتمد 30 في المائة من الشركات عملية مختلفة مع سلع مختارة ذات الأولوية. وتشمل الأمثلة على السلع التي تعتبرها الشركات عالية المخاطر كل من زيت النخيل والصويا والكاكاو والسكر، فضلًا عن منتجات أخرى من قبيل الأغذية البحرية.

ويبيّن الشكل 19 مدى استخدام الشركات عمليات مختلفة لإدارة المخاطر في سلاسل إمدادات السلع المختلفة.

.

الشكل 19- نسبة الشركات التي تعتمد عمليات مختلفة لإدارة المخاطر في مختلف سلاسل إمدادات السلع .

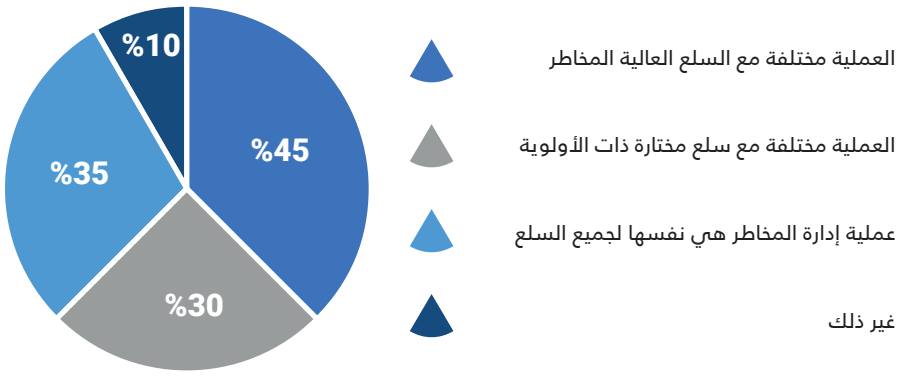

ملاحظة: تشمل عيّنة الشركات الواردة في هذا الرسم البياني فقط المشاركين الذين تضم سلاسل إمداداتهم سلعًا متعددة.

الإطار 16: استخدام مؤشرات الأداء الأساسية لتتبع الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي

وصفت إحدى شركات السلع الإستهلاكية السريعة التنقل البرامج التي نفذتها لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة إمدادات الحليب والفاكهة الخاصة بها. ولقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة عن هذه البرامج، كان لا بد من أن تجد الشركة مؤشرات أداء أساسية يمكنها أن تعكس بفعالية النتائج المحققة ويمكن ربطها بالأنشطة المضطلع بها. ولتقييم الآثار الاجتماعية مثلًا، تشمل مؤشرات الأداء الأساسية مؤشرات بديلة تقوم بقياس عدد:

- الأشخاص ذوي العائدات المتزايدة أو المضمونة
- الأشخاص الذين تلقوا التدريب
- الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على المنافع الاجتماعية
- الأشخاص الذين يستفيدون من القروض الصغيرة
- الأشخاص الذين يتمتعون بظروف عمل أفضل

ولضمان إمكانية ربط البرامج بالأهداف التجارية، قيّمت شركة السلع الإستهلاكية السريعة التنقل أيضًا العائدات من الأنشطة المتصلة بالبرامج وحجم المنتجات الإضافية التي تم التزوّد بها من الموردين.

ووصف أحد المستثمرين كيف اعتمد إطارين لقياس الأثر المترتب عن استثماراته. وتقوم فرق الاستثمار، من خلال إطار للرصد السنوي، بجمع البيانات الكمية عن العمليات المحلّيّة (مثل عدد الموظفين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المشاركين، والارتفاع المقدّر للدخل، والمعلومات النوعيّة عن المساواة بين الجنسين والتحديات والآثار غير المقصودة) لقياس المخرجات والنتائج. ومن ثم يتم تجميع هذه المعلومات على مستوى الحافظة. ويسمح إطار التقييم لفرق الاستثمار بتحليل نتائج الأنشطة وآثارها بمزيد من التفصيل عبر جمع البيانات من الموظفين في الشركات المتلقية للاستثمار ومن أصحاب المصلحة الذين يتعاملون مع هذه الأخيرة. ويشمل ذلك تقييمًا للتغيير التحوّلي الذي تحدثه الاستثمارات، مثل الآثار التي يمكنها أن تترتب عن الاستثمار في شركة ما على إنتاجية الشركات الأخرى. وتبيّن الدروس المُستفادة كيف يتم فحص الاستثمارات وتحديد الفرص المتاحة للاستثمار في المستقبل.

التحديات والفرص التي تم تحديدها في عملية إدارة المخاطر:

- يمثّل الافتقار العام للنُهج الفعالة لإدارة المخاطر المتصلة بانخراط أصحاب المصلحة (بما في ذلك اعتماد عملية للحصول على الموافقة الحرّة والمسبقة والمستنيرة من السكان الأصليين) وبالأمن الغذائي والتغذية من جانب الشركات التي توفّر السكر والصويا والكاكاو وزيت النخيل والتبغ، أحد القيود الرئيسية أمام تنفيذ العناية الواجبة تنفيذًا فعالًا في سلاسل الإمدادات هذه. وتعد السلع المختارة المستخدمة في هذا التحليل من بين السلع المعروفة عادةً باتصالها بمثل هذه المخاطر. ويعتبر ضمان اعتماد الشركات العاملة على طول سلاسل الإمدادات هذه للإجراءات الملموسة لإدارة المخاطر أمرًا بالغ الأهمية لا سيما عندما تكون هذه الشركات من أكبر الشركات العالمية للسلع الإستهلاكية السريعة التنقل والشركات التي تتعامل مع المستهلكين مباشرة والتي تقود التزوّد بأحجام كبيرة من هذه السلع على المستوى العالمي.
- يمكن للشركات التي تعمل في مناطق جغرافية مختلفة وعلى طول سلاسل إمدادات معقّدة أن تجد صعوبة في تحديد أي تدابير للتخفيف من المخاطر يمكن أن تكون مناسبة لسياق أو قضية محدّدة. وهناك فرص متاحة أمام الشركات لتعزز تعاونها مع أصحاب المصلحة، مثل منظمات المجتمع المدني، الذين يمكنهم أن يوفّروا لها المعارف المحلّيّة المعمّقة والدعم في رصد فعالية خططها لإدارة المخاطر. ويتطلب ذلك بالطبع أن تكون هذه المنظمات مستعدة للعمل بشكل بنّاء مع الشركات.
- تؤثر التحدّيات نفسها التي تم تسليط الضوء عليها في الخطوة 2 والتي تتعلّق باستخدام الخطط المعتمدة على نطاق القطاع، على كيفية تناول الشركات إدارة المخاطر في سلاسل إمداداتها. وبصورة خاصة:

i. بالنسبة إلى الشركات التي تعتمد بشكل أساسي على الأطر المعتمدة على نطاق القطاع، هناك قيود عديدة على كيفية تحمّل الشركات مسؤولية فردية في بذل العناية الواجبة الجارية. وتتوقف المعلومات التي تتلقاها الشركات عن كيفية إدارة المخاطر في سلسلة الإمدادات، على نطاق القضايا التي تقيّمها الخطط وعلى مستوى التفاصيل التي تفصح عنها هذه الأخيرة. وبما أن الشركات تتلقى في الكثير من الأحيان فقط المعلومات عما إذا كان المورد قد حصل على شهادة أو نجح في «اختبار» المراجعة، فهي تعجز عن فهم ما هي المخاطر المعيّنة التي تم تحديدها في سلسلة الإمدادات وكيف يتخذ الموردون الخطوات لإدارتها وما إذا كانوا يفعلون ذلك.

ii. وبالنسبة إلى الشركات العاملة في مناطق جغرافية مختلفة أو في سياقات محدّدة، لا يؤدي النهج المعياري لإدارة المخاطر دائمًا إلى تحقيق الأهداف المرجوة. ومن المهم أن تحرص شركات ما قبل الإنتاج وما بعده على أن تتم إدارة القضايا التي ترتبط في الكثير من الأحيان ارتباطًا وثيقًا بالتحديات السياقية، كتلك المتصلة بحيازة الأراضي وحقوق العمل، من خلال نهج مصمم خصيصًا ليناسب السياق المحلي.

- تستخدم الشركات أطرًا مختلفة لرصد تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر. وبالنسبة إلى الشركات التي لم تضع إطارًا بعد، هناك فرصة لتطوير نظام لتتبع مخرجات العمليات ونتائجها والآثار المترتبة عنها. ويمكن أن يساعد ذلك الشركات على رصد إدارة المخاطر الرئيسية وعلى تحديد حجم الآثار الإيجابية المترتبة عن الأنشطة التجارية وقياسها. ويمكن أن يدعم ذلك في المقابل، الطريقة التي تبلّغ فيها الشركات أصحاب المصلحة الرئيسيين عن الآثار القصيرة والطويلة الأجل المترتبة عن الأنشطة التجارية، وهو موضوع تتم مناقشته في الخطوة 5.

الخطوة 4- التحقّق من ممارسة العناية الواجبة في سلسلة الإمدادات

النتائج الرئيسية والدروس المستفادة

- لا يزال هناك اعتماد كبير على عمليّات المراجعة وإصدار الشهادات للتحقّق من أنه يتم تقييم بعض المخاطر وإدارتها. وينطبق ذلك بشكل خاص على المخاطر المتّصلة بالصحّة والسلامة، والبيئة، والحوكمة، وأوضاع وظروف العمل. ولكن قلّما يتم التحقق من ذلك مع المخاطر الرئيسية الأخرى المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية وحقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية.
- لا توفّر المراجعة وخطط إصدار الشهادات التي تستخدمها الشركات نهجًا متسقًا للتحقق من العناية الواجبة. ويمكن لضمان مواءمة هذه الخطط مع التوصيات الواردة في التوجيهات أن يدعم الشركات التي تستخدم هذه الخطط في تنفيذ معايير السلوك التجاري المسؤول.

وتوصي التوجيهات الشركات بالتحقق من أن ممارساتها المتعلّقة بالعناية الواجبة فعالة وتعالج المخاطر المحدّدة وتخفف وتقي منها بشكل ملائم.[29] وخلصت الدراسة الاستقصائية الأساسية إلى أن معظم الشركات قد اعتمدت تدابير للتحقق من فعالية العناية الواجبة التي تمارسها. وشملت هذه التدابير عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، والتحقيقات في الموقع، واستشارة الأطراف الثالثة، بما فيها منظمات المجتمع المدني.

وخلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي، لم تجري معظم الشركات (67 في المائة) أي تغيّرات في عمليات التحقق الخاصة بها، على الرغم من أن بعضها زاد استخدام عمليات التحقق الداخلي أو الخارجي كما هو مبيّن في الشكل 20.

[29] الخطوة 4، الصفحتين 37 و38، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

الشكل 20- الزيادة بالنسبة المئوية في استخدام الشركات لعمليات التحقق خلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي.

وخلال الدورات السبع للتعلّم من الأقران التي عقدت طوال فترة تنفيذ المشروع التجريبي، تم استكشاف الفرص المتاحة للعمل مع الأطراف الثالثة باعتباره سبيلًا للتحقق من التقدم المحرز في مجال العناية الواجبة. ولكن تستمر معظم الشركات بالاعتماد بشكل أساسي على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية وعلى آليات إصدار الشهادات لأغراض التحقق. وكثيرًا ما تستخدم الشركات الآليات نفسها للتأكد من أنه تمت معالجة المخاطر ولتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها. وفي حين تضفي خطط المراجعة وإصدار الشهادات قيمة كبيرة على عملية التحقق، هناك احتمال أن تبالغ الشركات في الاعتماد عليها لبذل العناية الواجبة.

ولكن كما ذكر سابقًا في الخطوتين 2 و3، ينبغي للشركات أن تحرص على تحمل مسؤولية فردية في بذل العناية الواجبة وأن تتجنّب استخدام هذه الخطط لأغراض تتجاوز الغرض الذي صممت من أجله في الأساس.

وركّزت معظم آليات التحقق التي تستخدمها الشركات بالدرجة الأولى على قضايا تتعلّق بالصحة والسلامة، وحماية البيئة، والحوكمة، وحقوق العمل، وحقوق الإنسان. ولم تتم معالجة القضايا الأخرى مثل الأمن الغذائي والتغذية، وحقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والابتكار على النطاق الواسع نفسه. وأحرزت الشركات بعض التقدّم خلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي في التحقق من العناية الواجبة في مجال الأمن الغذائي والتغذية وحقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية. ولكن لا يزال هناك ثغرات كبيرة في التحقق من العناية الواجبة في هذه القضايا مقارنة بغيرها من القضايا. وكما هو مبيّن في الخطوتين 2 و3، يطرح ذلك السؤال حول ما إذا كان يمكن لأطر التحقق أن توفّر للشركات القدر الكافي من المعلومات عن المخاطر التي تميّز سلسلة الإمدادات وعما إذا كانت هذه المخاطر تعالج بشكل مناسب.

وتشير التوجيهات إلى أن استقلالية عمليات المراجعة وجودتها أمران أساسيان لضمان فعاليتها وإلى أنه يجب أن يتمتع المراجعون بالاستقلالية والكفاءة وأن يخضعوا للمساءلة.[30] ولكن أفاد 14 في المائة من الشركات في الدراسة الاستقصائية الأساسية بأن المراجعين الذين تم استخدامهم في عملية التحقق لم يكونوا مستقلين، وأشار 53 في المائة من الشركات إلى أن المراجعين لم يتمتعوا بالاستقلالية في آليات المراجعة الجديدة التي اعتمدتها الشركات منذ الدراسة الاستقصائية الأساسية.

التحديات والفرص التي تم تحديدها في عملية التحقق:

- يمكن أن تستخدم الشركات الأطر المعتمدة على نطاق القطاع وأن تجمع بينها للتحقق من فعالية عملية العناية الواجبة التي تضطلع به في قضايا مختلفة. وينبغي للشركات أن تنظر في الثغرات على مستوى المعلومات التي قد تواجهها عند الاضطلاع بعملية التحقّق، وأن تحرص على أن يتم تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بشكل مناسب طوال فترة عملية العناية الواجبة. ويمكن لاستخدام الأطر القطاعية (لا سيما خطط المراجعة وإصدار الشهادات) على نطاق واسع لتقييم المخاطر وإدارتها وطوال عملية التحقق، أن يفرض تحديات على كيفية اكتساب الشركات للثقة بأنه تتم معالجة القضايا الرئيسية في سلسلة الإمدادات بشكل مناسب.

[30] الخطوة 4، الصفحتين 37 و38، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

- يمكن أن تختار شركات ما قبل الإنتاج وما بعده آلية من مجموعة واسعة من آليات التحقق لتقييم فعالية عملية العناية الواجبة التي تضطلع بها. ولكن تعدد جهود التحقق لمعالجة مجموعات مختلفة من التحديات أو طلبات العملاء في مرحلة ما بعد الإنتاج قد يكون مكلفًا ويستغرق الكثير من الوقت. وتشدد التوجيهات على أنه يمكن لعمليات التحقق التكاملية والمتعاضدة التي تستند إلى معايير مشتركة والتي تجرى في مراحل مناسبة من سلسلة الإمدادات أن تساعد على تجنّب الكلل من التقييمات وعلى زيادة الفعالية. وقد يعترف المراجعون باستنتاجات عمليات المراجعة التي أجرتها أطراف ثالثة مستقلة أخرى.[31] ولكن لتحقيق ذلك سيكون هناك حاجة إلى مواءمة المعايير ذات الصلة. والفرصة سانحة أمام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للنظر في إجراء تقييمات المواءمة للأطر القطاعية الأكثر استخدامًا من جانب الشركات بغية دعم العناية الواجبة في سلاسل الإمدادات على ضوء المعايير المحدّدة في التوجيهات. ولقد عبّر المشاركون في المشروع التجريبي، بما في ذلك الشركات والمبادرات القطاعية، عن اهتمامهم بتقييمات المواءمة التي تجرى للخطط الرئيسية المستخدمة في سلاسل الإمدادات الزراعية. وتمت مناقشة الفرص المتاحة لإجراء تقييم للمواءمة خلال ندوة إلكترونية قادتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشاركت فيها المبادرات القطاعية والشركات.
- تجري بعض الشركات مشاورات مع منظمات المجتمع المدني. ولكن يمكن فعل المزيد لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في عملية التحقق. ويمكن أن تدعم منظمات المجتمع المدني الشركات التي قد تفتقر إلى القدرات الكافية أو الحضور المستمر على الأرض أو المعارف عن السياقات والقضايا والديناميكيات المحلّيّة للتحقق بفعالية من كيفية بذل العناية الواجبة في ما يتعلّق بمخاطر الإمدادات. ويمكن لدعم منظمات المجتمع المدني أن يضفي الاستقلالية أيضًا على عملية التحقّق وأن يعزز الثقة والتوازن بين مصالح الشركة ومصالح أصحاب المصلحة المحليين، لا سيما المجتمعات المحلّيّة. ولكن كما ذكر سابقًا، يتطلب ذلك أن تكون منظمات المجتمع المدني مستعدة للعمل بشكل بنّاء مع الشركات.
- كما جاء سابقًا في التقرير الأساسي، تعتبر استقلالية المراجعين المسؤولين عن التحقّق من عمليات العناية الواجبة التي تجريها الشركات، أمرًا أساسيًا للمحافظة على الموضوعية طوال عملية التحقّق. ويتعيّن على الشركات أن تحرص على أن المراجعين، سواء كانوا مراجعين داخليين أو خارجيين، يتمتعون بالقدر الكافي من الاستقلاليّة عن عمليات الشركة وعن عملية العناية الواجبة على السواء.

الإطار 17: تقييم مواءمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمبادرات القطاعية في قطاعي المعادن والملبوسات

تجدر الإشارة إلى أن التحديات التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير والتي ترتبط بالإفراط في الاعتماد على خطط المراجعة وإصدار الشهادات لأغراض العناية الواجبة لا تخص القطاع الزراعي وحده. فتواجه الشركات التي تعمل في سلاسل إمدادات المعادن والملبوسات القضايا نفسها أيضًا.

ولمواجهة هذه التحديات، أجرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقييم مواءمة في كل قطاع لتقييم كيف تتسق المبادرات القطاعية مع توجيهاتها المتعلّقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن (OECD Due Diligence Guidance for Responsible Mineral Supply Chains) و توجيهاتها المتعلّقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد قطاع الملبوسات والأحذية (OECD Due Diligence Guidance for Responsible Supply Chains in the Garment and Footwear Sector). وكما حصل مع توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، فقد تم وضع الخطوط التوجيهية القطاعية الخاصة بقطاعي المعادن والملبوسات من خلال عملية تشاورية متعددة أصحاب المصلحة شاركت فيها حكومات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. بالتالي، ساعد تقييم المواءمة على وضع مؤشر مرجعي يمكن للمبادرات أن تقيّم معاييرها الخاصة على ضوئه لمواءمتها مع تلك الواردة في توجيهات العناية الواجبة.[32]

[31] الخطوة 4، الصفحتين 37 و38، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

[32] تقييم مواءمة البرامج القطاعية مع توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المعادن https://mneguidelines.oecd.org/industry-initiatives-alignment-assessment.htm وتقييم مواءمة البرامج القطاعية والمتعددة أصحاب المصلحة مع توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الملبوسات والأحذية http://www.oecd.org/daf/inv/mne/alignment-assessment-garment-footwear-sac.htm

الخطوة 5- رفع التقارير عن ممارسة العناية الواجبة في سلسلة الإمدادات

النتائج الرئيسية والدروس المستفادة

- أدخل أكثر بقليل من ثلث الشركات تغيّرات على ممارسات رفع التقارير خلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي. ولكن لا يزال هناك ثغرات في كيفية رفع الشركات التقارير العامة عن جميع الخطوات المتبعة في ممارسات العناية الواجبة الخاصة بها.
- تعوّل شركات عديدة على الأطر المعتمدة على نطاق القطاع لجمع المعلومات عن المخاطر في سلاسل إمداداتها وعن الطريقة التي تدار فيها. ولكن المعلومات التي تتشاطرها الخطط المعتمدة على نطاق القطاع مع الشركات لا تكون دائمًا متوافرة في الوقت المطلوب أو مفصّلة بالقدر الكافي لتتمكن الشركات من استخدامها عند رفع التقارير العامة عن ممارسات العناية الواجبة الخاصة بها.

وتنصح التوجيهات المؤسسات برفع التقارير العامة عن ممارسات العناية الواجبة الخاصة بها ما يوفّر لأصحاب المصلحة والشركاء التجاريين المتأثرين معلومات واضحة ودقيقة عن الآثار الضارة المحتملة في سلسلة إمدادات الشركة وعن الخطوات المتخذة للتخفيف أو الوقاية منها.[33] وخلصت الدراسة الاستقصائية الأساسية إلى أنه على الرغم من أن ثلثي الشركات رفع تقارير عامة، فإن الثلث فقط بلّغ عن عمليات الإدارة الخاصة بالعناية الواجبة، وتقييم المخاطر وإدارتها، وعمليات التحقق. ولم يرفع ثلث الشركات أي تقارير عن أي من الجوانب المتعلّقة بأنشطة العناية الواجبة.

وخلال دورات التعلّم من الأقران والاجتماعات الشخصية التي عُقدت طوال فترة تنفيذ المشروع التجريبي، أشارت الشركات إلى أن رفع القارير لا يزال يمثل تحديًا لا سيما عندما يتعلّق بالبت داخليًا بأي معلومات يمكن الإفصاح عنها. وتقرّ الشركات بأن هناك مجال لإجراء تحسينات في رفع التقارير بشأن المخاطر المحدّدة.

وخلصت الدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز إلى أن 38 في المائة من الشركات قد أجرت تغييرات في ممارساتها المتعلّقة برفع التقارير منذ بداية المشروع التجريبي. وعززت بعض الشركات عملية رفع التقارير إلى مجموعات محدّدة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك العملاء والوكالات الحكومية والمستثمرين والشركاء التجاريين. وقامت بعض الشركات بتوسيع نطاق التقارير المرفوعة عن ممارسات العناية الواجبة مقارنة بالدراسة الاستقصائية الأساسية، على النحو المبيّن في الشكل 21 أدناه. وإن غالبية المشاركين الذين أدخلوا تغييرات على ممارساتهم المتعلّقة برفع التقارير هم شركات ما بعد الإنتاج.

الشكل 21- نسبة الشركات التي تفيد ممارساتها لرفع التقارير بالتوصيات الواردة في التوجيهات والمتعلّقة بمحتوى التقارير، مع إظهار نتائج هذا التحليل في الدراسة الاستقصائية الأساسية والتقدّم المحرز خلال فترة تنفيذ المشروع التجريبي.

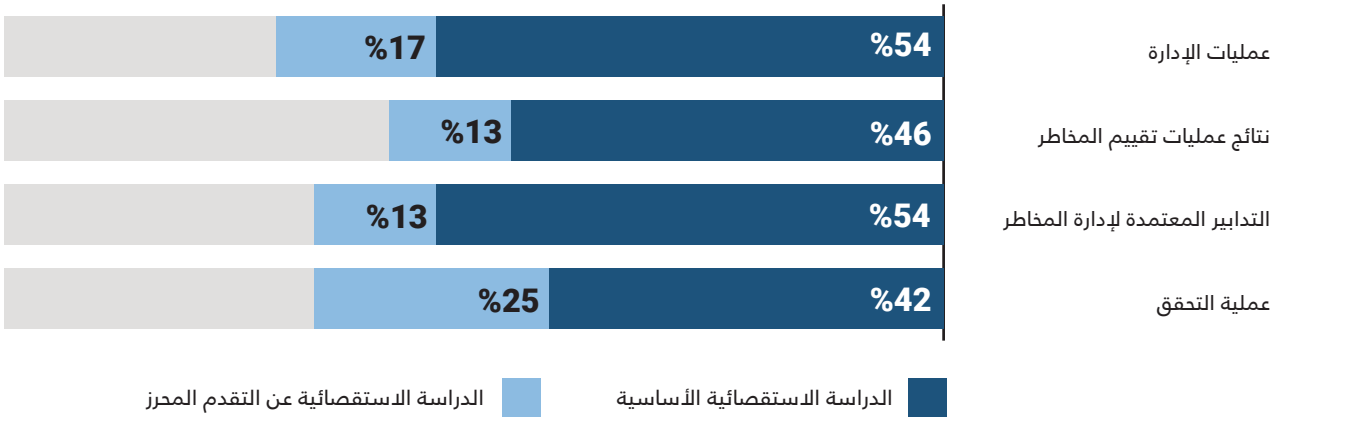

[33] الخطوة 5، الصفحتين 37 و38، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

وتقرّ معظم الشركات بأهمية رفع التقارير العامة وتعدّ كل سنة تقارير للجمهور عن كيفية نهوضها بممارسات الأعمال الرشيدة. ولكن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشأن المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها وإدارتها في سلاسل إمداداتها محدودة ولا يزال هناك ثغرات كبيرة على النحو المبيّن في الشكل 21 أعلاه.

ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أسباب عديدة. فتتردد بعض الشركات في الإفصاح عن المعلومات المفضّلة بشأن سلاسل إمداداتها بسبب مخاوف متعلّقة بالسرّية التجارية، حيث تعتبر شركات عديدة مثلًا أن الإفصاح عن التفاصيل المتعلّقة بأسماء الموردين ومكان عملياتهم أمر حساس. وقد تفتقر شركات أخرى، لا سيما التي تعمل في مراحل ما بعد الإنتاج، إلى المعلومات عن كيفية معالجة مورديها لمتطلبات العناية الواجبة في سلاسل إمداداتهم. وكما هو مبيّن في الفصول السابقة من هذا التقرير، تستمر شركات عديدة بالاعتماد على خطط المراجعة وإصدار الشهادات لتوفير الثقة بأنه تتم معالجة مخاطر سلسلة الإمدادات. ولكن المعلومات التي توفرها هذه الخطط للشركات تقتصر في الكثير من الأحيان على موجز لنتائج المراجعة أو إصدار الشهادة. وفي الوقت الحاضر، توفّر معظم الخطط المعتمدة على نطاق القطاع القليل من التفاصيل عن المخاطر ذات الأولوية التي تم تحديدها في سلسلة الإمدادات التي تنطبق عليها الخطة وعن مدى معالجة هذه المخاطر.

وترفع الشركات أيضًا التقارير على ضوء متطلبات أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل المستثمرين والعملاء والجهات التنظيمية. ولكن يركّز نطاق التقارير المرفوعة عادةً على الأولويات والتوقعات التي يحددها كل واحد من أصحاب المصلحة والتي يمكن أن تركّز على قضايا أو متطلبات مختلفة. ويمكن كذلك أن تختلف معايير رفع التقارير. فعلى سبيل المثال، يعتمد المستثمرون في الكثير من الأحيان على أطر الإبلاغ عن الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمتعلّقة بالحوكمة في حين قد يكون للعملاء متطلبات محدّدة بشأن التقارير التي يرفعها موردوهم. وأشير في دورة التعلّم من الأقران حول «دور المؤسسات المالية في دعم الممارسات الزراعية المسؤولة» إلى أن متطلبات رفع التقارير تكون مدفوعة في الكثير من الأحيان من الأولويات المتصوّرة والكلمات الطنانة في فترة معيّنة بدلًا من أن تكون مدفوعة من المخاطر الفعلية والقضايا التي تواجهها الشركات.

وفي المقابل، يتمثل أحد التحديات المحدّدة التي تعترض المستثمرين في عدم توافر البيانات ذات الجودة لتوجيه عملية صنع القرارات. وإن متطلبات رفع التقارير آخذة في الازدياد وهناك أطر عديدة لرفع التقارير يمكن أن تستخدمها الشركات، ولكن لا يوجد في الكثير من الأحيان قدرًا كافيًا من البيانات المفضّلة أو القابلة للمقارنة في تقارير هذه الأخيرة ليسترشد بها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم المتعلّقة بالاستثمار.

ممارسات رفع التقارير على ضوء أهداف التنمية المستدامة ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية

يرفع أكثر من نصف (67 في المائة) الشركات أو يخطط لرفع تقارير على ضوء أهداف التنمية المستدامة في المستقبل. وتشكل أهداف التنمية المستدامة ال17 الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خطة عمل معترف بها عالميًا للقضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان تمتّع جميع الأشخاص بالسلام والرخاء. وتوصي التوجيهات بأن تنظر الأعمال التجارية التي لديها سلاسل إمدادات زراعية بالمجموعة الكاملة من المخاطر في سلاسل إمداداتها. ويمكن لتنفيذ التوصيات الواردة في التوجيهات أن يدعم الشركات في تحقيق المقاصد التي حدّدتها أهداف التنمية المستدامة وفي رفع التقارير العامة عن كيفية مساهمة ممارسات السلوك التجاري المسؤول في تحقيق هذه الأهداف.

وفي إطار المشروع التجريبي، شاركت أربع شركات ومبادرة قطاعية واحدة في مجموعة عمل غير رسمية لتطوير أداة اتصال من شأنها تسليط الضوء على الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والتوجيهات. وتم نشر الأداة التي جرى تطويرها في يونيو/حزيران 2019 وباتت متاحة للجمهور من أجل أن تستخدمها الشركات لأغراض داخلية وخارجية على السواء. [34]

واستكشفت الدراسة الاستقصائية عن التقدّم المحرز إلى أي مدى ترفع الشركات التقارير على ضوء مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية. وفي حين قطعت بعض الشركات التزامات باحترام هذه المبادئ، على النحو المبيّن في الخطوة 1، لا تدرج أي من الشركات المشاركة معلومات عن كيفية معالجتها لهذه المبادئ في التقارير التي ترفعها.

[34] كتيّب «The OECD-FAO Guidance for Responsible Agricultural Supply Chains: How it can help achieve the Sustainable Development Goals»
https://mneguidelines.oecd.org/Brochure-How-the-OECD-FAO-Guidance-can-help-achieve-the-Sustainable-Development-Goals.pdf

التحديات والفرص التي تم تحديدها في ممارسات الشركات المتعلّقة برفع التقارير:

- يبقى رفع الشركات للتقارير العامة بشأن ممارسات العناية الواجبة محدودًا. وخلال إعداد التوجيهات، تم تحديد الإفصاح عن كيفية بذل الشركات للعناية الواجبة في سلاسل إمداداتها وبصورة خاصة عن كيفية تحديد المخاطر وإدارتها، على أنه أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى أصحاب المصلحة المتأثرين بعمليات شركة ما، بما في ذلك الحكومات والمستثمرين ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلّيّة.
- تتلقى شركات عديدة طلبات من مختلف أصحاب المصلحة، وبصيغ شكليّة مختلفة، لتوفير المعلومات عن مخاطر سلسلة الإمدادات والآثار المترتبة عنها. ويمكن أن يؤدي عدد هذه الطلبات إلى كلل العديد من الشركات من رفع التقارير. والفرصة سانحة أمام أصحاب المصلحة للاتفاق على ممارسات مقبولة لرفع التقارير تتماشى مع إطار ممارسة العناية الواجبة المستند إلى 5 خطوات الموصى به في التوجيهات، ولإنشاء منصات تعاونية تدعم رفع التقارير الأكثر فعالية بالاستناد إلى تحديد المخاطر الرئيسية في القطاع الزراعي. ومن شأن ذلك أن يخفف من عبء التقارير الذي تتحمله الشركات وأن يساعد المستثمرين على الحصول على بيانات ومعلومات معيارية من الجهات المتلقية لاستثماراتهم.
- يمكن لهذا الإطار المقبول لرفع التقارير أن يساهم في تحقيق الاتساق في ممارسات الشركات المتعلّقة برفع التقارير وفي تقاسم المعلومات، ما يسمح بقارنة كيف تبذل الشركات العاملة في سلاسل إمدادات السلع نفسها أو في المناطق الجغرافية نفسها، العناية الواجبة. كما يمكن لهذا الإطار أن يبسّط عملية رفع التقارير في الشركات وأن يخفف من عبئها عبر معالجة متطلبات الإبلاغ المختلفة بفضل نهج متسق واحد.
- كما ذُكر في الخطوة 3، تستخدم الشركات أطرًا مختلفة لرصد تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر. ويمكن لتتبع مخرجات العمليات ونتائجها وآثارها، وتحديد حجمها أن يدعم الشركات في إبلاغ أصحاب المصلحة الرئيسيين بالمعلومات عن المخاطر والآثار القصيرة والطويلة الأجل في سلاسل إمداداتها وعن كيفية إدارتها مع مرور الوقت.

رابعًا- الاستنتاجات

يعرض هذا التقرير الدروس المستفادة والتحديات والفرص التي تم تحديدها طوال فترة تنفيذ المشروع التجريبي في ما يتعلّق بالنّهج المتّبعة حاليًا إزاء السلوك التجاري المسؤول في سلاسل الإمدادات الزراعية، فضلًا عن التقدم الذي أحرزته الشركات المشاركة في معالجة التوصيات الواردة في التوجيهات منذ بداية المشروع. ويجعل عدم التجانس في مجموعة المشروع التجريبي (التي تشمل مجموعة متنوعة من سلاسل إمدادات السلع في أجزاء مختلفة من سلسلة القيمة والتي تعكس مستويات مختلفة من نضوج العناية الواجبة) من الصعب التوصّل إلى استنتاجات عامة. ومع ذلك، يمكن الخروج ببعض الملاحظات الرئيسية.

وتقرّ الشركات بأهمية مواءمة ممارسات العناية الواجبة مع التوصيات الواردة في التوجيهات. ولقد اتخذت شركات عديدة طوال فترة مشاركتها في المشروع التجريبي وبالاستناد إلى ممارساتها القائمة، خطوات لتعزيز التزاماتها السياسية وإجراءاتها المتعلّقة بالعناية الواجبة من أجل الوفاء بمثل هذه الالتزامات. وفي حين يبقى هناك تحديات وثغرات كثيرة في طريقة معالجة الشركات للمخاطر الرئيسية، ولا سيما في كيفية ترجمة الالتزامات إلى إجراءات فعّالة لتقييم المخاطر وإدارتها، تم تحديد فرص وممارسات جيّدة عديدة لمعالجة بعض الثغرات المتبقية خلال مختلف الاجتماعات، ودورات التعلّم من الأقران، والحوارات التي عقدت مع المشاركين وأصحاب المصلحة الآخرين.

ويبقى رسم خرائط سلسلة الإمدادات والعمل مع الموردين في مراحل ما قبل الإنتاج أحد أكبر التحديات التي يواجهها العديد من المشاركين، ولا سيما شركات السلع الإستهلاكية السريعة التنقل والشركات التي تتعامل مع المستهلكين مباشرة، فضلًا عن شركات ما قبل الإنتاج التي غالبًا ما تتزوّد من مئات وأحيانًا آلاف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ولقد حدّدت بعض الشركات فرصًا جيّدة لإنشاء نظم قوية لرسم خرائط سلسلة الإمدادات وتتبعها وقامت بتجريبها في سلاسل إمدادات سلع مختلفة. ويشمل ذلك مثلًا إدماج التتبع في النُهج القائمة في مجال إدارة سلامة الأغذية وجودتها، واستخدام التصوير بواسطة الأقمار الاصطناعية وتحليل نظام

المعلومات الجغرافية من أجل تقييم المخاطر وتوجيه العمل مع الموردين، واستخدام «نهج المناظر الطبيعية» لتحديد مجموعات الموردين والمخاطر ذات الصلة في مناطق معيّنة، وإقامة الشراكات مع شركات أخرى وأصحاب مصلحة آخرين لمعالجة قضايا ما قبل الإنتاج في سلسلة الإمدادات.

وفي الكثير من الأحيان، يمكن للضغط الذي يمارسه أصحاب المصلحة الخارجيين أن يمثل الدافع الرئيسي لإحداث الشركات تغييرات في عملياتها المتعلّقة بالعناية الواجبة. ويمكن أن يترتب عن الانتباه الذي تسترعيه حملات منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام إلى بعض القضايا في القطاع الزراعي، آثار كبيرة على سمعة الشركات أو علاماتها التجارية مما قد يدفع الشركات إلى إسناد الأولوية لقضايا على غيرها طوال عملية العناية الواجبة. ولا بد من الإقرار بأنه لا يمكن تقييم جميع المخاطر والآثار ذات الصلة ومعالجتها بالكامل ضمن فترة انخراط الشركة في مشروع أو عملية ما. وإن التحديات المرتبطة بالآثار المترتبة عن الأنشطة الزراعية على الأمن الغذائي والتغذية أو التحدّيات المتصلة بتغيّر المناخ هي خير دليل على ذلك. ويعتبر ضمان توافر الأدوات المناسبة وتكوين الشركات فهمًا واسعًا للمخاطر ذات الصلة، أمرًا بالغ الأهمية لدعم الوقاية من الآثار السلبية الطويلة الأجل على قضايا من قبيل الأمن الغذائي أو القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ.

ولقد اتخذت بعض الشركات، لا سيما المنتجين في مراحل ما قبل الإنتاج، خطوات لتطوير البرامج المستهدفة الرامية إلى معالجة المخاطر المتصلة بقضايا مثل حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية، والعمل غير النظامي والأسري والموسمي. وهذه المخاطر منتشرة على نطاق واسع في القطاع الزراعي. ولكن هناك اعتراف أيضًا بأن الشركات تتمتع بقدرات محدودة على معالجة هذه القضايا بمفردها. وينطبق ذلك بشكل خاص عندما يتوقف نجاح تدابير التخفيف من المخاطر على فعالية المؤسسات المحلّيّة أو أوجه الحماية التي يوفرها الإطار القانوني في البلد.

وسلّطت شركات مشاركة عديدة الضوء على تجربتها في العمل بطريقة استباقية مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني المحلّيّة والحكومات الوطنية والإقليمية والمنظمات الدولية والمجتمعات المحلّيّة المتأثرة، لمعالجة هذه الثغرات.

وتم التشديد في هذا التقرير على التحديات المتصلة بتعويل الشركات على الخطط المعتمدة على نطاق القطاع، مثل عمليات المراجعة وخطط إصدار الشهادات. ويمكن للاعتماد على الخطط المعتمدة على نطاق القطاع أن يحدّ من قدرة الشركات على جمع المعلومات المهمة عن أنشطة الموردين والإفصاح عنها، وإدارة المخاطر ذات الصلة في سلسلة الإمدادات إدارة فعالة، وتنفيذ نهج العناية الواجبة الذي يستجيب للسياق ولاحتياجات مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات وسلاسل قيمة السلع.

وفي حين ترفع معظم الشركات المشاركة تقارير عامة إلى أصحاب المصلحة، يبقى الإبلاغ عن الآثار الفعلية والمحتملة في سلسلة الإمدادات محدودًا. ويتمثل أحد التحديات التي تم تحديدها من خلال المشروع التجريبي في أن متطلبات رفع التقارير المختلفة التي تتلقاها الشركات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة قد تؤدي في الكثير من الأحيان إلى «الكلل من الإبلاغ» ولا تضمن دائمًا الإفصاح الفعال عن المعلومات المتعلّقة بالعناية الواجبة بما يتماشى مع التوصيات الواردة في التوجيهات. ويولّد ذلك عبئًا على الشركات وقد يقوّض قدرة أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل المستثمرين، على جمع البيانات والمعلومات المتّسقة وذات الجودة لتسترشد بها عملية صنع القرارات.

خامسًا- التوصيات

تقرّ الشركات التي شاركت طوعًا في المشروع التجريبي بقيمة التوجيهات وتتخذ الخطوات لتنفيذ التوصيات في عملياتها وعلى طول سلسلة الإمدادات. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمرحلة التالية من هذا العمل في توسيع نطاق الجهود لتعزيز استيعاب هذه التوصيات من جانب مجموعة أكبر من الشركات في القطاع. وترمي التوصيات التالية إلى دعم هذا الهدف.

توصيات للشركات

- ينبغي للشركات التي تملك أو تدير عملية الإنتاج أن تعزز نهجها الرامي إلى معالجة المخاطر الرئيسية الموجودة في المراحل الأولى من سلسلة الإمدادات. وخلص هذا المشروع التجريبي إلى أن الشركات بحاجة إلى مواصلة تعزيز جهودها لبذل العناية الواجبة في ما يخص المخاطر المتصلة بحقوق حيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي والتغذية، وتقاسم المنافع المتأتية من عمليات الشركة. وغالبًا ما تكون هذه القضايا معقّدة وتتوقف على عوامل متعددة تتخطى نطاق عمليات الشركة، في حين أن الآثار ذات الصلة لا تكون دائمًا مباشرة أو فورية. وقد يستلزم ذلك بناء القدرات وتكوين الفهم في الشركات حول هذه القضايا. وينبغي أن تسعى الشركات أيضًا إلى إقامة شراكات فعالة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الأرض، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والوكالات الحكومية والمستشارين من الأطراف الثالثة ذوي المعرفة المعمّقة للثقافة المحلّيّة والديناميكيات الاجتماعية، حيث أمكن. ويعدّ التعاون والتشاور وإقامة الشراكات مع الأطراف الثالثة مكوّنًا مهمًا من نهج العناية الواجبة الموصى به في التوجيهات، ويجب أن يشكلوا مجال عمل وبحث متواصل في ظل استمرار أصحاب المصلحة بتعزيز استيعاب التوصيات المتعلّقة بالعناية الواجبة. وقد ترغب الشركات أيضًا باستكشاف استراتيجيات التجارة والاستثمار والتنمية للبلدان الأصلية لمعرفة كيف يمكن ربطها بتطبيق العناية الواجبة على نطاق أوسع في البلدان المضيفة.
- ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لوجهات نظر المجتمعات المحلّيّة المحتمل تأثرها طوال عملية العناية الواجبة، من أجل الاسترشاد بها لدى تحديد المخاطر وترتيبها بحسب الأولوية وتقييمها ولدى تطوير خطط إدارة المخاطر وتنفيذ إجراءات الانتصاف عند الاقتضاء. وينبغي أن تحرص الشركات على أن آليات التقاضي التي توفّرها للمجتمعات المحلّيّة المحتمل تأثرها بعملياتها، مصممة خصيصًا لتناسب السياق والتحديات المحلّيّة. وينطوي ذلك على ضمان أن تكون الأدوات والقنوات في متناول جميع أصحاب المصلحة، لا سيما الفئات الأشد ضعفًا والمجموعات المهمشة، وأن تأخذ العوامل مثل الأمية والحواجز اللغوية في الاعتبار. وينبغي للشركات أن تدعم الوصول إلى الآليات القائمة للتظلّم وتسوية المنازعات مثل نظام جهات الاتصال الوطنية والمحاكم وآليات المساءلة الدولية. ويمكن أن تعمل الشركات أيضًا مع منظمات المجتمع المدني لوضع قائمة بمؤشرات العناية الواجبة من أجل تتبع التقدم الذي تحرزه هذه الشركات في إدارة المخاطر على الأرض.
- استكشاف السبل الكفيلة بتشجيع استيعاب التوصيات الواردة في التوجيهات في سلسلة الإمدادات. ويمكن أن يشمل ذلك مثلًا تشجيع مجموعات الصناعة التي تكون الشركات عضوًا فيها على مواءمة معاييرها وأطرها مع التوجيهات ودعم العمل الجاري مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الغذية والزراعة. وينبغي لشركات ما بعد الإنتاج أن تستفيد من وضعها كمشترية للعمل بصورة أوثق مع الموردين (المباشرين وغير المباشرين على السواء) بغية ضمان تنفيذ التوصيات المتعلّقة بالعناية الواجبة تنفيذًا فعالًا من جانب مورديها وشركائها التجاريين. وينبغي أن ينطوي ذلك على الإبلاغ عن توقعات واضحة بشأن نوع المعلومات التي يوفّرها الموردون للمشترين في مرحلة ما بعد الإنتاج، بما في ذلك من خلال إدماج توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة في العقود المبرمة مع الموردين. وينبغي أن تقر الشركات بأن بعض الموردين قد يفتقرون إلى الموارد أو القدرات اللازمة لتنفيذ جميع متطلبات العناية الواجبة بمفردهم، ويتعيّن عليها بالتالي أن تقدم لهم الدعم اللازم، مثلًا من خلال التدريب وبناء القدرات، وأن تدمج هذه الأنشطة في سياستها المؤسسية وميزانيتها.
- تعزيز العمل بصورة استراتيجية مع «نقاط الاختناق» أو «نقاط المراقبة» في سلسلة الإمدادات، مثل التجار والمصدّرين والمجمّعين وبورصات السلع الأساسية ومجهّزي المنتجات. وينبغي استكشاف الفرص المتاحة لتعظيم التأثير عبر التعاون مع الأقران في القطاع لمواءمة المتطلبات المفروضة على الموردين ما قبل الإنتاج ومع أصحاب المصلحة الآخرين مثل واضعي السياسات، ويمكن أن توفر هذه الفرص وضوحًا أكبر وأن تؤدي إلى

تحسين الظروف في مرحلة ما قبل الإنتاج. ونظرًا إلى التحديات الكبيرة التي تم تحديدها في سلاسل إمدادات سلع مختارة يعرف أنها تتصل ببعض المخاطر الرئيسية، ينبغي أن تركّز الشركات على سلاسل الإمدادات التي يتم فيها التداول بكميات كبيرة من المنتجات وتوفيرها والتي لا يزال فيها ثغرات كبيرة في تطبيق ممارسات العناية الواجبة.

- ينبغي أن تواصل الشركات النظر في تطبيق التكنولوجيات الجديدة لرسم خرائط سلسلة الإمدادات وتحديد المخاطر والآثار وتقييمها وإدارتها ورصدها. ويمكن للرصد بالأقمار الاصطناعية أن يشكل أداة مفيدة لدعم رصد التغيّرات والمخاطر البيئية في مراحل الإنتاج في سلسلة الإمدادات في الوقت الحقيقي. وتشكّل التكنولوجيا المستندة إلى قواعد البيانات التسلسلية أداة فعالة لتتبع المنتجات الزراعية. وفي حين قد يكون اعتماد التكنولوجيات الجديدة أمرًا مكلفًا ولا يشكل بديلًا عن مسؤولية الشركات في بذل العناية الواجبة، يمكن للتكنولوجيا المستخدمة بشكل مناسب أن تولّد أوجه كفاءة كبيرة للشركات الساعية إلى الحصول على المعلومات الدقيقة عن مصدر السلع التي توفّرها وعن المخاطر ذات الصلة في الوقت المطلوب. ومن شأن ذلك أن يساعد الشركات على تنفيذ إجراءات التخفيف من المخاطر بشكل أكثر استباقية. وهناك فرصة أيضًا لتقوم المؤسسات المالية التي تستثمر في سلاسل الإمدادات الزراعية بدعم الشركات عن طريق المشاريع المالية لاختبار اعتماد التكنولوجيات الجديدة. ويمكن لمركز السياسات المتعلّقة بتكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية[35] (Blockchain Policy Centre) التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادئ الذكاء الاصطناعي[36] الخاصة بالمنظمة أن تشكل موارد مفيدة للشركات في هذا الصدد.
- نظرًا إلى الفترة المحدودة التي انقضت بين الدراسة الاستقصائية الأساسية والدراسة الاستقصائية عن التقدم المحرز، يمكن للشركات المشاركة في المشروع التجريبي أن تتطوع للمشاركة في تقييم المتابعة الذي سيجرى في بداية عام 2021 من أجل النظر في التقدم المحرز على مدى ثلاث سنوات. ومن شأن ذلك أن يسمح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بجمع المزيد من التوصيات المفيدة والممارسات الجيّدة لمشاركتها مع مجموعات أصحاب المصلحة كافة.

توصيات لواضعي السياسات

- دعم الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة القضايا الصعبة والمنهجية (كتلك التي جرى تحديدها في هذا التقرير) وتوسيع نطاق تنفيذ العناية الواجبة في القطاع الزراعي. ويمكن أن يشمل ذلك تيسير التعاون والعمل بين الشركات ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والحكومات. ويجب أن ترتبط الأنشطة حيث يكون ذلك مناسبًا، بالمنصات والمبادرات القائمة للحد من الازدواجية.
- الاستعانة بالدروس المستفادة من هذا المشروع التجريبي وعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الرامي إلى تعزيز سلاسل الإمداد المسؤول في آسيا والسلوك التجاري المسؤول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[37] وعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الاستثمار الزراعي المسؤول، بما في ذلك برنامجها الإطاري، لتعزيز الاستثمار المسؤول في نظم الزراعة والأغذية[38]، بغية استكشاف أوجه التآزر والفرص المتاحة لمواجهة التحديات المشتركة في سلاسل القيمة الزراعية. ويجب أن ترتبط الجهود بعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة ذي الصلة في النظم الغذائية العالمية وبالتنسيق والتعاون المتواصلين مع المنظمات والمبادرات الدولية الأخرى.

---

35 "Is there a role for blockchain in responsible supply chains?"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (سبتمبر/أيلول 2019) https://mneguidelines.oecd.org/is-there-a-role-for-blockchain-in-responsible-supply-chains.htm . ولمزيد من المعلومات عن مركز لمركز السياسات المتعلّقة بتكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يرجى زيارة الموقع: http://www.oecd.org/daf/blockchain/

36 مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتصلة بالذكاء الاصطناعي https://www.oecd.org/going-digital/ai/principles/

37 يعمل برنامج سلاسل الإمداد المسؤول في آسيا، وهو عبارة عن شراكة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يموّلها الاتحاد الأوروبي، مع الشركاء في آسيا لتعزيز احترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق العمل، ومعايير العمل التجاري المسؤول في سلاسل الإمدادات العالمية. ويهدف مشروع السلوك التجاري المسؤول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز النمو الذكي والمستدام والشامل في الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عبر دعم ممارسات السلوك التجاري المسؤول بما يتماشى مع صكوك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: https://mneguidelines.oecd.org/globalpartnerships/

38 Overview of the FAO Umbrella Programme: Supporting Responsible Investments in Agriculture and Food Systems (RAI) http://www.fao.org/in-action/responsible-agricultural-investments/umbrella-programme/en/

- النظر في دعم تقييم مواءمة خطط القطاع الزراعي مع التوصيات الواردة في التوجيهات. ولقد أنجزت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقييمات المواءمة للمبادرات القطاعية في قطاعي المعادن والملبوسات والأحذية بنجاح من أجل تقييم اتساقها مع توجيهات العناية الواجبة ذات الصلة في هذين القطاعين.[39] ويمكن إجراء التمرين نفسه في القطاع الزراعي ويجب إدماج الدروس المستفادة من تقييم المواءمة الذي يجرى في قطاعات أخرى في هذا النهج. ويمكن للحكومات أن تعزز الاتساق العالمي عبر تشجيع الخطط الرامية إلى المشاركة في تقييمات المواءمة بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو الاعتماد على نتائج هذه التقييمات لاستخدامها في أنشطة المشتريات العامة أو التمويل المدعوم من الدولة أو في رصد الأحكام المتّصلة بالبيئة والعمل في الاتفاقات التجارية.
- دعم جمع البيانات القابلة للمقارنة وذات الجودة المتعلّقة بمخاطر سلسلة الإمدادات والعناية الواجبة ونشرها والإبلاغ عنها لكي تسترشد بها الشركات والمستثمرين في عملية صنع القرارات.
- توفير التدريب وبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني بغية توعيتها حول توقعات الشركات المتعلّقة بالعناية الواجبة وبالدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المنظمات في دعم عمل الشركات مع المجتمعات المحلّيّة والحكومات.

سادسًا- ما وراء المشروع التجريبي: الأنشطة المقترحة لتعزيز تنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة

تبيّن التعقيبات الواردة من المشاركين في المشروع التجريبي ومن صانعي السياسات، والمجتمع المدني، والباحثين، والأعمال التجارية، وهيئات القطاع العام أنه لا يزال هناك اهتمام كبير بالبناء على الزخم والدروس المستفادة طوال فترة تنفيذ المشروع التجريبي بغية النهوض بتنفيذ ممارسات السلوك التجاري المسؤول وتعزيز استيعاب إطار ممارسة العناية الواجبة المستند إلى 5 خطوات في سلاسل القيمة الزراعية العالمية.

واستنادًا إلى التوصيات الواردة في هذا التقرير، يتم اقتراح الخطوات التالية لمواصلة دعم استيعاب التوجيهات وتنفيذها. ويجب أن ترتبط هذه الأنشطة الجديدة بالبرامج والمبادرات والأحداث القائمة، حسب الاقتضاء، من أجل تجنّب الازدواجية والاستفادة من الوقت الموارد المتاحة على أفضل وجه ممكن.

تطوير تقييم مواءمة للمبادرات القطاعية وإطلاقه

كما أوصيَ بذلك في القسم الخامس، يمكن أن يساعد تقييم مواءمة المعايير والأطر المشتركة التي تستخدمها المبادرات القطاعية على مواجهة التحديات الرئيسية التي تم تحديدها في هذا التقرير.

وتشمل المنافع التي ينطوي عليها إجراء تقييم للمواءمة على سبيل المثال لا الحصر:

- التغلّب على التحدي الذي تواجهه الشركات والمتمثل في تعارض المتطلبات، وتعزيز التقارب العالمي والفعالية في مختلف الخطط المعتمدة على نطاق القطاع، لا سيما للشركات العاملة في سياقات ومناطق مختلفة.
- والاستفادة من الفرص المتاحة للتعاون عن طريق المبادرات القطاعية والمتعددة أصحاب المصلحة من أجل تعزيز العناية الواجبة لتحديد الآثار الضارة والوقاية والتخفيف منها.
- والسماح لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الشركات والحكومات، بالاعتراف بالخطط المعتمدة على نطاق القطاع والحد من الازدواجية وعبء التكاليف الذي يتحمله الموردون.
- وتيسير الحوار والتعاون بين المبادرات القطاعية وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يسعون إلى تحقيق تحسن تدريجي في طريقة استخدام هذه الأطر للتخفيف من الآثار الضارة المحتملة المتصلة بالإنتاج الزراعي والتجارة.

[39] تقييم مواءمة البرامج القطاعية مع توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المعادن https://mneguidelines.oecd.org/industry-initiatives-alignment-assessment.htm وتقييم مواءمة البرامج القطاعية والمتعددة أصحاب المصلحة مع توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الملبوسات والأحذية http://www.oecd.org/daf/inv/mne/alignment-assessment-garment-footwear-sac.htm

دعم تبادل المعارف والأدوات العملية لتنفيذ العناية الواجبة

حدد المشروع التجريبي عدّة أدوات قائمة يمكن أن تستخدمها الشركات لدعم العناية الواجبة في سلاسل إمداداتها. ويمكن تطوير أدوات جديدة حيث تم تحديد الثغرات من أجل الاستجابة بفعالية أكبر لمجموعة واسعة من احتياجات الشركة. ويمكن أن تدعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، فضلًا عن الشركات والشركاء الآخرين، تطوير مجموعة أدوات تدريبية تكون مكيّفة مع مختلف البلدان والأقاليم وسلاسل الإمدادات لدعم بناء قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع على نطاق أوسع. ويمكن تطوير توجيهات إضافية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعاونيات المنتجين، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في التوجيهات. ويمكن كذلك تطوير أدوات مماثلة لأصحاب المصلحة من غير قطاع الأعمال، مثل منظمات المجتمع المدني والنقابات.

إجراء البحوث والتحليلات حول التحديات الرئيسية في سلاسل الإمدادات الزراعية

لم تتح مدّة المشروع التجريبي المحدودة الفرصة للتعمّق في استكشاف الجوانب المفصّلة من التوجيهات والمواضيع ذات الصلة. ويجب إجراء المزيد من البحوث الجديدة والبناء على البحوث القائمة. وبالإضافة إلى الفرص التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير، يمكن النظر في المجالات التالية بمزيد من التفصيل:

- **الروابط بين التوصيات الواردة في التوجيهات والتخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية المتّصلة بتغيّر المناخ:** أشارت شركات عديدة مشاركة في المشروع التجريبي إلى التزاماتها بمواجهة التحديات المتعددة الجوانب التي يطرحها تغيّر المناخ. ولكن ذكرت هذه الشركات أن المشروع التجريبي لم يتح القدر الكافي من الفرص للنظر في الطريقة التي تتم فيها (أو يمكن أن تتم فيها) مواجهة التحديات المرتبطة بتغيّر المناخ من خلال عملية العناية الواجبة. وإن استكشاف كيف يمكن لتنفيذ إطار فعال للعناية الواجبة بما يتماشى مع التوجيهات أن يدعم تحديد مخاطر تغيّر المناخ وتقييمها وإدارتها، قد يساعد الشركات على إدارة المخاطر المتصلة بعملياتها ويعزز أيضًا العمل مع أصحاب المصلحة على هذه المواضيع.
- **الآثار المترتبة عن تنفيذ معايير السلوك التجاري المسؤول على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة:** أشارت شركات عديدة إلى أن تطبيق معايير السلوك التجاري المسؤول نفسها التي اعتمدتها المؤسسات الكبيرة والمتعددة الجنسيات على الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما الحيازات الزراعية الصغيرة، قد يكون أمرًا صعبًا. ويمكن للامتثال لمتطلبات المشترين في مراحل ما بعد الإنتاج أن يستوجب توافر الكثير من الموارد لدى صغار المنتجين. وإن منافع الوصول إلى الأسواق الدولية عبر الامتثال مثلًا لمتطلبات إصدار الشهادات، معروفة جيّدًا. ولكن هناك حاليًا قدر محدود من الأدلة على كيفية تأثير تنفيذ معايير السلوك التجاري المسؤول بشكل إيجابي على مستويات الدخل، ومساهمته في الحد من الفقر، وتوفيره المنافع الطويلة الأجل للمنتجين والمجتمعات المحلّيّة في مراحل ما قبل الإنتاج في سلاسل الإمدادات الزراعية. وفي حين بدأت بعض الشركات ببذل الجهود في هذا المجال مثلًا عبر استكشاف الآثار المترتبة عن إصدار الشهادات على الأجور المعيشية، يمكن إجراء المزيد من البحوث ودعمها على نطاق أوسع في القطاع.
- **المخاطر الناشئة في استخدام التكنولوجيا في سلاسل الإمدادات الزراعية:** أفادت معظم الشركات بأنها تختبر التكنولوجيات الجديدة لدعم ممارسات العناية الواجبة الخاصة بها. ولكن هناك العديد من التحديات المحتملة التي يجدر تحليلها بمزيد من التعمّق. وتشمل هذه التحديات استخدام الذكاء الاصطناعي، والتحديات المتصلة بالبيانات والخصوصية، ودور الحلول التكنولوجية في التتبع. ويمكن إجراء البحوث حول هذه المواضيع بالتنسيق مع مركز السياسات المتعلّقة بتكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية (ertneC yciloP niahckcolB) التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادئ الذكاء الاصطناعي الخاصة بالمنظمة.
- لا تتم مواجهة **التحديات المتبقية في معالجة المخاطر المتّصلة بالأمن الغذائي والتغذية** في ممارسات الشركات المتعلّقة بالعناية الواجبة على النطاق نفسه مثل القضايا الأخرى. ويمكن إجراء المزيد من البحوث لاستكشاف كيف يمكن أن تساعد التوجيهات في تعزيز الإجراءات الرامية إلى معالجة هذه القضايا على طول سلاسل الإمدادات الزراعية العالمية. وستستند هذه البحوث إلى العمل الذي اضطلعت به منظمة الأغذية والزراعة في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

دعم برنامج تستضيفه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة على المستوى العالمي

لا تزال ترجمة الالتزامات المتعلّقة بالعناية الواجبة إلى إجراءات قابلة للقياس وواسعة النطاق لمعالجة مخاطر سلسلة الإمدادات، تمثّل تحديًا. ولقد عبّرت شركات ومبادرات قطاعية عديدة تشارك في المشروع التجريبي عن اهتمامها بمواصلة العمل وتعزيز سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة بما يتماشى مع التوصيات الواردة في التوجيهات. وتعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حاليًا على تعزيز سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وتعدّ منظمة الأغذية والزراعة مشروعًا لتعزيز السلوك التجاري المسؤول في سلاسل قيمة الفاكهة الاستوائية. ويمكن دعم هذا الزخم من خلال برنامج عالمي تستضيفه المنظمتان لتعزيز بذل العناية الواجبة من أجل سلاسل إمدادات زراعية مسؤولة ولمواجهة التحديات المشتركة. وينبغي أن يركّز هذا البرنامج على المجالات التي يمكن أن تستفيد فيها المنظمتان من معارفهما وقدراتهما لمعالجة الثغرات في ممارسات العناية الواجبة وبناء الروابط مع المبادرات القائمة لتعزيز سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة من أجل تجنّب الازدواجية. ويمكن لهذا البرنامج أن يجمع تحالفًا واسعًا من أصحاب المصلحة، من بينهم واضعي السياسات وممثلي الصناعة ومقدّمي الخدمات ووكالات التنمية والمؤسسات البحثية والنقابات والمجتمع المدني، وأن يضم أنشطة كتلك الوارد ذكرها في هذا التقرير.

الملحق الأول- مواضيع دورات التعلّم من الأقران والدروس المستفادة الرئيسية

دورة التعلّم من الأقران الأولى

معالجة الثغرات بين الالتزامات السياسية وإجراءات التنفيذ (الجزء الأول)

- تقرّ الشركات بأنه يمكن للعناية الواجبة أن تدعمها لاتباع نهج استباقي بدلًا من نهج تفاعلي في معالجة مخاطر سلسلة الإمدادات. وتعد مخاطر تشويه السمعة، وضغوط العملاء، والتغطية الإعلامية من أهم العوامل التي تدفع الشركات إلى اتخاذ إجراءات لبذل العناية الواجبة.
- وبالنسبة إلى شركات ما قبل الإنتاج، يعتبر الحرص على ترجمة الالتزامات إلى إجراءات لبذل العناية الواجبة أمرًا حاسمًا من أجل المحافظة على «قبول اجتماعي» للعمل في البلدان التي تتزوّد منها.
- ويمكن للتعاون مع الجهات الفاعلة الحكومية، ووكالات الإغاثة، ومنظمات المجتمع المدني المحلّيّة أن يشكل مصدر دعم في مواجهة التحديات المعقّدة (مثل حقوق حيازة الأراضي) على الأرض.
- وعبّرت الشركات عن اهتمامها بفهم الروابط بين التوجيهات وتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وتم تطوير أداة اتصال نتيجة لذلك.

دورة التعلّم من الأقران الثانية

مواجهة التحديات في رسم خرائط سلسلة الإمدادات وتتبعها

- يمكن أن تستند نظم التتبّع إلى النُهج القائمة التي تعتمدها الشركات والتي تتعقّب أداء هذه الأخيرة وأداء مورديها. ولكن لا يولّد التتبّع بالضرورة معلومات مفصلة عن المخاطر والقضايا المطروحة على الأرض.
- ويمكن أن تستفيد الشركات من مكانتها للعمل مع الجهات الفاعلة عند «نقاط الاختناق» أو «نقاط المراقبة» في سلاسل إمداداتها. ولكن تتوقف قدرة الشركات على العمل بنشاط مع الموردين في الكثير من الأحيان على طول مدّة الاتفاقات التعاقدية وحجم الشركة.
- ولقد أصبحت التكنولوجيا أداة مهمة تستخدمها الشركات لرسم خرائط الموردين والعمل معهم على رصد القضايا المطروحة في سلسلة الإمدادات.

دورة التعلّم من الأقران الثالثة

تعزيز التعاون مع الأطراف الثالثة لتحسين إدارة المخاطر

- يساعد التعاون بين الشركات النظيرة ومن خلال المبادرات المتعددة أصحاب المصلحة على تحديد الأولويات وتنسيق الإجراءات لمعالجة المخاطر أو الأهداف المشتركة.
- ويمكن أن يبدأ التعاون مع الحكومات الوطنية والمحلّيّة بقيام الشركات بإحالة القضايا إليها والتوعية حول أهمية اتخاذ الإجراءات لمعالجة هذه القضايا.
- ويمكن للتعاون مع منظمات المجتمع المدني أن يوفّر للشركات المعارف والدعم اللذين تشتد الحاجة إليهما، لا سيما على الأرض وفي البلدان وسلاسل الإمدادات التي فيها أعدادًا كبيرة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

دورة التعلّم من الأقران الرابعة

معالجة الثغرات بين الالتزامات السياسية وإجراءات التنفيذ (الجزء الثاني)

- ركّزت دورة التعلّم من الأقران على قضيتين هما: إزالة الغابات، والأمن الغذائي والتغذية.
- وفي ما يتعلّق بإزالة الغابات، تقدّم التوجيهات توصيات واضحة بشأن النهج الذي يجب أن تتبعه الشركات لتقييم أثرها على قضايا من قبيل إزالة الغابات. ويمكن لإصدار الشهادات أن يؤدي دورًا مهمًا أيضًا، ولكن قد يترتب عنه عواقب غير مقصودة على بعض المجموعات (مثل استبعاد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة).
- ويمكن للمخاطر المتعلّقة بالأمن الغذائية أن تكون ذات صلة عندما يتم إنتاج السلع الزراعية لأغراض غير غذائية (مثل إنتاج الوقود الأحيائي). ويمكن أن تدعم الشركات والمبادرات القطاعية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في إنتاج المحاصيل البديلة والاستثمار في البحوث لضمان معالجة المخاطر بشكل مناسب.

دورة التعلّم من الأقران الخامسة

فهم نُهج إدارة المخاطر والممارسات الجيّدة في ما يخص العمل غير النظامي والموسمي والأسري

- يمكن أن تدمج الشركات الاعتبارات المتعلّقة بمخاطر ممارسات العمل في نهج العناية الواجبة الخاص بها عبر وضع سياسات وإجراءات تستند إلى المعايير الدولية (مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية) وتنفيذها في جميع العمليات في سلسلة الإمدادات.
- ويمكن أن تتخذ الشركات إجراءات فردية عديدة ضمن نطاق نفوذها. ولكن الشركات تعجز عن مواجهة جميع التحديات بمفردها وتطلب التعاون الوثيق من نظرائها وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل الحكومات، لتحقيق الأثر على نطاق أوسع.

دورة التعلّم من الأقران السادسة

دور المؤسسات المالية في دعم الممارسات الزراعية المسؤولة

- تؤدي العناية الواجبة دورًا أساسيًا في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلّقة بالحوكمة التي يواجهها المستثمرون، بما فيها المخاطر المحتملة المالية والتشغيلية والقانونية والمتعلّقة بالسمعة.
- وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات المالية:
  - توافر البيانات ذات الجودة لتسترشد بها عملية صنع القرارات
  - التضارب المتصوّر بين الواجبات القانونية والاعتبارات السائدة البيئية والاجتماعية والمتعلّقة بالحوكمة
  - محدودية المعارف والقدرات لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلّقة بالحوكمة في فرق الاستثمار
  - قوانين السرّية التي تمنع المؤسسات المالية في الكثير من الأحيان من الإفصاح عن المعلومات بشأن العلاقات التجارية
- ومن منظور الأعمال التجارية، فإن التعاون بين المستثمرين في مجال متطلبات رفع التقارير غائب أو غير كافٍ.

دورة التعلّم من الأقران السابعة

الأدوات والتقنيات لتحديد حجم الآثار الاجتماعية (بما فيها المساواة بين الجنسين) والبيئية والاقتصادية

- يتعيّن على الشركات، عند قياس حجم الآثار المتصلة بعملياتها، أن تركّز ليس فقط على النتائج القصيرة الأجل (المخرجات) بل أيضًا على التغيير الطويل الأجل (النتائج والآثار). ويعتبر استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية المباشرة وغير المباشرة والمحدّدة تحديدًا جيدًا أمرًا مهمًا.
- ويمكن أن تعمل الشركات مع الشركاء على الأرض لجمع البيانات والمعلومات من أجل الاستفادة منها في صنع القرارات الداخلية ووضع الاستراتيجيات.
- ومن المهم أيضًا أن تقيس الشركات الآثار المترتبة على أصحاب المصلحة الخارجيين (مثل الموردين والمجتمعات المحلّيّة) وعلى العمل التجاري نفسه لضمان الاتّساق.

الملحق الثاني- الأدوات والموارد المتوافرة لدعم العناية الواجبة

تم تحديد الأدوات والموارد التالية وتشاطرها خلال دورات التعلّم من الأقران السبع التي جرى تنظيمها خلال المشروع التجريبي:

الأدوات والموارد المتاحة للمؤسسات المالية والداعمة للممارسات الزراعية المسؤولة:

- ورقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنونة «Responsible Business Conduct for Institutional Investors» (السلوك التجاري المسؤول للجهات الاستثمارية المؤسسية) (مارس/آذار 2017) وصحيفة الوقائع الخاصة بها.
- دليل مؤسسة التمويل الدولي المعنونة «Working with Smallholders : A Handbook for Firms Building Sustainable Supply Chains» (العمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة: دليل لبناء الشركات سلاسل إمدادات مستدامة).

الأدوات والموارد لفهم المخاطر ونُهج الإدارة الجيدة في العمل غير النظامي:

- الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي «Child Well-Being Portal» (بوابة رفاه الأطفال) مع تسليط الضوء على «Policy Brief on Child Well-being: How can we help stop child labour?» (موجز عن رفاه الأطفال: كيف يمكن المساعدة على وضع حد لعمل الأطفال؟) (فبراير/شباط 2019).
- الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة «عمالة الأطفال في الزراعة» مع تسليط الضوء على «دليل لرصد وتقييم عمل الأطفال في قطاع الزراعة» (2015) و«مركز التعلّم الإلكتروني حول عمالة الأطفال».
- الموقع الإلكتروني لمكتب المساعدة في منظمة العمل الدولية «الأدوات والموارد» و«التدريب والأحداث» من جملة أمور أخرى مدرجة في الدروس المستفادة المرفقة ربطًا.
- موارد جمعية العمل المنصف المتعلّقة بـ«مشروع البندق في تركيا» والمشاريع الأخرى ودراسات الحالة.

الأدوات والموارد لقياس الأثر الاجتماعي والبيئي المترتب عن عمليات الشركات وتقييمه:

- B Assessment وB Analytics: أدوات لقياس تأثير الشركات على العمال والمجتمعات المحلّيّة والبيئة وإدارته، ولتتبّع أداء الشركات بسهولة في جميع الأوقات من أجل تحقيق الأهداف وبالمقارنة مع أعمال تجارية مماثلة. متاحة للمستثمرين ومديري سلسلة الإمدادات.
- MetODD-SDG Cerise: أداة تقييم تسمح للأعمال التجارية التي تقودها المهمة بقياس مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- منظمة الأغذية والزراعة: Guide for measuring carbon and water footprints in the banana industry (دليل لقياس بصمة الكربون والمياه في صناعة الموز).
- منظمة الأغذية والزراعة: Measuring soil carbon stocks and stock changes in livestock production smetsys (قياس مخزونات الكربون في التربة والتغيّرات فيها في نظم الإنتاج الحيواني).
- MIX Markets: منصة بيانات ومعلومات رائدة في القطاع للمستثمرين المسؤولين اجتماعيًا الذين يركّزون على التمويل الشامل في الأسواق الناشئة.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: Measuring distance to the SDG Targets (قياس المسافة الفاصلة عن تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة).
- IRIS+: نظام متكامل يسهل استعماله من جانب المستثمرين لترجمة نيتهم بتحقيق الأثر إلى نتائج فعلية. تديره الشبكة العالمية للاستثمار في الأثر (krowteN gnitsevnI tcapmI labolG).
- So Pact: برمجيات وموارد لقياس الأثر الاجتماعي والبيئي وإدارته بسهولة. متاحة للمستثمرين، ومقدمي المنح، والوكالات العامة، والمنظمات غير الساعية للربح، والأعمال التجارية.
- LandAssess: أداة تساعد الشركات على قياس ورصد الإجراءات الرامية إلى تبيان الامتثال لأفضل الممارسات في الاستثمار في الأراضي الزراعية، ويمكن تطبيقها على العمليات القائمة في الشركات ومقترحات الاستثمار الجديدة وسلاسل الإمدادات الموسّعة www.landesa.org/what-we-do/landassess-tool).

الأدوات والموارد لدعم الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق العناية الواجبة:

- The OECD-FAO Guidance on Responsible Agricultural Supply Chains - how it can help achieve the Sustainable Development Goals (توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة- كيف يمكنها أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة): هي أداة اتصال طوّرتها مجموعة عمل خلال المشروع التجريبي الزراعي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة وتبيّن كيف يمكن لشركة ما أن تستخدم عملية العناية الواجبة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- Global Survey on Sustainability and the SDGs (الدراسة الاستقصائية العالمية حول الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة): أطلقتها حكومة ألمانيا لتقييم التوعية حول أهداف التنمية المستدامة.

المشروع التجريبي المتعلّق بتنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

التقرير النهائي

التقرير الختامي لمشروع نموذجي حول تنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة بهدف دعم تطبيق هذه التوجيهات المشتركة بين المنظمتين من الناحية العملية. وكانت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة أطلقتا مشروعاً نموذجياً لتنفيذ هذه التوجيهات بالتعاون مع أكثر من ثلاثين شركة ومبادرة في القطاع الصناعي. وفي هذا التقرير الختامي تُعرض النتائج الرئيسة التي خلص إليها المشروع النموذجي، إذ تُلخص فيه الدروس المستقاة والممارسات الجيدة، وكذلك التحديات التي تعترض تنفيذ الجهود المطلوبة على مستوى سلسلة الإمدادات وفقاً لما حددها المشاركون الرياديون، هذا بالإضافة إلى أن التقرير يُدرج التوصيات والخطوات اللاحقة التي على الشركات وصناع السياسات اتباعها لتحفيز اعتماد التوصيات التي جاءت بها توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة ضمن ميدان القطاع الزراعي.

mneguidelines.oecd.org/rbc-agriculture-supply-chains.htm

OCDE

CA6772AR/1/11.21